النفوذ والصراع الأممى على سوريا

يوميات مراسل صحفى

سعيد محمد أحمد

الطبعة الأولى

٢٠٢٢م

دار المعارف
تأسست ١٨٩٠

رئيس مجلس الإدارة

سعيد عبده مصطفى

كتب ثقافية

تصميم الغلاف:

سارة شريف

تم التنفيذ بمركز زايد للنشر الإلكتروني بدار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة – جمهورية مصر العربية

أحمد، سعيد محمد.
النفوذ والصراع الأممى على سوريا: يوميات مراسل صحفى / سعيد محمد أحمد
ط 1 القاهرة: دار المعارف، 2022.
216 ص، 24 سم
تدمك 8 9277 02 977 978
1 – سوريا – الأحوال السياسية.
2 – أحمد، سعيد محمد – مذكرات
(أ) العنوان.
تصنيف ديوى: 320.9565
رقم الإيداع: 15659/ 2022
رقم أمر التشغيل: 17/ 2022/ 1
رقم الكونجرس: 4 – 840982 – 01 – 2

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج. م. ع.
هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ – فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩ E-mail: maaref@idsc.net.eg

إهداء

إلى زوجتى رفيقة الدرب سندى فى الحياة..وأولادى فلذات الأكباد، كل الزملاء والأصدقاء «يوميات» تحملت فيها مسئولية الكلمة وأمانة المهنة فى فترة من أجمل سنوات العمر، ولامست فيها قدرًا من الحقيقة، والمشاعر التى عايشوها على مدى عشر سنوات عجاف من عمر الأزمة السورية، قد تتوافق مع بعض ممن عاصروها وشهدوا تفاصيل منها، ..ربما أصبت فى البعض منها وربما لم أصب.

تقديم

ظلت سوريا لعقود متتالية مركز ثقل فى الشام الكبير وفى واقع الأمر فإن دمشق تعد عاصمة لسوريا الكبرى ولا تقتصر على الدولة بحدودها الحديثة، وما أكثر الكتابات التي صدرت حول الصراعات المحيطة بسوريا والمشكلات التى واجهتها والأطماع التى اتجهت إليها حتى ترددت مقولة حول الصراع العربى الإسرائيلى تقول إنه إذا كان لا حرب بدون مصر فإنه لا سلام بدون سوريا! وها هو مراسل صحفى جاد هو الأستاذ سعيد محمد أحمد الذي التقيته عدة مرات فى دمشق ولاحظت دائمًا اهتمامه الشديد بمجريات الأحداث والموقف السورى تجاه القضايا المختلفة،وكثيرًا ما شهدنا مناسبات وطنية وقومية فى دمشق الفيحاء عاصمة الأمويين وركيزة العمل العربى المشترك، ولقد كنا نلاحظ فى ذلك الوقت – قبل أحداث الربيع العربى – ازدهار الحياة الاقتصادية واختفاء الديون التى كانت تثقل كاهل الدولة فى ذلك البلد العربى الشقيق وكانت هناك حالة من القبول العام بالأوضاع المستقرة نسبيًّا فى ذلك القطر العزيز على أمته، ولقد أوضحت كتابات الأستاذ سعيد جزءًا كبيرًا من تجربته المثيرة فى ذلك البلد الذي يعتبر مركز الثقل فى المشرق العربى كله، وتتطابق رؤية المؤلف معنا فى كثير من الأحداث وتفسيرها المختلف، ولقد تابعت شخصيًّا جانبًا من جولات الحوار التي كانت تجرى بين حركتى فتح وحماس لتحقيق المصالحة، واكتشفت أن الاتصالات المعقدة للحركتين تلعب دورًا سلبيًّا يؤدي إلى إفشال تلك المصالحة الحيوية للشعب الفلسطينى خصوصًا وأن السوريين يعتبرون المسألة الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من كيانهم وأسلوب تفكيرهم فهم المطالبون دائمًا بالرد على الاتهامات ومواجهة التحديات وطرح المبادرات القومية فى مواجهة التصرفات العبثية التي تقوم بها إسرائيل فى ناحية وتركيا وإيران فى الناحية الأخرى.

..تحية للمؤلف وكتابه الذي يسد نقصًا فىالمكتبة العربية وتقديرًا عميقًا لشخصه إذ يطرق مثل هذه الموضوعات التي تتطلع إليها الأجيال القادمة فى أنحاء وطننا العربى الكبير.

د.مصطفى الفقى
مدير مكتبة الإسكندرية
مايو ٢٠٢٢

مقدمة

الكتاب.. «يوميات مراسل صحفى» حول النفوذ والصراع الأممى على سوريا .. رحلة إلى «المجهول» لم أخطط لها، جاءت كما الأقدار، فى رحلتين إلى سوريا تخللتهما مراحل حياتية من عمرى، وبفارق زمنى بينهما تجاوز السنوات السبع فى الفترة «من يونيو ١٩٩٦ وحتى ديسمبر ١٩٩٩» والفترة من «يناير ٢٠٠٧ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١١»، اختلفت فيها كل الأمور والأشياء المتعلقة بهما على كافة المستويات ما بين صعود وهبوط فى مؤشراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والعقائدية والأخلاقية، وما تضمنتها من أزمات عدة انعكست على البعض منها حول سوريا المستقبل وسوريا الجديدة كما تصورها البعض، على خلاف حقيقة ما شاهدناه جميعا وشاهدها وشهد عليها العالم والمجتمع الدولى، وبما يشكل خطيئة كبرى على جبين العالم بسماحه بتدمير دولة ووطن وشعب تحمل فيها «النظام» منذ بدايات الأزمة الجزء الأكبر من المسئولية، وهو ما أعلنه الرئيس بشار الأسد إبان تضخم الأزمة.

وبات ما رأيناه فى سوريا بالأمس واليوم، إنها أمام «مجهول» غامض بعد أن طحنتها الحرب الكونية على أراضيها من قوى عالمية وإقليمية تريد فرض مخطط «التقسيم» للمنطقة عبر محاولاتها لإسقاط سوريا الدولة عبر إطالة أزمتها والمستمرة على مدى عشر سنوات متصلة وحتى الآن «٢٢/٢١»، ولازالت تدورفى فلكها ما بين صراعها الدامى فى محاربة كافة التنظيمات الإرهابية من جماعات «القاعدة وداعش والنصرة»، وما خرج من رحمها من مسميات لعدد من العصابات والذئاب المنفردة، وبدعم كامل من «عصابة إخوان سوريا» صنيعة أطماع الغرب فى المنطقة، والتى عبرت عن مدى الانحطاط الأخلاقى سواء لعصابة الإخوان أو لدعاة الرأسمالية المتوحشة فى أبشع صورها لتحقيق مصالحها ومصالح القوى المتصارعة على الأرض السورية «إيران، تركيا، الولايات المتحدة، إسرائيل، وقوات التحالف الدولى»، واستحواذها على مقدرات شعوبها فى لعبة أممية حقيرة على حساب تلك الشعوب والأوطان.

وتتضح الصورة كاملة فى مدى بشاعتها كاشفه عن مدى حجم المؤامرة التى أحاطت بها ليس فى تدمير سوريا فقط بل وفى تدمير كل دول المنطقة، وما بين سعى سوريا فى استعادة أراضيها وفرض السيطرة عليها بالعودة البطيئة حفاظا على الدولة الوطنية، فى ظل ما تعانيه من أوضاع اقتصادية واجتماعية وأخلاقية مريرة عبر إصرار النظام على الاستمرار فى السلطة، وتصحيح الأخطاء بتحملة المسئولية كاملة بالعمل على استعادة الدولة والوطن وسيطرتها حتى يومنا هذا على ٩٠٪ من الأراضى السورية.

يوميات: رصدت كيف كانت الحياة فى الدولة السورية خلال فترة حكم الأب حافظ الأسد، والتى ظلت رغم كل ما كتب عنه «فى الأدبيات السياسية والإنسانية والدبلوماسية من انتقادات»، بأنها كانت دولة مؤسسات مستقرة آمنة تنعم بالأمن الداخلى على مدى فترة حكمه، والتى امتدت ثلاثين عاما متصلة، وحقق خلالها عنوانا رئيسيا للحكم «هيبة الدولة» برغم ما مرت به من مراحل صعبة شابها العديد من «التجاوزات» تمكن خلالها من السيطرة عليها، وعبر إدارة «محكمة» للحكم على المستوى السياسى تسير وفق حسابات معقدة وعبر خيوط ممتدة فى أركان الدولة بقبضة يده، يديرها بحنكة وبذكاء شديدين وقدرة فائقة على المراوغة، لايتهاون فى شىء، قاسيا لايرحم كل من يخرج عن القانون المنظم للدولة، ولديه قدرة فائقة على التهرب والمراوغة فى العديد من المطبات التى واجهها على مدار حياته خلال علاقاته السياسية والدبلوماسية سواء على المستوى العربى أوالإقليمى أو الدولى.

حاول الكثير من كبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية إثناء حافظ الأسد عن شروطه أو اختراق حصونه خلال عملية السلام فى الشرق الأوسط منذ لقائه الأول عام ١٩٧٤، وباءت جميعها بالفشل مع وزير الخارجية الأمريكى «هنرى كيسنجر»، وهو ما أكده كيسنجر لصحيفة «نيويوركر» الأمريكية، : «إن الرئيس حافظ الأسد هو الوحيد الذى هزمنى وقهرنى فى حياتى كلها»، وأيضا فى «مذكراته» يقول:

إن الإدارة الأمريكية «لفتوا انتباهى أكثر من مرة، بأن الرئيس السورى قوى الشخصية وذكى لدرجة أنه لن يعطيك أى شىء بالسهل، ولن تستطيع سحب أى ورقة رابحة منه إلا إذا أخذ مقابلها، ويجب أن تكون حذرا للغاية، ويجب أن تفهم

ما يفعل وأن تحاول إقناعه بضرورة عقد مؤتمر السلام، حاول التهديد والإغراء وكن متفهما لكل ما يدور حولك، إنه خطير للغاية أنه سيتكلم عن كل شيء و لن يعطيك أى شيء».

تلك حقيقة .. عايشتها بحكم مهنتى الصحفية كمراسل صحفى لوكالة أنباء الشرق الأوسط فى دمشق، فى متابعة كل لقاءاته وكافة محادثاته مع العديد من المسؤولين الأمريكان والأوروبيين، وكنت أسمعها كثيرا من بعض المسئولين المقربين، ومن لهم اتصالات بالمصادرالصحفية المقربة من سدنة الرئاسة، ففى كل لقاء مع أى مسئول غربى كان اللقاء يمتد لساعات فى الحديث عن سوريا، وتاريخها منذ العصر العباسى للعصر الأموى، وعن الحضارة السورية ودورها على مر العصور، لينتهى اللقاء ببيان ودى دون أية نتائج على الأرض.

فيما كانت تجربة الابن بشار الأسد، منذ توليه رئاسة سوريا عام ٢٠٠٠ فى بداياتها مبشرة، برغم كل ما أحيط حولها من جدل حول مسألة توليه مقاليد السلطة، من انتقادات على كافة الأصعدة سواء داخليا أو إقليميا أو عربيا أو دوليا، وما ترافق معها من رفع شعار «التوريث» فى المنطقة العربية، إلا أنه ورغم كل الظروف التى أحاطت بالرئيس بشار كانت تلقى دعما وتأييدا على المستوى الشعبى الداخلى وبفكر جمعى، وتم رصده وبشكل محايد وواضح من حالة ارتياح ممزوج بآمال عريضة فى التغيير، كما لقى دعما وتأييدا من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تمثل فى حضور وزير الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فى تشييع جنازة الأب الراحل، وترحيبها ببشار الأسد انطلاقا من قناعاتها أنها ستتمكن من تسيير دفة عملية السلام على المسارين السورى واللبنانى، وفى ظل شبه إجماع عربى وخاصة من «القاهرة والرياض».

الترحيب على المستوى الشعبى به كرئيس لسوريا توافرت لديه العديد من الشروط، والآمال كان أكثرها منطقية أنه شاب ويمثل أصغر رئيس «سِنًّا» لدولة عربية محورية فى المنطقة، وسط العديد من الرؤساء والملوك العرب ممن تجاوزوا الزمن وأصبحوا خارج عتبة التاريخ، وبآمال داخلية يلبى متطلبات مجتمع شاب ببداية تغيير حقيقى فى النهج السياسى السورى، وفتح أبواب الأمل لحياة سياسية

حزبية حقيقية يشارك فيها الشعب السورى عن بكرة أبيه، وذلك على خلفية «خطاب القسم»، ومع بدء عجلة الحياة الجديدة فى انطلاق بعض من «النخب السياسية والفكرية» فى عقد العديد من الحلقات الفكرية والسياسية فى البحث حول كيفية البدء بسوريا الجديدة سوريا المستقبل مع شاب يلبى طموحات شعبه.

كان «ربيع دمشق» .. الحلقة الأولى، والتى عقدت مائدتها المستديرة للنقاش والبحث فى الحياة المقبلة وفق نسيجها المتعدد الطوائف، فكانت الدهشة والصدمة معا المسيطرة على المشهد وبأن ما يجرى من طروحات القائمين على ربيع دمشق، ربما لايتناسب والوضع الراهن مع سقف توقعاتهم العالى، والذى لا يتوافق أيضًا فى الوقت ذاته مع الإرث التاريخى لتركيبة النظام المحكمة، والتى كانت تسير وفق آلية ومنهجية محددة كان يحددها الراحل الأب وممسكا بكل خيوطها عبر العديد من الأجهزة الأمنية لأكثر من «١٧ جهازا أمنيا»، ومن خلال حزب عتيد «حزب البعث» الحاكم بشخوصه التى أصابتها الشيخوخة والفساد معا، وهو ما يتعارض مع مصالحها ويهدد كيان استقرارها بسبب ما وصلت إليه من درجات فساد حتى النخاع، وكانت حديث العامة فى مجالسهم الخاصة.

ولتتأجل كل الخطط، ويتراجع «خطاب القسم» وفق أولويات المرحلة من تثبيت دعائم الحكم، لتمر الفترة الرئاسية الأولى، والتى بدأت منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧، لتبدأ الفترة الرئاسية الثانية والتى امتدت حتى عام ٢٠١٤، لتتبعها الفترة الرئاسية الثالثة ٢٠٢١ والتى جرت فى أجواء حرب مستعرة وتحت وقع الانفجارات والصواريخ وطلقات المدافع وأعمدة الدخان الأسود التى خيمت على البلاد وتحديدا فى العاصمة دمشق التى كانت الهدف والرمز لإسقاط الدولة، وفى ظل حرب لم تشهدها دولة فى العالم على مدى التاريخ الإنسانى وظروف تاريخية ودولية معقدة مرت وتمر بها سوريا لتتبعها أيضا الفترة الرئاسية الرابعة، والتى بدأت فى منتصف عام ٢٠٢١ لتنتهى فى ٢٠٢٨، والتى اتسمت بقدر هائل من الاستقرار والسيطرة فى استعادة الدولة لبعض من مؤسساتها وأفضل حالا على المستوى الأمنى والعسكرى قياسا بما ما مرت به الدولة والوطن والمواطن، مع الاستمرار فى المعاناة الاقتصادية

والحياتية غير الإنسانية نتيجة الحصار المفروض عليها وما دمرته الحرب من البنية التحتية للدولة السورية.

قدر لى كمراسل صحفى فى رحلتى الثانية إلى دمشق منذ عام ٢٠٠٧ أن أشارك فى التغطية الصحفية للانتخابات الرئاسية لفترة رئاسية ثانية للرئيس بشار الأسد، والتى جرت فى منتصف عام ٢٠٠٧، كان الرجل قد تمكن من السلطة عبر أدواتها المتعددة على كافة المستويات الأمنية والعسكرية والسياسية، وعبر اتباع سياسة جديدة اتسمت بقدر من الانفتاح على العالم، وبما فيه العالم العربى بمختلف أوضاعة لتسير الأمور بشكل سلس فى سنواته الأولى، وقبل اكتمال مدته الرئاسية الأولى، وعقب مرور ما يقرب من خمس سنوات من الحكم تغير العالم بأكمله مع سوريا، وتغيرت معها الخريطة الدولية والعربية تجاه سوريا على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الراحل رفيق الحريرى فى فبراير ٢٠٠٥، ولتفتح «أبواب جهنم» على سوريا فى مستقبل غامض ومجهول لتواجهه.

سعيد محمد أحمد

* * *

من الانقلابات «العسكرية» إلى الاستقرار السياسى

ويبقى التاريخ وحده الشاهد والحكم على ما كان يجرى فى واقعنا العربى على مدى سنوات «عجاف» طال أمدها، ومرت بها المنطقة العربية وعاشتها شعوبها تتأرجح صعودا وهبوطا بين أوجاع وآمال وأوهام وطموحات وإحباطات، والتقلب فيها ما بين إنجازات وانكسارات، قد يراها البعض فى قليل منها «مضيئة» لمستقبل واعد، وكثير منهم أصابتهم، ولاتزال تصيبهم، بالعجز نتيجة إخفاقات وفشل فى كثير من الأزمات التى مرت بها المنطقة، فيما سيظل الشىء العظيم والوحيد المضىء فى تاريخ حياة الشعوب العربية كان فى انتصارها الساحق على إسرائيل فى «حرب السادس من أكتوبر» عام ١٩٧٣.

فالتاريخ لا يحتفظ فى ذاكرته فقط بإنجازات بعض الحكام وما قدموه لشعوبهم على المستوى الداخلى، ولايتجاهل فى الوقت ذاته من ذاكرته الإخفاقات والفشل، بل على العكس قد تبدو هى الصورة الذهنية الأهم، فى العقل الجمعى لما تحمله بداخلها العديد من الملفات التى تكشف خطاياهم وسوء إدارتهم لها، وفشلهم فى كيفية تعاملهم بضعف قدرتهم على إنجاز تلك الملفات من منظورها الأخلاقى والسياسى والاجتماعى والإستراتيجى، وقد يكون الفشل خارجا عن إرادتهم فى تلك الملفات الصعبة لظروف وأوضاع إقليمية ودولية ضاغطة عليهم أو محيطة بهم، أو ربما نتيجة انتهاج «نظام شمولى» بالتسلط فى الحكم والانفراد بالقرار.

وفى النهاية فذاكرة «العقل الجمعى» قد لا يناسبها ما تم تقديمة من إنجازات لم تلامس أحلامهم فى حياتهم ومقدراتهم، فيما يرى البعض أنها حققت اليسير من تلك الأحلام فى العيش الكريم ودون مهانة، وارتباط ذلك بأقدار شعوبها ومصائرها الخارجة عن الإرادة، والتى تتوقف على رؤية بعض حكامها، ليصبح الفشل والهزيمة والإخفاقات المسيطرة على المشهد، وتبقى أحكام البعض ما بين محق أو ظالم وحاد فى انتقاداته، ربما بسبب عدائهم بل وكراهيتهم لهم.

ففى الحالة السورية، فقد اضطر بعض حكامها فى إطار تثبيت دعائم الدولة، أو فى محاولات السيطرة على السلطة والصراع عليها ووأدها فى مراحل متعددة، خاصة فى ظل دولة لم تنعم على مدى عقود سابقة بحالة من الأمن والاستقرار السياسى فيها، نتيجة لتكرار «الانقلابات العسكرية» لأكثر من مرة، وهو الأمر الذى فرض على الحاكم اللجوء إلى استخدام «قانون الطوارئ»، وهو ما حدث بالفعل عقب وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عبر «الحركة التصحيحية» عام ١٩٧٠، والتى رآها بعض «مناوئيه» انقلابا عسكريا – صدام حسين – لتستمر حالة الطوارئ فى سوريا لأربعة عقود متصلة ولازالت، بهدف السعى إلى فرض حالة من الاستقرار السياسى والأمن والأمان الداخلى للدولة السورية، فى مقابل التغاضى ولو بشكل مؤقت عن بعض القيم والمبادئ المتعلقة بقضايا الرأى وحرية التعبير وتنشيط الحياة السياسية الحزبية، بل والتغاضى أيضا عن العديد من التجاوزات التى شوهت إدارة الحكم، إلى حين أن يفى النظام بوعوده إذا ما استقام الأمر للدولة ومؤسساتها، وهو الأمر الذى لم يطبق فى إطار سياساته ومدى انعكاساتها السلبية على الوطن والشعب.

فسوريا.. الدولة العربية الأولى فى عدد الانقلابات العسكرية التى شهدتها، ومرت بها على مر تاريخها بعد العراق، ويحسب هنا للرئيس حافظ الأسد أنه أول من وضع نهاية حقيقية لهذه «الانقلابات» خلال فترة حكمه، واستطاع على مدى ثلاثة عقود كاملة أن يفرض حالة الأمن والاستقرار الداخلى برغم العديد من المؤامرات والمخاطر والمخططات التى كانت تدبر ضده، من خلال إدارته للدولة السورية بحكمة وذكاء ودون اندفاع أو تسرع فى مواجهه الأزمات مع محيطه الإقليمى والدولى والعربى، وبالتحكم فى اتباع سياسة ضبط النفس وضبط إيقاع الداخل السورى بديمومة الاستقرار السياسى والأمنى للشعب السورى الذى عانى ويلات «الانقلابات»، وليضع نظاما أمنيا محكما وصارما أسهم وبشكل فعال فى وجود الدولة السورية المستقرة سياسيا وعسكريا وأمنيا، وتطبيق القانون على كل من يخرج على الدولة والنظام العام بفضل القبضة الحديدية التى فرضت على سوريا .

أدار حافظ منظومة الحكم وفق قناعاته خلال مراحل حياته، واستحواذه على عدد من أوراق الضغط التى مكنته من الاحتفاظ بها على الأرض وسماحه

للجوء كل «أحرار العالم» من المعارضين سواء أفرادا أو جماعات أو منظمات أو حركات مناهضة لبعض الأنظمة العربية كانت أو إقليمية أو دولية بتوفير كافة أوجه الدعم الأمنى والسياسى واللوجستى لها لاستخدامها وفقا لمصالحه، ووفقا للظروف والأوضاع التى شهدتها سوريا فى المنطقة سواء إقليميا أو عربيا أو دوليا، وضمن ملفاته المركزية، وخاصة ملف «الصراع العربى الإسرائيلى» و«عملية السلام»، والاستعانة بحلفاء له فى إدارة الصراع معه كظهير إقليمى ممثل فى إيران للضغط والحماية، ورغم ذلك استطاع حافظ الأسد أن يضبط علاقاته مع طهران دون أن يصبح «رهينة» لها خلال فترة حكمه، ودون أن تتحمل بلاده أية تكاليف بإدارة حروب محدودة بالوكالة عبر «حزب الله» فى جنوب لبنان لمواجهة القوة الإسرائيلية والحفاظ فى الوقت ذاته على هدوء الجبهة السورية فى هضبة الجولان المحتلة على مدى ثلاثين عاما، فى معادلة صعبة ومعقدة أدارها باقتدار وببراعة، ومع إبداء رغبته الجادة فى إنجاز السلام العادل الذى يحقق له عودة «هضبة الجولان» المحتلة، وليس أى سلام تفرضه إسرائيل وبشروطها على سوريا.

سوريا أيضا كانت الدولة العربية الأولى والوحيدة التى نفذت فكرة «التوريث» على الواقع وبسلاسة شديدة فى المنطقة وفى نظام جمهورى، وبإصرار من حافظ الأسد على تسليم مقاليد الحكم عبر تجهيز نجلة الكبير الراحل «باسل» لتلك المهمة، إلا أن الأقدار لم تسعفه وتسعف الأب لوفاة نجله فى حادث سيارة، وليعيد على الفور التجربة للمرة الثانية مع نجله «بشار» طبيب العيون، واستدعائه من الخارج على عجل لاستلام مهام إدارة الدولة.

ففى المجتمع السورى العديد من المشاهد التى تحمل الكثير من الإشارات والرسائل التى يقف المرء أمامها منتبها، ومنها على الأكثر تلك اللوحة من «الفسيفساء»، وهى لوحة غاية فى الدهشة من روعه الجمال فى تنسيقها، والمحيرة فى فهمها لكل من يزورها ويتعامل معها من كثرة التنوع والتجانس العرقى والمذهبى والطائفى، فى ظاهرة حضارية تعبر عن العيش المشترك بين الجميع فى فترة الأب الراحل، ففى كتاب هنرى لورانس.. اللعبة الكبرى.. الشرق العربى الطائفى والصراعات الدولية، يرى أن: «الأقليات مهما كان حجمها أو طبيعة تجانسها، ومهما يتمتع البعض منها سواء بالقوة أوالضعف، فهم فى النهاية يمثلون شرائح من المجتمع

برغم تلك التعددية الدينية واللغوية أيضا، والغالب فيها والقاسم المشترك «اللغة العربية» بوصفها اللغة الحاكمة بين الجميع للتفاهم، ورغم ذلك فهناك من يتحدثون اللغة «الكردية والأشورية والأرمينية» والأرامية لغة «السيد المسيح»، والتى لازال السوريون يتحدثون بها فى بلدة «معلولا» وتقع على مسافة ٥٠ كم شمال شرق دمشق، فيما يعيش الجميع فى وئام مجتمعى، كل يمارس عقيدته بالطريقة وبالكيفية التى يراها دون تدخل من أحد أو دون تنمر من أحد، فالرابط بينهم جميعا أنهم تحت مظلة الدولة الوطنية السورية».

كما أن سوريا الكبرى كانت تضم «سوريا ولبنان وفلسطين» منذ القرن الثالث عشر كأحد مكونات الإمبراطورية العثمانية، ووفقا لما ذكره «هنرى لورانس» أن سوريا جرى تقسيمها إلى وحدات إدارية ولم يكن بينها حدود مانعة مما سهل عملية الانتقال فيما بينها، وجرى استخدام كلمة «الشام» على مدى التاريخ الإسلامى، وسميت منطقة الشام «بلاد الشام»، فيما شجعت فرنسا خلال فترة الانتداب على «تقسيم» سوريا إلى كيانات مذهبية، وكان مخططها يستهدف إقامة عدة «دويلات» بغالبية «سنية» فى دمشق، وفى حلب، ودولة «علوية» فى مناطق الساحل والجبال الغربية، ورابعة «درزية» جنوبى البلاد، وكيانا خامسا فى «منطقة الجزيرة»، فيما حرصت حكومة الانتداب على التعامل مع السوريين على أساس انتماءاتهم الدينية والمذهبية عند تحديد نسب التمثيل فى الهيئات النيابية، وقد فشلت جميعها فى النهاية كافة مشاريع «التقسيم الطائفى».

التحول الدراماتيكى فى المشهد السورى

كانت الصدمة والدهشة المسيطرتان على المشهد السورى، فى التحول السريع للمتغيرات المفاجئة للرأى العام السورى وللعالم أجمع كانت فى التحول الدراماتيكى ودخول دمشق فى «نفق مظلم» معد لها بإحكام فى أعقاب اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية «رفيق الحريرى» فى العاصمة بيروت فى شهر فبراير عام ٢٠٠٥، وما تلاها من ردود أفعال عربية وعالمية وترافق معها سلسلة من الاتهامات إلى الدولة السورية والنظام معا بل وضلوع دمشق فى عملية التفجير، واتهامات مباشرة للرئيس بشار وتحميله المسئولية عبر حليفه «حزب الله»، .. رحلة طويلة وشاقة من ممارسة

الضغوط على دمشق فى ظل الاتهامات المتبادلة بين «سوريا ولبنان» وبين جميع اللاعبين فى المنطقة.

هنا توقفت الحياة، وتوقفت معها خطوط الاتصالات بين دمشق والعالم، وانتقادات من محيطها الإقليمى والعربى، وما تبعها من الخروج «المهين» للجيش السورى من لبنان وتحت الضغوط الدولية بعد ٢٩ عاما من التواجد الأمنى والعسكرى فى لبنان، حتى حدا بالبعض من توصيف تلك الفترة «بالوصاية السورية على لبنان»، وما صاحبها من توتر فى العلاقات بين دمشق وبيروت واتهامات متبادلة أيضا ما بين الفرقاء اللبنانيين بمختلف تياراتهم سواء المؤيدة لسوريا أو المعارضة لها.

وسريعا تدخل المنطقة مرحلة جديدة من الصراع، عبر تفجير الوضع فى الجنوب اللبنانى فى حرب يونيو عام ٢٠٠٦، وبعد ما يزيد على العام على اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية، وفى حرب خطط لها «حزب الله»، باختطافه «جنديين» إسرائيليين، لتشن إسرائيل حربا قاسية ومدمرة على الجنوب اللبنانى، ليتراجع الزخم الإعلامى حول اغتيال الحريرى وضرورة محاكمة الجناة، لتفتح دمشق أبوابها من جديد أمام استقبال اللبنانيين المهجرين جراء الحرب على لبنان، وتصعد دمشق مرة أخرى عبر فتح أبواب الاتصالات والمساعى الدولية معها، لاحتواء تداعيات تلك الحرب على المنطقة وعلى أمن واستقرار إسرائيل أولا عبر حليفها «حزب الله».

حرب كان الخاسر الوحيد فيها بالضرورة لبنان والشعب اللبنانى، وأيضا معها «حزب الله»، والذى قبل بكل الشروط الدولية التى حرمته من حرية الحركة فى الجنوب اللبنانى تجاه إسرائيل، وليصبح شرطيا لمراقبة أمن واستقرار إسرائيل من الجنوب، قالها الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله فى كلمة «ملتفزة» وعلى الهواء المباشرة «لو أعلم أن اختطاف جنديين إسرائيليين سيؤدى إلى دمار الجنوب ما كنت فعلتها».

الحكاية طويلة ومؤلمة، لتدخل دمشق مرة أخرى فى مطب عربى أصاب علاقتها العربية بمزيد من التفكك والتمزق، وليتصدع آخر جدار عربى ممثل فى «المثلث» الحاكم «القاهرة دمشق الرياض»، وفشله فى العديد من الملفات الصعبة التى واجهت المنطقة العربية، وذلك على خلفية إطلاق الرئيس بشار فى خطاب رسمى بخروجه عن «النص»، بوصف بعض القادة العرب «بأشباه الرجال»، بسبب الحرب الإسرائيلية

اللبنانية، ورفض «الرياض» الانسياق وراء إشعال تلك الحرب ووصفها بأنها «مغامرة»، لتتعقد الأمور وتتباعد المسافات بين العواصم الثلاث لتدخل العلاقات العربية العربية فى طريق مسدود لم تر منه النور بعد، ولم تخرج منه حتى أصابتها رياح مسمومة جراء ماعرف بـ«الربيع العربى» أو بمعنى واقعى «الخراب العربى»، والذى لم يختلف أحد على توصيفها الحقيقى حتى يومنا هذا، وليكتشف الجميع أنه كان خريفا مدمرا لدول المنطقة عن عمد، ومدبرا بكل مخططاته وشخوصه وأدوار كل منها وبشكل منهجى متفق عليه بين كافة اللاعبين سواء داخليا أو خارجيا فى «لعبة أممية» استهدفت تفكيك الدولة، والتى أسقطت كل السيناريوهات التى وضعت على الأرض بعد عام من اندلاع الاحتجاجات فى مارس ٢٠١١.

مع بدايات عام ٢٠٠٧، كانت الأمور بدت فيها «الغمة» تنقشع شيئا فشيئا، ولتسطع الشمس من جديد، ولكن على استحياء فى استعادة بعض من الدفء الذى فقدته دمشق سواء فى علاقاتها العربية أو الدولية، خاصة وأنه برغم كل الظروف التى أحاطت بسوريا فلازالت مهمة للغرب وللمجتمع الدولى، فدمشق تملك العديد من الأوراق المؤثرة فى إقليمها خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع «العراق أو إيران أو تركيا أو لبنان أو فلسطين»، وفى ظل حالة التمزق التى شهدها العراق فى أعقاب الاحتلال الأمريكى وخروجه من بغداد تحت مظلة طهران الأمنية فى «صفقة متبادلة بين واشنطن وطهران» وبمقتضاها استحوذت الأخيرة على العراق لتدخل تحت مظلتها، وبرغم ذلك بقى العراق مفتتا ومهددا حتى يومنا هذا ٢٠٢٢/٢٠٢١، لتتوالى الأحداث إلى أن وصل جلال الطالبانى رئيسا للعراق ونور المالكى رئيسا للحكومة وما تلاها من اتهامات إلى دمشق بفتح حدودها أمام الرافضين للوجود الأمريكى بالدخول إلى العراق، وسماحها بدخول سلسلة من السيارات «المفخخة» إلى بغداد، والتى أزعجت واشنطن كثيرا وشجعت حكومة المالكى على توجيه اتهام إلى سوريا فى الأمم المتحدة بأنها الداعم اللوجستى لتلك العمليات، ليترافق معها اتهامات واشنطن إلى سوريا وضرورة ضبط حدودها مع العراق بالتهديد فى إشارات لتوجيه ضربات عسكرية أمريكية إلى سوريا.

فرنسا من جانبها دخلت على الخط لتلعب دورا هاما ومؤثرا مع قدوم الرئيس الفرنسى «نيكولا ساركوزى»، بهدف استعادة التواصل الأوروبى والأمريكى مع

دمشق لكبح جماح «طهران» فى المنطقة وفق تعهدات «ساركوزى»، والذى ضمن دمشق أمام المجتمع الدولى فى «مؤتمر صحفى» عقد فى دمشق عام ٢٠٠٨، وجرى بثه على الهواء مباشرة، ووجه خلاله تحذيرا إلى طهران من ضربة عسكرية إسرائيلية إذا ما واصلت إيران مساعيها لتطوير أسلحة نووية، وذلك على خلفية أن دمشق من الممكن أن تلعب دورا وسيطا بين «طهران ودول الاتحاد الأوروبى» بشأن ملفها النووى، ولتعود العجلة من جديد فى الدوران فى ملفاتها المعتادة «أمن واستقرار إسرائيل» شرط أساسى لاستئناف عملية السلام على المسار السورى، وتعود حركة الحياة فى المجتمع السورى للدوران من جديد أيضا وفق آليات لم تتغير، ولم تغير شيئا مما كان يأمله السوريون.

فيما يبدأ الجدل من جديد داخل النخب السورية بمختلف توجهاتها، وفى المجالس الخاصة، بضرورة إيجاد مساحة من الحرية والتعبير وضرورة أن ينظر النظام لتلك الرؤى للنظر فيها، عبر بعض من كبار المثقفين والسياسيين وأصحاب الرأى ومنظمات حقوقية سورية وأساتذة فى الاقتصاد والسياسة، مما أحدث حالة من القلق والتوتر والاحتقان داخل المجتمع السورى، وهو الأمر الذى لم يرض عنه النظام، وليتم اعتقال عدد من المثقفين والنخب دون أية ردود فعال أو انعكاسات سلبية من الشارع السورى، وبرغم ذلك كانت الحياة تسير وبشكل طبيعى عبر سلسلة من القرارات الاقتصادية، والتى سمحت بمزيد من الانفتاح الاقتصادى المحدود ووفق أطر محددة بعد فترة انغلاق اقتصادى طال أمدها لأكثر من أربعين عاما، وهى الفترة التى حكم فيها الراحل حافظ الأسد، وقد تمثل الأداء الاقتصادى والتجارى لأول مرة بالانفتاح على «طهران» وإقامتها مصنعا للسيارات والعديد من صوامع القمح، وافتتاح عدد من الأسواق التجارية الكبيرة «مولات» ودخول العديد من المواد المستوردة إلى الأسواق التجارية.

ومع اتساع علاقات دمشق بمحيطها الأوروبى خلال تلك الفترة، اتسعت معها أيضا علاقاتها بمحيطها العربى، وفيما اتسمت العلاقات بين «دمشق والقاهرة» بالفتور، وكذا «الرياض» شبهة قطيعة غير معلنة على المستوى السياسى، ليأتى انعقاد القمة العربية «العشرين» عام ٢٠٠٨، وهى الأولى التى تعقد فى سوريا منذ إنشاء جامعة الدول العربية فى الأربعينيات، وجاءت تحت عنوان «قمة العرب

للتضامن»، ولم تخرج بشىء يعبر عن التضامن سوى فى عنوانها، فقد غابت القاهرة والرياض والأردن، وعدد من الدول العربية، وكانت «قطر» هى الدولة الفاعلة فى المنطقة خلال تلك الفترة ليصعد نجمها عبر استلامها العديد من الملفات العربية، «لغياب الدور المصرى والسعودى عن المشهد السياسى العربى والدولى»، وعلى رأسها الملف «اللبنانى» والملف «الفلسطينى»، وتمكنت عبر أموالها من تخريب ذلك المسارين بشكل كامل، وهو ما تبين عبر مواقفها من خلال قناتها «الجزيرة» فى تخريب العقل العربى بمعلومات مضللة عن قصد، وتزوير للحقائق وإحداث الفتنة بين قيادات دول المنطقة وفق مخطط رسم لها واكتشفه الجميع مؤخرا.

ومع انتهاء القمة لما انتهت إليه دون أن يسمع أحد عنها وعن نشاطها وما توصلت إليه، لتدخل المنطقة فى سلسلة من الأزمات كان عنوانها «حصار غزة»، وما فعلته «دمشق والدوحة وأنقرة»، فى نصرة أهالى قطاع غزة عبر أذرعها المقيمة فى دمشق من «الفصائل الفلسطينية»، وعلى رأسها حركة حماس «الممول» الرئيسى لتلك الفصائل لإخضاعها لمشروعها الأيدولوجى «الإخوانى»، والمتاجرة بالقضية الفلسطينية وبأهالى القطاع يدعمها فى ذلك حركة الجهاد الاسلامى، وتحت عنوان «المقاومة والممانعة» لتدخل المنطقة فى نفق جديد من الأزمات والتوترات بين دولها، وليستمر المسلسل حتى نهايات عام ٢٠٠٩ وبدايات عام ٢٠١٠، انتظارا للكارثة التى حلت بدول المنطقة العربية لتبدأ من شمال أفريقيا فى «تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وقبلها العراق» ولتصل الأمور إلى ما نحن عليه من الوضع العربى الراهن.

كان أبرز ما طرأ على طبيعة المجتمع السورى الذى قبل التعايش المشترك بين مختلف فئاته، أن بدت تلوح فى الأفق «ملامح الفتنة» عبر العديد من اللوحات والدعايات الإعلامية المنتشرة فى عدد من شوارع العاصمة دمشق «تنبه» للفتنة، وهو ما حدث بالفعل خلال المراحل الأولى للاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١ وما تلاها، ودون أن ندرى أو يدرى الجميع فى كل المنطقة العربية التى شهدت العديد من تلك الاحتجاجات والثورات أن الجميع يلهثون وراء «سراب» أملا فى تحقيق حلم «كاذب» حول الحريات والديمقراطية، وبما شكل خداعا للجميع من أن «خيانة الأوطان» أصبحت «وجهة نظر ورأى»، مهما ألَمَّ بتلك الأوطان من صعاب فهى وجهه نظر بالنسبة للداعمين للفوضى والخراب لينخرطوا فى «خيانة» أوطانهم تحت

شعارات مضللة والمتاجرة بالدين فى استغلال البسطاء بإطلاق فتاوى الدم القائمة على الانتقام والحقد حتى اختلط ذلك الفساد الفكرى بقيم الورع والتقوى والوسطية وانتهاج النفاق والكذب، واتخاذ العنف والكراهية والفتنة والخراب سبيلا، وبأنهم على أعتاب حياة جديدة ستلبى كل أحلامهم، وتناسوا وتناسى معهم الجميع فى كل مكان، أن «الخراب» لايبنى أوطانا والفوضى لا تشيد أمجادا، وهو ما وصلت إليه الأمور إلى دروب معقدة.

يوميات حافلة بالعديد من الذكريات والأحداث والتفاصيل، كيف كانت الأمور تسير فى الداخل السورى فى زمن «الأب» الراحل حافظ الأسد وزمن «الابن» بشار الأسد، ورؤية كل منهما لفلسفة الحكم، ووجه التقارب والخلاف والاختلاف بينهما فى كيفية إدارة الدولة وإدارة أزماتها أوقات الضعف والانكسار والقوة، والمكاسب والخسائر التى حققها كل طرف، وتأثيرها على الداخل السورى أولا وأخيرا، والذين خرجوا دون أن يعلموا كيف ولماذا خرجوا؟ وحصاد خروجهم على الدولة وما حققوه من فوائد سوى «تدمير» الدولة السورية بيد أبنائها.

الهاجس المقلق والمرعب فى المشهد السورى ليس من «جماعة إخوان سوريا» بل كان منذ بدايات الأزمة السورية وتوحشها، فى أن ظاهرة الهلع المسيطرة على الرأى العام فى أن تصبح «بلدهم» النموذج «العراقى» المقبل والذى مزقته الحرب والفتنة الطائفية وجاءت تحت عنوان «القتل على الهوية»، وظل هاجس الرعب والقلق يرواد عقول وقلوب السوريين على مدار الأزمة طيلة «السنوات العشر» من عمر الحرب، وشهدت فيها أخطر مراحل الصراع بدخولها فى «حرب أهلية»، لم تطل أمدها لعدة أسباب أهمها، استعادة الجيش السورى لقدراته العسكرية عقب التحالف أولا مع «إيران»، ومن ثم اللجوء إلى «الدب» الروسى لعجز طهران عن تحقيق أية إنجازات على الأرض وعدم قدرتها فى السيطرة على الاحتجاجات، بل على العكس كانت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ منذ تصاعد الأزمة عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٥ وبسبب تداخل الميلشيات الإيرانية من «الحرس الثورى» فى صدامات مع بعض قوى الجيش السورى فى عدة مناطق، وما قام به «حزب الله» فى مناطق نفوذه وتدخله فى سوريا، إلى أن تم الاعلان رسيما من قبل الرئيس بشار بالاستعانة بروسيا وتصديق الحكومة السورية على التدخل العسكرى الروسى فى سوريا، والتى ساهمت وبشكل كبير

وسريع فى «وأد الحرب الأهلية» أولا، من خلال استعادة سوريا لمعظم أراضيها عبر توجيه الضربات الجوية العسكرية من خلال الغارات الجوية الروسية على معاقل التنظيمات الإرهابية من قبل «دواعش العصر» وكافة التنظيمات الإرهابية بمختلف مسمياتها، والتى كانت تلقى دعما وتأييدا من «جماعة إخوان سوريا» فى المهجر على مدار الأزمة.

وساهم التدخل العسكرى الروسى فى دعم قدرات الجيش السورى، والذى تمكن على الأرض من فرض واتباع سياسة «فرض الحصار» الخانق على تلك التنظيمات حتى الاستسلام أو الموت جوعا أو تدميرا، وتمكنت دمشق من استعادة السيطرة على معظم المحافظات والمدن السورية ومعظم أراضيها بنسبة ٨٥٪.

كما ساهمت عمليات التهجير «القسرى» من معظم المحافظات السورية، إما هروبا من ماكينات الموت فى حرب عشوائية أحرقت معها الأخضر واليابس، أو خوفا ورعبا من دخولهم فى أتون «الحرب الأهلية»، ففضلوا الهروب أو الخروج طواعية وكرها، وهو الأمر الذى ساهم فى التقليل من فداحة «الحرب الأهلية»، وعدم اتساعها نظرا للفراغ السكانى فى مختلف المحافظات السورية نتيجة للهجرة الداخلية والخارجية منها، والذين أصبحوا بمثابة لاجئين على حدود بعض الدول المجاورة، وفرار البعض منهم فى «الشتات» ببقاع الأرض، والذين تجاوز عددهم الإجمالى قرابة ١٢مليون نسمة، بسبب تجار الدم والإرهاب والتطرف، وتصاعد العمليات العسكرية فى العديد من المدن السورية، وليصبح المشهد على الساحة السورية «صراعًا ونفوذًا» لثلاث قوى رئيسية «طهران – روسيا»، مقابل قوى التحالف الدولى واسرائيل، وتشجيع «تركيا» على سرعة التدخل عبر عملياتها العسكرية، والتى احتلت بموجبها الشريط الحدودى فى شمال شرق سوريا وتحديدا فى مدينة إدلب و«بعض قرى محافظات حلب واللاذقية وحماة»، مما تسبب فى هجرة قرابة ثلاثة ملايين نسمة يعيشون فى معسكرات للاجئين على الحدود التركية السورية، نتيجة للقصف التركى للعديد من القرى فى الشمال السورى.

* * *

دمشق .. صبرًا على البلوى

دمشق على مدى تاريخها تميزت بطابع خاص تغنى بها الكثير من الشعراء والأدباء فى المنطقة العربية، وصفت بأنها من أجمل بلدان المنطقة، قلب العروبة النابض، جمعت بين كل الثقافات والحضارات، وكل من يزورها يقع فى عشقها ويتغنى بجمالها، أطلق عليها الآراميون «درمشق» والسريان «درمسوق» وأهل لغة التلمود «درمسقين»، وفى اللغة الهيروغليفية عرفت بالأرض المزهرة أو «الحديقة المزهرة».. وهام فيها العديد من الشعراء على مختلف العصور.

قال عنها شاعر النيل حافظ إبراهيم

لِمصرَ أم لرُبُوعِ الشَّأمِ تَنْتَسِبُ هُنا العُلا ... وهُنـــاكَ المَجـــدُ والحَسَـــبُ
رُكْنـانِ للشَّرْقِ لا زالَتْ رُبُوعُهُما ... قَلْبُ الهِلالِ عليها خافِقٌ يَجِبُ
خِدْرانِ للضّادِ لَم تُهْتَكْ سُتُورُهُما ... لا تَحَوَّلَ عن مَغْناهُما الأدَبُ
أمُ اللُغاتِ غَداةَ الفَخْرِ أمُهُما ... وإنْ سَأَلْتَ عن الآباءِ فالعَرَبُ
إذا أَلَمَّتْ بوادى النِّيلِ نازِلَةٌ ... باتَتْ لها راسِياتُ الشَّأمِ تَضطَرِبُ

فيما وصف الشاعر أحمد شوقى أمجادها

بالأمسِ قُمتُ عَلى الزَّهراءِ أندُبُهُم ... وَاليَومَ دَمعي عَلى الفَيحاءِ هَتّانُ
فى الأرضِ مِنهُم سَماواتٌ وَأَلوِيَةٌ ... وَنَيِّراتٌ وَأَنواءٌ وَعُقبانُ
مَعادِنُ العِزِّ قَد مالَ الرَغامُ بِهِم ... لَوهانَ فى تُربِهِ الإبريزُ ما هانوا
لَولا دِمَشقُ لَما كانَت طُلَيطِلَةٌ ... وَلا زَهَت بِبَنى العَبّاسِ بَغدانُ
آمَنتُ بِاللَهِ وَاستَثنَيتُ جَنَّتَهُ ... دِمَشقُ روحٌ وَجَنّاتٌ وَرَيحانُ

فيما ملأ الشاعر العراقى الكبير محمد مهدى الجواهرى فيضه من عشق الأم عبر أبيات متتالية من قصيدتة بعنوان (دمشق يا جبهة المجد):

يا جِلَّقَ الشَّام إنَّا خِلْقَةٌ عَجَبٌ ... لم يَدْرِ ما سِرُها إلاّ الذى خَلَقا
إنَّا لَنَخْنُقُ فى الأَضْلاعِ غُرْبَتَنا ... يا جِلَّقَ الشَّامِ كم مِن مَطْمَحٍ خَلَسِ

للمَرءِ فى غَفْلَةٍ من دَهْرِهِ سُرِقا ... وآخرٍ سُلَّ من أنْيابِ مُفْتَرِسِ
وأخرٍ تَحْتَ أقْدامٍ لهُ سُحِقا ... دمَشْقُ صبرًا على البَلْوى فكَمْ صُهِرَتْ
سَبائكُ الذَّهَبِ الغالى فما احْتَرَقا ... دمَشْقُ كم فى حَنايا الصَّدْرِ من غُصَصٍ
لولم نَدُفْها بِمُرِّ الصَبْرِ لاخْتَنَقا

وقال عنها الشاعر السورى «نزار قبانى» فى القصيدة الدمشقية:

هذى دمشقُ وهذا الكأسُ والرَاحُ ... إنى أحب وبعض الحب ذباح
أنا الدمشقى لو شرحتم جسدى ... لسال منه عناقيد وتفاح
مآذن الشام تبكى إذ تعانقنى ... وللمآذن كالأشجار أرواح
كتب الله أن تكونى دمشقًا ... بك يبدا وينتهى التكوين
علمينا فقه العروبة ياشام ... فأنتِ البيان والتبيين
إنَّ نهر التاريخ ينبع فى الشام ... أيلغى التاريخ طِرْحٌ هجين

ففى «دمشق» أقدم عاصمة فى العالم، بوصفها مدينة خالدة ما زالت الحياة تدب فيها عامرة بسكانها إلى يومنا هذا، برغم ما أصابها من المحن والآلام، وتذخر بجذور من التراث فهى لؤلؤة الشرق، وتضم بين جنباتها العديد من المزارات التاريخية، وأضرحة أنبياء ورسل وصحابة وشهداء آل البيت وتابيعهم، وحكماء وعباقرة وعلماء ومصلحين، فهى بحق بلاد الأولياء، وملتقى الطرق التجارية القديمة وبوابة الساحل إلى الداخل، وعاصمة ملك تتحدث عن عظمة الدولة الأموية.

دفن فيها عظماء، ففيها قبر «نبى الله هابيل» بمنطقة «الزبدانى» أحد «المصايف الدمشقية»، وتقع على طريق دمشق بيروت، وتبعد عن قلب العاصمة قرابة ٣٠كم، كما تضم قبر نبى الله «ذى الكفل» ابن نبى الله أيوب ومدفون فى سفح جبل «قاسيون» المطل على قلب دمشق، وقبر سيدنا موسى عليه السلام فى «الكثيب الأحمر» جنوب العاصمة بالقرب من منطقة تسمى «القدم»، وقبر النبى يحيى بن زكريا عليه السلام وضريحه بوسط «المسجد الأموى» فى دمشق القديمة، وقبر السيدة رقية، وقبور لأهل البيت منها قبر السيدة زينب وقبر السيدة فاطمة ابنتى على بن أبى طالب، وأبو الدرداء الصحابى الخزرجى، وأبو ذرالغفارى وأبو عبيدة بن الجراح، وأبو موسى الأشعرى، وبلال

الحبشى بن رباح «مؤذن الرسول» وأم حبيبة زوجة الرسول، وسعد بن أبى وقاس، ومعاذ بن جبل، ومعاوية بن أبى سفيان، وصلاح الدين الأيوبى.

تشتهر دمشق بكثرة أسواقها الرائعة وتنوعها، والتى تحمل بداخلها عبق التاريخ القديم، وأنت تتجول بين منحنياتها كأنك تسير بحركة التاريخ والزمان لتطل عليك عبر حاناتها القديمة، وأزقتها الشديدة الضيق، فيما يبلغ عدد الأسواق بداخلها قرابة الستين سوقا متجاورة ومتلاصقة، وفى أزقة وحارات ومنحنيات وجميعها متخصصة، فهناك «سوق الحميدية الكبير، وسوق مدحت باشا والخوجة والسروجية والتبن والحدادين وعلى باشا والمحايرية والهال والزرابلية وسوق العتيق والنحاسين والمناخلية والبزورية والعصرونية والخياطين والقباقبية والسلاح والعمارة والسكرية وسوق النسوان والصباغة والنحاتين والصاغة وسوق الميدان».

كانت تجربة صحفية جديدة وثرية فى حياتى المهنية، والمتعلقة بدولة شقيقة كسوريا، وبكل شأن فيها مهما كان حجمه وتأثيره، نظرا لأهميتها بوصفها دولة محورية ومؤثرة فى استقرار المنطقة، تفاعلت معها عبر ما مرت به من أحداث وكيف كان يجرى التعامل معها من قبل القائمين على الدولة من كبار مسئوليها، فبين أحيائها وحاراتها وأزقتها العتيقة، والتى تجولت فيها حملت بين ثنايا جدرانها وعمائرها التاريخية حكايات وقصص من الزمن القديم والحديث، وشاهدة على حجم الصراع والتحول فى المكان والزمان، وكيف كانت حياة البشر ومعاملاتهم تجاه الأزمات والصعاب التى واجهوها، وقد تكون مشابهة لما جرى ويجرى اليوم، ولكن بأدوات ووسائل مختلفة وفهم مغاير تحكمه قواعد وآليات جديدة تتحكم فيه العديد من القوى الدولية والإقليمية دون مراعاة للقيم الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية سوى فى الدفاع عن مصالحها وحمايتها فقط فى المنطقة.

مع العودة ثانية كمراسل صحفى إلى دمشق فى بدايات عام ٢٠٠٧، وكان الذهاب الأول «كمراسل» إلى دمشق فى منتصف عام ١٩٩٦، وعاصرت خلالها عهد «الأب» حافظ الأسد حتى نهايات عام ١٩٩٩، ووفاته فى عام ٢٠٠٠، أى بعد عام من مغادرتى دمشق، «على خلاف القواعد والأصول المعمول بها مهنيا فى وكالات الأنباء العالمية لأسباب لا داعى لذكرها»، ولمتابعة أهم «عهدين» فى تاريخ سوريا الحديث سواء عهد الأب «حافظ» وعهد «الابن» بشار الأسد، والتى اختلفت فيهما السياسات والرؤى

والأهداف والأيديولوجيات والتحولات الدراماتيكية، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على المنطقة وفى محيطها خلال تلك الفترة، ورؤية المجتمع السورى لما كان يجرى من حوله دون أن يكون له دور فاعل أو مشارك فى حركة الحياة السياسية بشكل جوهرى فى ظل إطار من «الحكم الشمولى»، حدد طبيعة الحياة السياسية الحزبية وفق ضوابط محكمة لايسمح فيها بالتلاعب أو التغيير أو التعديل واعتبار ذلك ضربا من الخيال، خاصة الفترة ما بين «١٩٩٦ – ١٩٩٩ فترة الأب و٢٠٠٧ – ٢٠١١ فترة الابن والتى مازالت مستمرة حتى يومنا هذا «٢٠٢٢» وإلى عام ٢٠٢٨.

ظننت وظن معى من لم «يروا» من الدنيا سوى العيش على «معارك» الحياة اليومية بحثا عن لقمة الخبز، حتى انقطعت عنهم الدهشة منذ زمن بعيد فى التفاعل مع أى حدث مهما كانت مخاطره طالما لا يمس حياتهم وأنهم جزء من هذا الوطن ليتفاعلوا معه، فهم يمثلون الأغلبية الساحقة والمسحوقة فى سوريا، وكما هو الحال فى معظم «الدول النامية»، وساورتهم الظنون أن مرحلة جديدة قد تغير وجه سوريا وحياتهم بالكامل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودينيا وعسكريا وجغرافيا وسكانيا، ولكن!!!

ما جرى خلال الفترة من «٢٠٠٧– ٢٠١١»، من تحولات سريعة ومفاجئة، وكأنه الطوفان قد أخذ البلاد والعباد إلى الدمار والخراب، وإلى مجهول لايعلم أحد مداه، وكأنه حلم وكابوس ضخم لايمكن لأحد تصوره أو تخيله من سوء الأحوال فى الفترة الأخيرة، فقد حل الخراب محل العمار، وتحطمت البلاد ومعها آمال شعب عربى شقيق، وكأن المرء يشاهد فيلما من أفلام الخيال العلمى، أو فيلما من أفلام الرعب المقيتة، أو تصور أن يكون ما جرى ويجرى فكرة لسيناريو «شيطانى» تفوق فيه البشر على الشياطين، أو حتى فى قصة صحفية قد يكون للخيال فيها متسع لاستشراف المستقبل.

ويبقى السؤال الإنسانى الوحيد.. سوريا الوطن والشعب والسيادة والاستقلال إلى أين ؟.. بعد كل مشاهد الدمار والخراب التى حلت بشعبها وبيد أبنائها فى بدايات أزمتها، لدرجة أن معظم السوريين لم يتصوروا أو حتى يتوقعوا ما وصلت إليه بلادهم من مرارة المأساة وظلم العقاب، هى بحق كارثة إنسانية فريدة لم يشهدها تاريخ البشرية بهذا الهلع من عمليات القتل والتمثيل بجثث الأبرياء والتدمير المنهج، وتهجير لنصف شعبها هروبا من الحروب والدمار من قبل قوى عالمية «مجهولة

للبعض ومعلومة للبعض الآخر»، ليكتشف الجميع أنهم استباحوا الساحة السورية فى «صراع أممى» على أرضهم حتى فقدوا أى أمل فى سوريا المستقبل.

أسئلة كثيرة كانت تتردد دون أجوبة واضحة وشافية، وظلت فى شكل ترهات فى العديد من المجالس الخاصة، تعبيرا عن حجم الضيق الإنسانى وحجم الكبت وغياب مساحة محدودة من التنفيس الإنسانى، فى ظل عدم قبول الآخر واحترام الرأى والرأى الآخر، فى التعبير وحرية النقد، وليس الاعتراض!!!.

معظم المجالس كانت عادة ما تجرى فى الأماكن العامة وتتعاطى الحديث فى كل شىء باستثناء الحديث فى أمور سياسة بلدهم، أو حتى مجرد الإشارة إلى سلبيات الوضع الداخلى من انتهاكات سواء ما كان يجرى فى الداخل السورى أو فى الداخل اللبنانى، حول استخدام النفوذ بالقوة من قبل كبار المسئولين ومدى وحجم الفساد الإدارى والحكومى فى الدولة، وهى «السمة» الوحيدة التى كان يتهامس فيها السوريون فيما بينهم وفى مثل هذه الموضوعات عبر مصطلحات معلومة وتعبيرات متعارف عليها أو بتعبيرات تحمل السخرية فى دلالتها، بوصفها البديل الوحيد للتعبير عن حالة الخوف والرعب، التى أصابت الكثير بالصمت المطبق، ليقينهم أنه لن يسمح لأحد للاعتراض مهما كان موقعه أو مكانته.

كان المانع الوحيد من رفع الصوت للاعتراض هو «الخوف»، من ضياع الحقوق المحققة والرعب من المستقبل المجهول، حتى أصبح الخوف جزءًا من تكوين الشخصية، تلك حقيقة عاشتها أجيال متعددة، وتعايشت معها على مدى ٤٠ عاما متصلة اتسمت بصمت أجيال شابة وبعدم الإفصاح عما بدواخلها تجاه وطنها، وهم يشاهدون ويسمعون ويتناقلون قصصا وروايات قد تكون فيها المبالغة قدرا كبيرا من الهلع، وكأنها مقاطع من أفلام الرعب لم يشاهدها أحد سواهم، تلك كانت مرحلة عاشها السوريون خلال فترة حكم «الأب» الراحل حافظ الأسد على مدى ٣٠ عاما متصلة، إلى أن رحل فى ١٠ يونيو عام ٢٠٠٠، وإعلان الحداد لمدة ٤٠ يوما.

كيف حكم بشار سوريا؟

لم ينتظرالأب كثيرا ليبدأ مجددا فى إحياء أمله فى الحياة، بتهيئة نجله الثانى بشار الأسد رئيسا للبلاد وبذات الخطوات، ليتم استدعاؤه من لندن كطبيب للعيون إلى سوريا على عجل لاستلام السلطة فى تسعينيات القرن الماضى، والدخول

فى مفاصل الدولة، واستلام العديد من الملفات المهمة بداية من ملف المعلوماتية والرقمنة فى سوريا، ومرورا بـ«الملف اللبنانى والفلسطينى والعراقى»، عقب إعداده من المقربين والأوفياء لوالده، ومنهم الراحل عبد الحليم خدام عندما كان وزيرا للخارجية ثم تقلد فيما بعد منصب نائب رئيس الجمهورية، وبدعم من رفيق دربه العماد الراحل مصطفى طلاس وزير الدفاع، والذى كان له الفضل الأكبر فى تنصيب بشار الأسد رئيسا لسوريا عقب وفاة الأب حافظ.

التاريخ والقصص والروايات أشارت إلى أن العماد مصطفى طلاس، أجبر رئيس مجلس الشعب السورى وقتئذ، بعقد جلسة استثنائية لتعديل الدستور وتخفيض السن من ٤٠ عاما إلى ٣٤ عاما، وهو سن بشار الأسد حصرا، وكان قد بدأ أولى خطواته السياسية باستلام ملف المعلوماتية والتوسع فى إدخال تطبيقاتها مع دخول شبكات الإنترنت فى سوريا بصفة خاصة، مع بداية عام ٢٠٠٧ والتى كانت متواضعة كثيرا قياسا بجيرانها فى العديد من الدول العربية نتيجة تهالك شبكة الاتصالات السورية لقدمها خلال تلك الفترة.

ومع رحيل الأب حافظ فى ١٠ يونيو عام ٢٠٠٠، وإعلان الحداد لمدة ٤٠ يوما، مما أحدث حالة من الارتباك والتخبط فى الشارع السورى، حول طبيعة القادم إلى الحكم ومقدرته على إدارة دولة بحجم سوريا ووفق «نظام شمولى»، وما يأملة السوريون من إحداث تغييرات جوهرية على المستوى الداخلى قد تغير وجه الحياه فى سوريا وفى علاقاتها العربية والإقليمية والدولية، ومع إخفاء السوريين لمشاعرهم المختلطة، والتى قد حملت فى دواخلها بعضا من الحقيقة بالرغم من مظاهر الحزن، جاء إعلان رئيس مجلس الشعب السورى برئاسة عبد القادر قدورة، فى بيان إلى نعى السوريين وفاة الأسد بوصف ما حدث بأنه «فجيعة»، حيث جرى خلال تلك الجلسة التاريخية تقديم اقتراح لتغيير الدستور، وتخفيض سن الأهلية من ٤٠ عاما كما ينص دستورعام ١٩٧٣ إلى ٣٤ عاما ليتناسب مع سن نجله «بشار الأسد» حصرا، وخلال دقائق معدودة أقر المجلس بكامل أعضائه التعديل المقترح بالإجماع، فيما أصدرالراحل عبد الحليم خدام بوصفه نائبا لرئيس الجمهورية السابق «قانون» تعديل الدستور.

ويقضى المرسومان التشريعيان، الأول بترقية بشار الأسد من رتبة «عقيد» إلى رتبة «فريق» ليقفز مرة واحدة خمس رتب عسكرية، والثانى بتعيينه قائدا للجيش وللقوات المسلحة السورية، فيما أعلنت القيادتان القطرية والقومية لحزب البعث أن مرشحهما لمنصب الرئاسة هو بشار الأسد، والذى تم تعيينه عضوا فى القيادة القطرية كى يستوفى شروط الترشيح «البعثية»، ولتبارك الولايات المتحدة عملية الانتقال السلس للسلطة بمشاركة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، التى كانت فى مقدمة المعزين خلال جنازة الراحل حافظ الأسد فى ١٣ يونيو عام ٢٠٠٠، أى بعد ثلاثة أيام فقط على وفاته، وبمشاركة عدد من القادة العرب.

أدى بشار الأسد اليمين الدستورية فى جلسة لمجلس الشعب الاستثنائية فى ١٧ يونيو بعد فوزه بنسبة ٩٤,٦٪ فى الاستفتاء، والذى باركته الولايات المتحدة على الفور على الرغم من ظاهر العداء المستحكم بين «دمشق وواشنطن» إبان فترة الأب حافظ ، وليضع الشعب السورى آمالا كبيرة فى التغييرمع الوافد الجديد إلى السلطة، والذى نصب نفسه رئيسا للبلاد خلفا لوالده، فى أول سابقة «توريث للحكم فى أول جمهورية لدولة عربية».

وبرغم ذلك استبشر السوريون خيرا مع قدوم «طبيب العيون» فى مرحلة تحول تاريخى للدولة السورية، وترافق معها وجود بعض من القادة «العجائز» كانوا وما زالوا فى سدة الحكم فى عدد من الدول العربية، والذين رحلوا جميعا وفق ظروف وملابسات كل منهم، وليتوقع السوريون أن «بشار» سيلبى آمال الشباب وطموحاتهم، ويحدث تغييرا كبيرا وجوهريا فى هيكلة الدولة ونظام الحكم، وإعادة إحياء حالة من التعايش المجتمعى الحقيقى والطبيعى عبر اتباع نهج جديد يسمح بقدر من حرية التعبير والرأى، وإنشاء كيانات سياسية وحزبية جديدة عوضا عن القوالب القديمة الصورية للأحزاب، والمتمثلة فى «الجبهة الوطنية التقدمية»: وتضم ١١ حزبا على رأسها «حزب البعث العربى الاشتراكى» الحاكم.

هذا ما أكد عليه الرئيس بشار فى «خطاب القسم»، والذى كان بمثابة «وثيقة شرف»، عبر تقديمه سلسلة من الوعود الوردية، فكان «ربيع دمشق» المحك الحقيقى لمدى حسن النوايا، وضم نخبة من المفكرين والسياسيين والفنانين والأدباء والعلماء

وأساتذة الجامعات، وعقدوا عدة موائد مستديرة، حيث طرحوا رؤاهم وأفكارهم وتطلعاتهم الكبيرة للبحث فى «مستقبل سوريا الجديدة»، والتى تعدت فيما يبدو السقف الذى كان مسموحا به فى المشاركة السياسية الوطنية للنهوض بالبلاد فى فترة الانغلاق والانكماش والتهميش والقيود الأمنية والسياسية غير مسبوقة، والتى امتدت لأكثر من ٣٠ عاما، انطلاقا مما طرحه الرئيس بشار فى «خطاب القسم»، إلا أنه ووفقا للعديد من التقارير كان «الحرس الحديدى» القديم ومنتفعو قيادات حزب البعث الحاكم «الذى استشرى فيه الفساد»، كانوا بالمرصاد لذلك التحرك الجديد من قبل القوى الناعمة السورية لتتربص بهم الأجهزة الأمنية فى ملاحقات أمنية كثيرة ومهينة فى معظمها لإثنائهم عن تلك المطالب، والزج بالبعض منهم فى غياهب السجون وفرار البعض منهم.

العديد من التقارير والقصص من المصادر المتداولة على المستوى السياسى والشعبى، كانت تشير إلى أن حقيقة الأمر أن بشار الأسد لم يكن هو المستهدف لاستلام السلطة فى سوريا فهو «طبيب عيون»، وتلقى تعليمه فى بريطانيا، وأن شقيقه الأكبر «باسل» كان هو الرئيس المقبل والذى كان يجرى تجهيزه من قبل الأب حافظ لاستلام السلطة، بوصفه الابن الأكبر، وكان له رصيد وحاضنة شعبية كبيرة، إلا أن الأقدار لم تسعفه ليتلقى الأب خبر وفاة «باسل» كأكبر صدمة يواجهها منذ توطيد حكمه فى سوريا عام ١٩٧٠.

باسل كان مهندسا مدنيا ومظليا وفارسا رياضيا، وهو أول من أدخل تطبيقات المعلوماتية إلى سوريا والتحق بالقوات المسلحة متطوعا فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٤، وتخرّج فى كلية المدرعات عام ١٩٨٧، والتحق بدورة كلية القيادة العليا فى القوات المسلحة السورية، وتخرج فيها «ضابط ركن مدرعات» عام ١٩٨٨ وتسلم بعد فترة وجيزة مهمة قيادة الحرس الجمهورى وكان عمره ٢٥ عاما.

الصحفى البريطانى «روبرت فيسك» كان أول وصف أطلقه عقب وفاة باسل فى «مقال» له فى صحيفة «إندبندنت» ١٩٩٤، «فى سوريا، لا شىء مهم يحدث دون موافقة حافظ الأسد، باستثناء فعل الله الذى أخذ ابنه البكر بعيدًا»، وصف يعكس

بشكل دقيق الواقع السورى فى تسعينيات القرن الماضى، فوفاة باسل فى الثلاثين من عمره جاءت نتيجة حادث سيارة مفجع بالقرب من مطار دمشق الدولى فى ٢١ يناير ١٩٩٤.

رحلة بشار مع السلطة والحكم

بدأت رحلة بشار مع السلطة والحكم معا بدعم وتأييد من الحرس الحديدى الذى أقامه والده وتابعه على مدى ٣٠ عاما، وكانت أهم الملفات السياسية التى استلمها ملف لبنان لشدة أهميته باعتبار لبنان «خاصرة» سوريا الرخوة، وتنسيقها الدائم مع حليف قديم جديد «حزب الله»، واستخدامه كورقة ضغط على رئيس الحكومة اللبنانية الراحل رفيق الحريرى خلال تلك الفترة، وحتى استلام السلطة بعد وفاة الأسد الأب فى عام ٢٠٠٠.

يقول «باتريك سيل»، واضع السيرة الذاتية للرئيس الراحل حافظ الأسد فى كتابه «الصراع على سوريا.. صراع الأخوة»، إنه على مدى ثلاثة عقود ونيف، ومنذ الحركة التصحيحية «مارس ١٩٧٠» والتى قادها الرئيس الراحل وحتى اللحظة المعاصرة، لم يهدأ «الصراع على سوريا»، وهو ما يقوله الواقع وتشهد عليه روايات شهود مقربين وشهود عيان كـ«مذكرات مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى السابق».

ومما يروى، كما جاء على لسان «دنيس روس» منسق عملية السلام فى الشرق الأوسط ، فى كتابه «السلام المفقود .. خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط ٢٠٠٤»، أنه عند وفاة باسل الأسد بحادثة السير المعروفة توجه إلى القصر الجمهورى كل من مصطفى طلاس وزير الدفاع وحكمت الشهابى رئيس الأركان وعلى دوبا رئيس شعبة المخابرات العسكرية، وما إن دخلوا على الرئيس الأسد ليستأذنوه فى قول «الخبر»، فما كان من الرئيس إلا أن تساءل: هل هناك انقلاب؟

جاء التساؤل تلقائيا تعبيرا عن مخاوف تلك الحقبة الممتدة على مدى ثلاثة عقود، والتى استطاع حافظ الأسد خلالها إدارة فن الأزمة وتطويرها باقتدار مع كل خصومه، سواء فى الداخل، أو مع جيرانه إقليميا وعربيا ودوليا، وبصفة خاصة مع «الإسرائيليين»، وتمكن من إرساء منظومة أمنية عبر شبكة شديدة التعقيد، والتى

تسهل وتوفر له كافة المعلومات فى الداخل والخارج، ووفق قواعد أمنية محكمة فى سوريا، مما مكنه من لعب دور إقليمى ودولى وعربى كبير، وصولا للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لـ«تحرير دولة الكويت».

إرث كبير وثقيل تركه حافظ الأسد، لنجله «بشار»، ويتذكره السوريون كثيرا وبكل تفاصليه، وبخاصة فى هذه الفترة الحرجة والصعبة التى مرت وتمر بها سوريا، من خلال رؤية ترى أن مجمل السياسات السورية فى فترة ما بعد حافظ الأسد، تمثل انحرافا عن الإرث الكبير الذى تركه الراحل، وبخاصة فيما يتعلق بالموقفين من «لبنان والعراق»، وأن إدارة الرئيس بشار الأسد قبل اندلاع الأزمة، لا تهتدى بالنهج الذى أرسى قواعده والده ولا تدير مصالحها ولا تلعب أوراقها بالمهارة نفسها التى أتقنها الأب الراحل، بالرغم من أنه كان متأثرا بالرأى العام السورى بشأن المسائل الجوهرية كـ«مباحثات السلام مع إسرائيل»، والحرب على العراق.

يذكر «دنيس روس» منسق عملية السلام فى الشرق الأوسط فى تسعينيات القرن الماضى، أن حافظ الأسد لم يكن أسير الأيديولوجيا، فكان صاحب المبادرة دائما، وأن إدارة بشار لم تتقن ما سماها أحدهم «الرقصة الدبلوماسية الرزينة»، فراح يتخبط كسفينة وسط أمواج عاتية على هواها، تحكمها ردود الفعل فى الداخل والخارج، وخاصة على صعيد «الملف اللبنانى» الذى ارتد على دمشق، وجلب لها المصاعب والمتاعب كقدر لا مهرب منه، برغم التحذيرات الكثيرة التى وجهت للرئيس بشار من اللعب بالورقة اللبنانية، وأيضا فى علاقته «بإيران» والتى وصلت إلى مرحلة يصعب فيها التراجع أو العودة إلى ما كانت عليه الأمور فى السابق، وذلك خلافا لرؤية أصحاب «الحرس الحديدى»، والتى ترى أن واقع الحال لا يستدعى استنساخ المرحلة الماضية بثوابتها الإستراتيجية، وأن هناك واقعا جديدا بعودة الاحتلال الأمريكى للعراق، واستخدامهم للورقة العراقية فى أن تكون بمثابة القشة التى تقصم ظهر سوريا بالاستمرار فى رفضها التعاون مع أمريكا أمنيا، وهو ما سعت إليه واشنطن فى الضغط على دمشق لتركيع النظام السورى وحمله إما على شنق نفسه، أو تغيير نفسه وسياساته كما يريد الأمريكيون، وهو ما رفضه الرئيس بشار بوضع خطوط حمراء لكل من يخاطر بالخروج عليه، معتبرا ذلك ضربا من «الخيانة».

المهمة الصحفية إلى سوريا

وبالرغم من التساؤلات والظنون والأسئلة الصعبة، التى كانت تدور بصفة دائمة مع الذات فى محاولة لتشكيل صورة ذهنية لما يجرى فى سوريا قبل التوجه إليها، وكان القلق المسيطر على تفكيرى فى أعقاب ترشيحى للعمل كمراسل صحفى لوكالة أنباء الشرق الأوسط فى «دمشق» منتصف عام ١٩٩٦، ومنذ تلك الفترة وجدت نفسى محاصرا بالعديد من الأسئلة وحالة ارتباك ذهنى وشكوك تسبقنى حول فرص النجاح والفشل فى تلك المهمة الصحفية الجديدة، وتحمل عبء تغطية أحداث دولة بحجم سوريا الشقيقة وتربطها بمصر علاقات تاريخية صهرت المحبة والعشق المتبادل بين شعبيهما.

كانت فترة جيدة فى عملى الصحفى، ليجرى ترشيحى مجددا مرة أخرى للعمل مراسلا لمكتب دمشق للمرة الثانية خلال فترة الابن «بشار الأسد»، وبعد مرور قرابة ثمانى سنوات قضيتها فى المركز الرئيسى بالقاهرة، تابعت خلالها العديد من الملفات أهمها الملف الأمنى وملف الشئون العربية وملف الانتخابات البرلمانية والرئاسية، واستنادا لخبرات سابقة بالعديد من المصادر السورية والتى لم تنقطع صلتى بهم حتى يومنا هذا، لأشارك فى أول تغطية صحفية فى إعادة انتخاب بشار رئيسا لسوريا لفترة رئاسية ثانية، وليخرج لأول مرة مصطلح «التوريث» من العاصمة دمشق، والذى أصاب الأمة العربية بعدوى «التوريث».

وترافق مع تلك الدعوة ما كان يجرى فى مصر حينها، نتيجة للحراك السياسى الذى شهدته مصر منذ عام ٢٠٠٥، بإعلان تغيير المادة ٧٦ والتى تقضى الترشح لمنصب رئاسة مصرعن طريق الانتخاب لأول مرة فى تاريخها، ولتظهر العديد من الحركات السياسية «حركة كفاية»، والتى كانت تنادى بعدم التوريث، وتحديدا توريث «جمال مبارك» لحكم مصر، والتى أخذت أبعادا محلية وإقليمية ودولية مع تقدم الرئيس الراحل مبارك فى العمر، وتخليه عن العديد من الملفات المهمة فى إدارة الدولة المصرية حتى وصلت الأمور إلى درجة عالية من الترهل، شهدت مصر خلالها حراكا سياسيا وإعلاميا غير مسبوق فى التناول بشكل واضح تجاوز حد الانتقادات إلى الهجوم على مبارك ونظامه بشكل كامل، وترافق ذلك مع نموذج طبق

بالفعل وبامتياز دون حدوث أى مشاكل محلية أو إقليمية أو دولية، ليخرج الرئيس الراحل حسنى مبارك فى تصريحات صحفية على شبكة «البى بى سى» البريطانية، ليؤكد عندما سئل عن «التوريث» كانت إجابته واضحة: ، «بأن مصر ليست سوريا»، وتوالت فى أعقابها عدوى التوريث فى اليمن وليبيا.

كانت عودة العلاقات المصرية السورية قد جرت مرة أخرى بعد قطيعة امتدت لفترة طويلة منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٧، وما ترافق معها من أحداث مهمة غيرت أوضاع المنطقة بعد رفض دمشق زيارة الرئيس الراحل محمد أنور السادات الشهيرة إلى دمشق لاطلاع نظيره حافظ الأسد عزمه زيارة إسرائيل والتحاور معهم بشكل مباشر دون وسيط، وهو الأمر الذى رفضه السوريون كثيرا حتى وصل الأمر فى الجناح المتشدد هناك باقتراح احتجاز الرئيس السادات لمنعه من الذهاب إلى تل أبيب، وهو الأمر الذى رفضه الأسد لما سيشكله من أزمة كبيرة لسوريا لتنتهى الأزمة فى حينها وتبدأ معها القطيعة.

تحملت مصر ولسنوات من الهجوم عليها وبشراسة وعلى زعيمها بطل الحرب والسلام الرئيس محمد أنور السادات، ولتستمر تلك الحالة حتى مجىء الرئيس الراحل حسنى مبارك للحكم، وبدأ إعادة العلاقات المصرية العربية تباعا، وكانت دمشق من الدول التى رحبت بدعوة مبارك لاستئناف مفاوضات السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين مصر وعدد من الدول العربية والخليجية ويتشكل «المثلث» العربى القوى فى المنطقة «مصر سوريا والسعودية» تأسيسا على مبدأ أنه لاسلام دون سوريا ولا حرب دون مصر.

كان العبء ثقيلا فى مواجهة تحديات ذاتية، لكيفية القيام بواجبك الصحفى، وفق قواعد مهنية، وعدم الانحياز سوى للمهنة والضمير الإنسانى والأخلاقي، فجاءت المهمة صعبة وفى مرحلة تاريخية ومفصلية مرت وتمر بها سوريا عبر علاقتها بعالمها العربى المزق، والذى تحكمه مصالح وتربيطات خاصة بملفات متعددة تكشف حقيقة الوضع العربى المهلهل، ومدى ما وصل إليه من انحدار وانقسام وتفكك لمنظومة عربية غابت عنها بالتالى الدفاع عن وجودها وأزماتها وقضاياها الملحة المتشابكة على كل المستويات الإقليمية والعربية والدولية، وربما

وصلت إلى مرحلة «الخيانة» فيما بينها بتجسس البعض منهم على نظرائهم خدمة للقوى الدولية «أمريكا وإسرائيل»، وتنفيذا لمخططات استهدفت تدمير المنطقة العربية وتقسيمها.

المشهد كان حاضرا بحكم متابعتى «للشئون العربية» من خلال جامعة الدول العربية ولجانها المختلفة، ومع فقدان الشارع العربى الثقة التامة فيها وفى دورها وقراراتها الخاضعة بالأساس لإرادات الدول الأعضاء ووفقا للرؤية السياسية لكل عضو منها، وفى خضم الكم الهائل من الملفات العربية، والتى جرى البحث فيها منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٨ لم تستطع أن تخرج بـ«كيان عربى موحد» يحفظ للوضع العربى كيانه وأمنه واستقراره، وحتى رخاءه الاقتصادى عبر تشكيل تجمع اقتصادى عربى موحد أو «سوق عربية موحدة» تحفظ للعرب كرامتهم واقتصادهم، خاصة أن الدول العربية لديها من الثروات المائية والزراعية والصناعية ما يكفى للاكتفاء الذاتى العربى من الغذاء ويفيض، وبرغم ذلك فشلوا فى المجال الاقتصادى العربى الموحد.

قبيل بداية المهمة آثرت البحث عن سوريا فى كل مكان وما مرت به من مراحل فى تاريخها القديم والحديث منه والمعاصر من أزمات، والى أين وصلت فى علاقتها العربية والدولية المتشابكة؟ وما لديها من ملفات وأوراق للضغط، وما يتصل بهما من قضايا دولية ونزاعات إقليمية وعربية، وكيف تنظر شعوبها لتلك القضايا والهموم التاريخية بعيدا عن البحث فى ردود أفعال الشارع العربى والسورى وعلاقته بمؤسساته الحاكمة؟ وبصفتى مراقبًا ومتابعًا للأحداث وقناعة منى بأن رصد حركة الشارع وتفاعلها مع الأحداث سواء داخليا أو خارجيا لا تصح إلا بالتعامل المباشر وميدانيا حتى ولو بتوثيقها ذهنيا، والبعض منها يقع فى إطار الذكريات.

كثيرا ما كتب عن سوريا فيما يتعلق بالداخل السورى سواء كانت مؤيدة لما كان يجرى فيها أو منتقدة أو حتى رافضة، وهى وفق قناعات كاتبها وناشرها، وأيضا ما تناولته بعض الكتب منها ما طبع ونشر فى سوريا لكتاب أجانب استعرضوا فيها وبالتفاصيل والأحداث كيف كانت سوريا وكيف نشأت فيها الأحزاب، وكيف تعاملت مع الانقلابات التى كانت تجرى فيها وحجم التوازنات الداخلية عسكريا وحزبيا وعربيا ودوليا وصعود وهبوط العديد من القادة السوريين، إلى أن وصلت

سوريا إلى حالة من الاستقرار والأمن استمرت ٤٠ عاما لم تشهدها سوريا على مدى تاريخها، والمؤكد أن الحاكم فى محصلة الأمن والاستقرار، كان متمثلا فى «هيبة الدولة» القابضة على كل مفاصلها من خلال شبكة من «الأمن الحديدى»، وسيطرة حزب البعث الحاكم تلك الفترة الطويلة، ومنطق «الخوف» السائد بوصفه العنوان الرئيسى فى المشهد السورى من الداخل، وبقى السؤال الحائر ممن الخوف وما هى أسبابه ومبرراته ولمصلحة من؟

* * *

مشاهد فى الطريق إلى قلب العاصمة

سبق وأشرت أننى لم أشرف بزيارة سوريا، وخلال رحلتى من مطار القاهرة الدولى إلى مطار دمشق الدولى، والتى استغرقت قرابة الساعتين، عادت بى ذكريات انتصارات حرب أكتوبر، والتى حقق فيها العرب «مصر وسوريا» تحديدا أول انتصار عسكرى عربى ساحق فى تاريخنا العربى بعد سلسلة من الهزائم وخيبات الأمل، لتبدد تلك الحرب الأسطورية آمال إسرائيل فى التفكير مرات ومرات بإعادة الكرة مرة أخرى فى مشهد عربى غير مسبوق وواقعى عبر عنه حجم التلاحم والدعم والمساندة فى حرب التحرير، نعم كانت الشقيقة سوريا شريكة ورفيقة الدرب فى تلك الحرب، وتحت إمرتها الجيش الأول فيما خاض الجيشان الثانى والثالث المصرى حرب تحرير سيناء.

اليوم الأول

لدى وصولى مطار دمشق اختلفت الصورة الذهنية لما كنت أتوقعه وما شاهدته على الواقع الفعلى، وكما يقول العارفون إن أول انطباع يستقر بذهن أى زائر منذ لحظة دخوله للبوابة الأولى لأى دولة فى عنوانها الحقيقى «مطارها»، فمطار دمشق على هيئته ذكرنى بمطار القاهرة فى «ستينيات القرن الماضى» سواء من خلال هيئة المطار ومدى بساطته من تجهيزات وإجراءات أمنية بسيطة وفق ضوابط تقليدية، كان فى انتظارى الزميل أحمد غيث مراسل الوكالة فى دمشق لإتمام عملية التسليم والتسلم لمهام العمل، وعودته إلى المركز الرئيسى بالقاهرة، الزميل غيث «شخص هادئ دمث الخلق اصطحبنى عقب إنهاء الإجراءات»، ولأستشعر مدى محبة السوريين لمصر وللمصريين من قبل العاملين بمطار دمشق الدولى عبر كلمات الترحيب والإثناء على مصر، ومن ثم توجهنا إلى مقر الإقامة وهو فى الوقت ذاته مقر «مكتب الوكالة»، ويقع فى منطقة المزة «فيلات غربية» وكان يتمتع بموقع متميز، وبالقرب من مقر وزارة الإعلام السورية التى تضم مقر جريدة «البعث» الحكومية، والكائنة على

«أوتستراد» المزة المؤدى إلى العاصمة اللبنانية بيروت بمسافة إجمالية قرابة ٢٠٠كم، كما يؤدى أيضا إلى «هضبة الجولان السورى المحتلة»، ومدينة القنيطرة المحررة وتقع على بعد قرابة ٥٠كم من العاصمة دمشق.

المشهد الغالب فى الشارع السورى والمدهش واللافت فيه رؤية مشاهد غير مألوفة ليس لى فقط، بل ولكل زائر إلى سوريا للمرة الأولى، سواء فى مهام تتعلق بالسياحة أو بالعمل أو المشاركة فى المؤتمرات أو الندوات أو المعارض بالسؤال التقليدى ولماذا كل هذا ؟!!!

المشهد اختصر فى الكم الهائل من الصور والملصقات «للقائد المفدى» فى كل مكان كانت تجوب بنا السيارة من المطار وحتى إلى شوارع دمشق سواء الرئيسية منها أو الفرعية، وحتى مقر الإقامة، صور وملصقات متنوعة الأشكال والأحجام ومعنونة بالعديد من العبارات الحماسية تراها على جدران البنايات والمؤسسات الحكومية والفنادق والمطاعم والمحلات التجارية، وعلى زجاج معظم سيارات «السرفيس» والملاكى الخاص منها والحكومية والعسكرية.

الصور كانت لثلاثة هم «باسل وبشار وحافظ»، حتى يصل الزائر أو الضيف إلى قناعة أن ما يشاهده قد يكون معظمه تكليفا، والبعض الآخر وفق إرادات وقناعات خاصة، بخلاف ما تخفيه من أسباب أخرى لتلك الأفعال، وهى تحمل رسائل مباشرة وغير مباشرة لكل من يشاهدها سواء كانوا زوارا أو مقيمين، ففى بعض الصور والملصقات المنتشرة تتغير وفق المواقف السياسية التى تتعرض لها دمشق مع كل أزمة قد تواجهها، فهناك ملصقات متنوعة منها صور «حسن نصر الله» وعلم حزب الله، وصور«باسل بلحيته ونظارته السوداء»، ومعها صورة شقيقه بشار، لتتبدل تلك الصور بعد فترة لتحل محلها صور بشار الأسد «بزيه العسكرى والنظارة السوداء» وبجواره شقيقة ماهر الأسد بزى مدنى ولحية ونظارة سوداء تتوسطها صورة الأب حافظ الأسد، بخلاف اللافتات والعبارات الرنانة المتعلقة بمفاهيم المقاومة والممانعة، والإصرار على تحرير الأرض بالوعد والوعيد ودون ترجمة حقيقية لها على أرض الواقع.

ووفقا للإجراءات المتبعة من قبل وزارة الإعلام السورية فلا يسمح لأى صحفى أو أية وسيلة إعلامية عربية كانت أو أجنبية العمل الصحفى وممارسة المهنة إلا بعد الحصول على العديد من الموافقات الحكومية، وبالطبع أولها موافقة وزارة الإعلام ومن ثم موافقة مجلس الوزارء، لتتبعها إجراءات عدة للحصول على بطاقة الإقامة والتى تخول لحاملها حرية الحركة بسهولة وبشكل طبيعى، مع تسهيل حصول المراسل على «سيارة» على نفقته الخاصة من الدائرة الجمركية وتحمل لوحات سياحية .

اليوم الثانى

رافقنى الزميل «أحمد غيث» بالتوجه إلى وزارة الإعلام، ولقاء المسئول عن المراسلين الأجانب، إدارة «الإعلام الخارجى»، الأستاذ طالب قاضى أمين، وللحق قوبلت بترحيب كبير من المسئولين والقائمين على تقديم كل التسهيلات، وهم اليوم من أعز الأصدقاء ودائمى التواصل معى فى العديد من المناسبات المختلفة، وقد تقلد العديد من المناصب منها معاون لوزير الإعلام للعديد من وزراء الإعلام الذين مروا عليه خلال فترة عمله، ويرأس حاليا مركز التدريب للإذاعات والتليفزيونات العربية.

كان اللقاء الأول معه منتصف عام ١٩٩٦ مثمرا وصريحا، مع الاتفاق على التواصل فيما بيننا وتذليل أيه عوائق قد تعترض عملى الصحفي، وتوجهنا إلى وكالة الأنباء السورية «سانا»، وذلك بمقرها فى حى «البرامكة»، والذى ذكرنى «بمنطقة الخازنداره» بحى شبرا محطة أتوبيسات «مطار ركاب الوجه البحرى»، فمنطقة «البرامكة» هى مطار الركاب لمختلف المحافظات السورية، ولا تختلف عما كان يجرى فى موقف شبرا، وبذات الممارسات والسلوك البشرى والزحام وأكشاك «السجاير» والمقاهى الشعبية، وكل أنواع المهن المحيطة بالموقف من باعة جائلين ومحلات لبيع المستعمل من الملابس، وكل ما يخطر على بالك وكأنك فى موقف «أحمد حلمى»، والفارق الوحيد والمميز فى «البرامكة» أنه بالرغم من تلك الفوضى والزحام تراه منضبطا أمنيا ولايجرؤ أحد مهما كان من العاملين أو غير العاملين التعدى ولو باللفظ على أى مواطن مهما كانت الأسباب، بما يؤكد «هيبة الدولة»

وقوة القانون، حيث يعى كل الأطراف أن أى نزاع بين طرفين سيكون محله التوجه إلى قسم الشرطة سواء المعتدى أو المعتدى عليه، وما أدراك ما يجرى هناك!!!، فالجميع يفضل إنهاء مشكلته دون عراك أو صراخ بعيدا عن الشرطة، حالات كثيرة شهدتها وبشكل يومى وشدت انتباهى على خلاف ما كان يجرى فى مصر.

اليوم الثالث

كان موعدنا مع المتحدث الرئاسى الصحفى والرسمى برئاسة الجمهورية الأستاذ «جبران كورية» رحمه الله والملقب «بأبو جابر»، وكان اللقاء ودودا ولطيفا واتسم بدماثة الخلق وخفة الدم فى حديثه الذى لم يخل من «إيفيه» يحمل الكثير من المعانى السياسية، نعم كان الترحيب لشخصى يحمل ترحيبا أكبر ومحبة صادقة لمصر وشعبها، خاصة وبعد عودة العلاقات المصرية السورية إلى دفئها الطبيعى وبعد انقطاع دام لسنوات على خلفية معاهدة «كامب ديفيد» للسلام، وتوقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية كإطار شامل لمعاهدة السلام العربية، وما نتج عنها من خلافات سياسية حادة بين البلدين وبعض الدول العربية الرافضة واتخاذهم قرارا بقطع العلاقات مع مصر، وكان يقود تلك القطيعة الرئيس العراقى الراحل صدام حسين، وما تلاها من حملات هجوم على مصر وقائدها الرئيس الراحل أنور السادات صاحب قرار الحرب وقرار السلام، واستحق بحق لقب بطل الحرب والسلام.

بدأ المتحدث باسم الرئاسة السورية «أبو جابر» بتناول الأحداث والعلاقات بين البلدين من منظور تاريخى وشعبى، وكيف كانت تمثل مصر بالنسبة إلى سوريا وأن المصريين تاريخيا فى قلب سوريا منذ عهد الفراعنة، وكيف وصلوا إلى بلاد الشام، ولنمر مرور الكرام على مرحلة الزعيم الراحل أنور السادات، والذى اعتبره بعض السوريين أنه «تخلى» عن سوريا فى حرب أكتوبر على خلاف الحقيقة، وظلت تلك المقولة بداخل البعض منهم سواء كانوا سياسيين أو عسكريين، وفى الشارع السورى يعشقون الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ودائمو الحديث عن ذكريات الوحدة بين مصر وسوريا فى ستينيات القرن الماضى.

يستعيد «أبو جابر» رحمه الله، بعضا من الذكريات التى حكمت العلاقة بين البلدين يروى أنه «فى إحدى زيارات عبد الناصر إلى دمشق خرج الشعب السورى

لاستقباله فى مشهد تاريخى، وحملوا «سيارته» احتفاء به، ويستطرد فى حديثه – أنه أثناء هذا المشهد خرج الإذاعى الكبير «أحمد سعيد» والذى رحل فى يونيو عام ٢٠١٨ عن عمر ناهز «٩٢» عاما، «وعرف بأسلوبه الفريد فى الأداء أمام الميكروفون بشكل جعل منه نجما جماهيريا»، وعبر أثير «صوت العرب» لينقل للمستمع العربى من الخليج إلى المحيط، حدثا تاريخيا للزيارة مصحوبة بصورة ذهنية تلقاها المستمع العربى فى كل مكان وكأنها مشاهدة حية مصورة من دقة النقل، حيث كانت «صوت العرب» الإذاعة العربية الوحيدة التى تنقل نبض الجماهير والرابطة بين قلوب شعوب المنطقة العربية.

ويستكمل «أبو جابر» حديثه بالقول،: ومع اندماج الإذاعى «أحمد سعيد» فى متابعة الزيارة ونقله صورة ذهنية حية وعلى الهواء مباشرة، وإذا به يقدم صورة وصفية عن مدى المحبة والشعبية التى تمتع بها ناصر،.. وليقول: «إننى أرى السفن والبوارج تمخر عباب بردى».. هنا قال «أبو جابر» وبضحكة حملت حجم الطيبة من سخرية الوصف غير المطابق للواقع والحقيقة .. هنا وإذا بالمتحدث الرئاسى ينفجر ضحكا من وصف «أحمد سعيد» ليرد بالقول،: «حرام عليك ياراجل النهر ما بيفوت سمكة»، وهو نهر صغير اسمه «بردى» .. ومن المؤكد أنك شاهدته ومررت عليه لدى مجيئك عندى، هكذا يقول، وليذكرنى الرجل بضرورة الذهاب إلى نهر بردى والاطلاع عليه، وقد شاهدته كثيرا فيما بعد حيث يمر من قلب العاصمة، وهو بالفعل «مجرى مائى صغير لايرقى لحجم «نهر»، وبتوصيفنا المصرى يقع فى حكم «ترعة صغيرة».

نهر بردى، يعد المصدر الوحيد لمدينة دمشق من المياه العذبة والتى تعيش عليه خلال فترة الصيف، وهو نبع ينطلق من سلسلة الجبال السورية «جبل الشيخ» مرورا بمدينة دمشق القديمة وحتى الغوطة، ويلتقى مع عدة ينابيع أهمها نبع «عين الفيجة» ويقع فى منطقة عين الخضراء ويضاعف فى غزارة وحجم مياه بردى، وهى مياه تجميع الثلوج على جبال دمشق، ويمر النهر فى ١٣ بلدة ومصيفًا وتنتشر على جانبى النهر، وغنت له المطربة اللبنانية «فيروز» أغنية بعنوان «يا بردى»، فهى الصوت الذى لن تجد له وصفا واحدا، وهى النغمة التى تحتمل كل الألحان فهى

صوت الحب والوطن والثورة والعشق والحنين والغربة، هى كما وصفها محمود درويش «الأغنية التى تنسى دائما أن تكبر.. هى التى تجعل الصحراء أصغر.. تجعل القمر أكبر»، ومازالت الصوت الذى لا يموت ولا يشيخ يوما بل يبقى صديق العاشقين، وليظل صوت جارة القمر يحمل جمال الياسمين وطعم السكر ورائحة القهوة، وتبقى أغانيها تراثا تتوارثه الأجيال فهو يصور تاريخا ويحمل قصصا لا تختفى مهما مر الزمن..

ومع اكتمال زياراتى الرسمية اكتملت معها مهمة زميلى الذى بدأ يستعد للسفر عائدا إلى القاهرة، ثلاثة أيام قضاها معى للتعرف على الأماكن العامة وبعض الجهات للتعامل معها بشكل دورى كالجوازات وغيرها، وكان لدى مرورنا أمام أى جهة ما أراه يشير بإصبعه عن اسم المكان وبصوت خافت ما استرعى انتباهى، وبصوت «عال» منى كنت أقول له قصدك «كذا»، وإذا به ينصحنى ضاحكا بعدم الإشارة بالإصبع عبر نافذة التاكسى، ليتجمع فى المخزون الذهنى أن سلوك «الخوف» هو المسيطر والسائد فى مستوى ودرجه العلاقات الشخصية منها والعامة.

اليوم الرابع

وإذا بى أجد نفسى وحيدا ليستبد بى القلق والتوتر والحيرة كيف ستكون البداية؟، وإذا بى أتوجه فى اليوم التالى إلى مقر وزارة الإعلام لطلب وترتيب عدة لقاءات صحفية مع عدد من المسئولين السوريين، كما توجهت إلى مراسلنا «المحلى» للوكالة منذ خمسينيات القرن الماضى للتعرف عليه، وكان يعمل بصحيفة «تشرين» الحكومية وقتئذ، الأستاذ «مروان المهاينى» عميد وشيخ الصحفيين السوريين، وكان يقيم بفندق «شيراتون» دمشق بحكم موقعه كمراسل لإذاعة «الشرق»، والتى كانت تبث من «باريس» وتليفزيون «المستقبل»، وتتبع رئيس الوزراء اللبنانى الراحل رفيق الحريرى، والذى راح ضحية عملية تفجير إرهابية فى شهر فبراير ٢٠٠٥ بالعاصمة بيروت.

حقا فهو خير مراسل وأخ وصديق عزيز «أطال الله فى عمره»، تسامرنا كثيرا فى عدد من الملفات الصعبة التى تتعلق بمعظم الأزمات التى مرت بها سوريا، من قصص

وروايات وحكايات عن تاريخ سوريا وبدايات نشأة حزب البعث من «ميشيل عفلق وصلاح جديد» وهو أحد قيادى حزب البعث وكان الرئيس الفعلى لسوريا خلا أعوام ١٩٦٨ – ١٩٧٠ مرورا بالعديد من الانقلابات التى مرت على سوريا وحتى الحركة التصحيحية، والتى تقلد فيها حافظ الأسد رئاسة سوريا، كان اللقاء سريعا لارتباطه بمأمورية صحفية فى «واشنطن» مع الوفد الصحفى المصاحب للرئيس حافظ الأسد، والتى كانت تتعلق بإعادة إحياء مفاوضات السلام، والمجمدة منذ محادثات «الوايت بلانتيشن»، مع رئيس الوزراء الإسرائيلى «إيهود باراك» والتى لم يتمخض عنها نتائج ملموسة، ليتجدد اللقاء معه خلال فترة عملى وإقامتى فى سوريا.

«الجولان المحتل» بين مؤامرة الفتنة والتقسيم

حركة الحياة فى دمشق «الشام» فترة التسعينيات كانت طبيعية، وتتسم بالهدوء ولايوجد ما يعكر صفوها برغم ما شهدت خلالها الكثير من الأحداث المهمة انعكست على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى ظل «حصار اقتصادى» مفروض على سوريا، وبالرغم من ذلك استطاعت أن تحقق طفرة كبيرة فى مجال التنمية الاقتصادية والتجارية، وخاصة فى قطاع الزراعة وبتلبية احتياجات السوق المحلية من مختلف أنواع الخضروات والفاكهة، بل وسد العجز الذى تعانى منه من نقص فى إنتاج القمح، وبما يفيض عن حاجة السوق المحلية، والانتقال من الاكتفاء الذاتى إلى التصدير لعدد من الدول العربية والأجنبية منها «تونس وإيطاليا ومصر»، ونجاحها خلال تلك الفترة فى التخلص من حجم الديون المالية الدولية التى كانت تشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة السورية حينئذ، وليتم تصفير ديونها تماما باستثناء القليل منها لدى الاتحاد السوفيتى سابقا، والمتعلقة بالديون العسكرية.

الصفقة «المتكافئة» بين القاهرة ودمشق وأسباب فشلها

انطلاقا من تنامى العلاقات المصرية السورية خلال تلك الفترة على المستوى السياسى، مما ساهم فى حجم الثقة بين البلدين فى أن تسير العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى على ذات المستوى السياسى، ولكن ونظرا لعدة أسباب لم يكتب

لها النجاح، بل كان الفشل هو الحصاد البائس لتلك الصفقة على البلدين نتيجة لحجم الفساد بين الجانبين ودخول «مافيا التجارة» لتفشل تلك الصفقة وتتوقف ويجرى بشأنها جدل كبير بين الحكومتين فى البلدين.

كانت الصفقة المتكافئة والتى جرى تنفيذها بين البلدين تقضى أن تقوم مصر بتوريد مائة ألف طن أرز مقابل ٧٠٠ ألف طن قمح، وبأسعار تفضيلية بعيدة عن «السعر العالمى» حينئذ سواء ما يتعلق بالقمح أو بالأرز، وسارت أولى مراحل تنفيذ الصفقة بوصول شحنات الأرز إلى ميناء طرطوس فى مقابل وصول شحنات من القمح إلى مصر، إلا أن الصفقة قد توقفت من قبل الجانبين لأسباب منها الظروف المناخية بالنسبة لسوريا، وبعد أن تبين أن شحنات القمح المصدرة من الموانئ السورية يجرى التعامل معها من خلال «مافيا التجارة الدولية» خلال مرورها فى المياه الدولية، وبيع شحنات منها بأسعار عالمية، ولصالح بعض كبار التجار فى المنطقة وفق ما تسرب من معلومات بشأنها، مما أثار حفيظة الجانب السورى، لتتوقف عمليات توريد القمح بدعوى تعرض محصول سوريا من القمح لخسارة كبيرة فى الإنتاج، الأمر الذى استدعى من الحكومة السورية بوقف تصدير القمح مع كافة العقود التى كانت أبرمتها آنذاك مع بعض الدول العربية.

ووفقا لما أعلنته المؤسسة العامة للتجارة الخارجية السورية أن الصفقة المتكافئة الجديدة بين مصر وسوريا تنص على استيراد ١٠٠ ألف طن من الأرز المصرى، وبدأ وصول ٢٢ ألف طن منها إلى الموانئ السورية منها ١٥ ألف طن مصدرة من الشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية المملوكة للدولة وسبعة آلاف طن من شركة مصرية خاصة فازت بالمناقصة التى كانت أعلنت عنها المؤسسة السورية بهذا الخصوص.

وقد تسببت الصفقة المتكافئة بين مصر وسوريا فى تعكير صفو العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، فى الوقت الذى تسير فيه العلاقات السياسية نحو التهدئة، حيث أثارت عمليات التبادل التجارى بين البلدين بأسلوب الصفقة المتكافئة العديد من الخلافات بسبب المديونيات المتأخرة لصالح الجانب السورى والتى تصل إلى ٣٢ مليون دولار، لتظل مشكلة الصفقة المتكافئة بين البلدين مثار جدل شديد إلى أن وجدت

طريقها للحل بعد تبادل وجهات النظر من خلال المسئولين السوريين ونظرائهم المصريين فى اجتماعاتهم الخاصة فى غرفة صناعة حلب، والتى على إثرها جرى اجتماع شاركت فيه شركة النصر للاستيراد والتصدير والاتفاق على إعداد محضر بشأن تلك الصفقة بعد أن تفهم الجانب السورى الموقف المصرى تجاه تصدير الأرز وتسوية المستحقات السورية لدى مصر والبالغ قيمتها ٣٢ مليون دولا وباستبدالها بسلع مصرية تمثلت فى منتجات «شركة قها» من المعلبات بمختلف أنواعها على أن يقوم الجانب السورى من جانبه بتقديم ما يراه من احتياجات من السلع المصرية.

كان وزير الصناعة والتجارة الأسبق المهندس رشيد محمد رشيد قد أجرى مباحثات مع وزيرة الاقتصاد والتجارة السورية حينئذ «لمياء عاصى» تتعلق بتطوير التعاون الثنائى بين مصر وسوريا فى مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وبحث الحلول المقترحة لإنهاء أزمة تلك الصفقة المتكافئة فى شكل منتجات مصرية «كالأرز والأعلاف» وهو ما طالب به الجانب السورى بتسوية رصيد الصفقة، حسبما تنص الاتفاقية وبنفس السعر السائد وقت العمل به «٣٥٠ دولارا» بينما تزيد الأسعار وقتها على ٧٠٠ دولار للطن، وبالتالى فإن التزام الجانب المصرى بتنفيذ الصفقة يعنى تحقيق خسائر تزيد على ٣٠ مليون دولار، وليتم استبدالها بأصناف متعددة من المعلبات المصرية.

الجانب السورى فى إطار رده على ما جرى بشأن صفقة القمح ، تعمد عدم الإفراج عن صفقة الأرز المصرى من الموانئ السورية بدعوى تعرضها للرطوبة ووصول المياه إليها مما أفسد كميات كبيرة منها وتعرضها للتلف، مما استدعى رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية المصرية آنذاك، للقول إن شركته حصلت على حكم قضائى بتعويضها بقيمة ٢٧٠ ألف دولار عن تلك الصفقة، بسبب عدم الإفراج عنها من قبل السلطات السورية مما عرضها للتلف، إلى أن تم حل المشكلة بقبول الصفقة واستبدال التالف منها خاصة، وأن السوق السورى كان متعطشا للأرز المصرى، والذى يعد سلعة أساسية للسوريين ومن السلع الغذائية التى تدعمها الحكومة السورية، وإن كان بشكل محدود جدا حيث يمكن الحصول عليه مدعوما عبر بطاقات تموينية خاصة إلى جانب السكر، فى ظل الحصار المفروض على سوريا حينئذ ولازال مستمرا حتى يومنا هذا «٢٢/٢١».

وقد أدى توقف تصدير الأرز المصرى إلى الأسواق السورية إلى ارتفاع أسعاره بشكل وصل إلى ٨٥ ليرة و١٠٠ ليرة آنذاك، أى ما يعادل أكثر من دولارين، حيث كان «الدولار يعادل ٥٠ ليرة سورية» حينها، وبسعر اليوم تجاوز ٣٥٠٠ ليرة سورية.

ومثلما شهدت العلاقات السورية المصرية تطورا كبيرا، شهدت تلك الفترة أيضا تناميا فى العلاقات السورية العربية والخليجية، لتصبح دمشق قبلة العرب من كبار الرؤساء والملوك، وكبار المسئولين فى زيارات منتظمة استهدفت التنسيق والتعاون المشترك فى مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية، وظلت دمشق «بوابة» الدخول والخروج الرسمية والرئيسية خلال تعامله مع لبنان وما يدور فيها من ملفات معقدة، ومصدر الضوء الأخضر للعديد من القادة والساسة اللبنانيين وكبار المسئولين سواء كانوا عربا أو «خليجيين» تحديدا، وفى بعض الأوقات للمسئولين الدوليين سواء الأوروبيين أو الأمريكان، وأهمية وضرورة المرور إلى بيروت عبر «بوابة دمشق» ذهابا وعودة.

هضبة الجولان بين فشل استعادتها وروايات بيعها

ومع زيادة الضغط السياسى والاقتصادى على سوريا لإرغامها على العودة إلى طاولة مفاوضات السلام مع إسرائيل، وبتشجيع ودعم الطرف الأمريكى ومساندته لسوريا لاستعادة هضبة الجولان السورى المحتل، جرت المفاوضات السورية الإسرائيلية فى «الوايت بلانتيشن»، والتى انتهت بالعودة إلى نقطة الصفر لتدخل مرحلة جديدة من المحاولات المريرة لاستئنافها مجددا مع إصرار دمشق على عودة «هضبة الجولان» المحتلة كاملة، وظلت كما هى حتى يومنا هذا «٢٢/٢١»، وما طرأ عليها من تغييرات ديموغرافية وسكانية وأمنية وعسكرية واستيطانية بزرع العديد من المستوطنات والتى تجاوز عدد سكانها ٢٠ ألف نسمة، وتعمل وفق إجراءات أمنية مشددة ومتطورة تتناسب مع حجم التطور التكنولوجى فى عمليات المراقبة الإسرائيلية للحدود بين الجانبين.

هضبة «الجولان»، قيل فيها روايات كثيرة، وصلت إلى حد بيع السوريين لها، وهو أمر لم تؤكده أى مصادر رسمية أو غير رسمية أوتقارير مخابراتية، وهى روايات لاتتسق لا مع العقل أو المنطق، ليبقى السؤال: كيف يجرى بيعها؟ ولمن

باعوها؟ فإذا كانت إسرائيل هى المشترى، فلماذا «صمتت» تل أبيب فى حرب أكتوبر وأعلنت أن لديها من الوثائق ما يؤكد تلك الروايات، والمؤكد أن المقصود والقصد منها «الإساءة» وتشويه سمعه سوريا والسوريين والنظام معها آنذاك ، وظلت «الجولان» بوصفها موقعا إستراتيجيا يمثل خطورة شديدة على أمن إسرائيل، لما لها من أهمية إستراتيجية عسكرية واقتصادية حيث جرى ويجرى استنزاف ثرواتها على مدى أكثر من ٤٥ عاما، كما تم غمرها بالعديد من المستعمرات الإسرائيلية.

فهضبة الجولان تطل على «بحيرة طبرية» ومرج الحولة فى الجليل من الغرب، حيث تبعد عن قلب مدينة دمشق قرابة الـ ٦٠ كم، وتقدر المساحة الإجمالية لها بـ ١٨٦٠ كم٢، وتمتد على مسافة ٧٤ كم من الشمال إلى الجنوب دون أن يتجاوز أقصى عرض لها ٢٧ كم ، وأعادت إسرائيل مساحة ٦٠ كم٢ من الجولان المحتل إلى سوريا وتضم مدينة «القنيطرة»، والتى جرى احتلالها فى ١٠ يونيو ١٩٦٧ اليوم الأخير من نكسة وهزيمة ٦٧، وتم إعادتها فى إطار اتفاقية فك الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ والأخير بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

«القنيطرة» المحررة مدينة مدمرة تدميرا شاملا، ومنذ ذلك التاريخ لم يتمكن سكانها من العودة إليها حتى يومنا هذا ٢٠٢٢/٢٠٢١، المدينة تم إنشاؤها كمدينة فى العهد العثمانى كمحطة على طريق القوافل إلى دمشق، وتقع بشكل إستراتيجى قرب خط وقف إطلاق النار مع إسرائيل، وتعنى «الجسر الصغير»، وما زالت المدينة ركاما ولم تجرؤ يد بشرية على تغيير أى معالم فيها منذ ذلك التاريخ، مدينة تسكنها الأشباح و«الغربان»، وبقاؤها على وضعها الراهن جرى فى إطار المتاجرة السياسية بها لدى المجتمع الدولى فى أى مفاوضات تجرى مع إسرائيل، وذلك وفقا لرؤية الكثير من السوريين، حتى قرر الكنيست الإسرائيلى فى ديسمبر ١٩٨١ ضم الجزء المحتل من الجولان وبمساحة ١٢٠٠ كم والواقع غربى خط الهدنة ١٩٧٤ إلى إسرائيل فى قرار أحادى الجانب مخالف للقرارات الدولية، ولم تعترف به الأمم المتحدة وما زالت تعتبر هضبة الجولان أراضى سورية محتلة، فيما تطالب سوريا بإعادة الحدود إلى حالتها فى ٤ يونيو ١٩٦٧، معتبرة بعض الأراضى الواقعة بين الحدود الدولية ووادى نهر الأردن أراضى سورية، كما تطالب بالجزء الشمالى الشرقى من بحيرة طبرية وفقا لـ«قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨».

لقد أعلنت إسرائيل مرارا رغبتها واستعدادها كثيرا للانسحاب من الجولان فى إطار المراوغة الإسرائيلية، بعقد اتفاقية سلام مع دمشق ووفق ترتيبات أمنية خاصة، وهو ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق رابين فى ١٩٩٣ بأن «عمق الانسحاب من الجولان سيعادل عمق السلام»، وتلميحه فى ٨ سبتمبر ١٩٩٣ فى جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلى إلى أن الانسحاب من الجولان سيتم فى إطار اتفاقية سلام تشابه معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر بانسحاب تدريجى متزامن مع تطبيع العلاقات بين سوريا وإسرائيل، إلا أن المفاوضات فى زمن «رابين» وصلت إلى طريق مسدود، وهو ما تتمسك به دمشق إلى الآن تحت ما يسمى بـ«وديعة رابين»، وكأنه البكاء على اللبن المسكوب.

فيما جاءت مفاوضات دمشق مع «إيهود باراك»، بشأن استئناف المفاوضات برعاية أمريكية، واقتراح «باراك» على وزير الخارجية السورى حينها فاروق الشرع فى مباحثات «شفرد ستاون» فى يناير ٢٠٠٠ الانسحاب إلى الحدود الدولية «حدود ١٩٦٧» مقابل ترتيبات أمنية خاصة وتطبيع العلاقات الإسرائيلية السورية، ولتتوقف المباحثات دون معرفة السبب من قبل الجانبين، ويبقى الوضع على ما هو عليه حتى جاء اليوم الذى شكل صدمة وصاعقة كبيرة للسوريين بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة، والخاص بقرار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب فى ٢٥ مارس ٢٠١٩ باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بأن هضبة الجولان جزء من إسرائيل، وهو ما قوبل برفض من قبل الدول العربية كافة واعتبرتها نسفًا لقرارات الأمم المتحدة التى توضح أن مرتفعات الجولان أرض عربية سورية احتلت فى حرب٦٧، وكما اعتبرته الأمم المتحدة أيضا قرارا لا يغير من الوضعية القانونية للجولان بصفتها أرضا سورية واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى.

ويعد قرار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ أغرب قرار فى ملف الصراع العربى الإسرائيلى منذ إنشاء دولة إسرائيل على حساب الأرض الفلسطينية عام ١٩٤٨، وهو قرار مخالف للواقع ولحقائق التاريخ وثوابت الجغرافيا، بالرغم من أنه لدى أمريكا وثيقة تاريخية بمسمى «وديعة رابين» المودعة فى ملفات وزارة

الخارجية الأمريكية، وتمثل تعهدًا قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إسحق رابين فى يونيو ١٩٩٤ إلى وزير الخارجية الأمريكى «وارن كريستوفر» تتضمن موافقته على الانسحاب من الأراضى السورية التى احتلتها إسرائيل فى حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ مقابل موافقة سوريا على إقامة علاقات ثنائية ودبلوماسية كاملة مع إسرائيل وتوفير الضمانات الأمنية للدولة العبرية.

وطبقا لما ورد فى مذكرات الرئيس الأمريكى بيل كلينتون «حياتى» فإن التعهد بوديعة رابين قد أقر به كل من رئيسى وزراء إسرائيل اللذين خلفا رابين بعد اغتياله وهما «شيمون بيريز وإيهود باراك» وأن المفاوضات السورية الإسرائيلية التى رعاها بيل كلينتون فى منتجع «شفرد ستاون» قطعت شوطا كبيرا نحو الوصول إلى اتفاق سلام يرتكز إلى وديعة رابين، ولم يكن متبقيا سوى قبول سوريا لمطالب إسرائيل بإقامة محطة إنذار مبكر فى الجولان وضمان استمرار اعتمادها على بحيرة طبرية لتأمين ثلث احتياجاتها من الموارد المائية.

كما جدد كلينتون التأكيد فى مذكراته على أن «رابين» قد أعطاه تعهدا بالانسحاب من الجولان وطلب الإبقاء على الأمر سرا حتى يحين الموعد الملائم لطرحه على سوريا فى المفاوضات وأنه بعد اغتيال رابين اكتشف فى جولة المحادثات السورية الإسرائيلية فى «واى ريفر» عام ١٩٩٦ أن شيمون بيريز خليفة رابين كان على علم كامل بالوديعة السورية.

وكشف العديد من المصادر والتقارير الإخبارية أن الخلاف كان بسبب ملف «المياه»، وبسبب مطالبة دمشق ببحيرة طبرية، علما أن الجولان يمثل لسوريا ١٤٪ من مخزونها المائى قبل ٤ يونيو ١٩٦٧، فيما تمثل بحيرة طبرية ثلث مياه هضبة الجولان كمصدر المياه الأساسى لإسرائيل والأراضى الفلسطينية، وتبقى الأمور مجمدة كما جمدت مدينة القنيطرة المدمرة، وظلت على حالها سنين طويلة دون إعادة إعمار ودون عودة سكانها منذ عام ١٩٧٤، ولم تقم الحكومة السورية بأى أعمال بناء أو ترميم للمدينة، وظلت مزارا لضيوف دمشق ترفض إعادة بنائها بمزاعم ربطها بانسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

مهمة صحفية لمدينة «القنيطرة» المحررة

فى قلب دمشق، وتحديدا ومن على «جبل قاسيون» المطل على العاصمة، وبالقرب من «قصر الشعب» قصر الحكم، والذى يقع على بعد ما يزيد على ٥٠ كم من الجولان السورى المحتل، تستطيع أن ترى بالعين المجردة «شبكة من أبراج المراقبة الإسرائيلية» والقابعة على جبل الشيخ باتجاه «الجولان»، والتى ترصد كل شىء حتى أرقام السيارات التى تسير بقلب دمشق وبالقرب من قصر الشعب.

الزيارات إلى مدينة القنيطرة لا تتم دون موافقة وزارة الإعلام، ولا يسمح لأحد منفردا بالذهاب إلى هناك سوى عبر موافقات وترتيبات أمنية مسبقة، كانت الزيارات إلى القنيطرة تتم خلال الاحتفالات وإقامة المهرجانات، وفى المناسبات القومية أو فى مواقف سياسية وشعبية من قبل المواطنين السوريين المقيمين فى القرى السورية الخمس المحتلة، «مجدل شمس ومسعدة وبقعاثا وعين قنية والغجر»، وتقع الأخيرة على الحدود بين الجولان ولبنان، والتى تمثل إشكالية كبيرة بين دمشق وبيروت، ومدى تبعية تلك القرية، فالسوريون يقولون إنها سورية واللبنانيون من وجهة نظر جماعة حزب الله يرونها لبنان، وذلك بسبب عدم ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان، ويجرى استغلالها من قبل «حزب الله» باعتبارها شوكة فى خاصرة إسرائيل وفقا لرؤية حزب الله للمناوشة مع إسرائيل ولكن دون جدوى، فالزيارات لهضبة الجولان وتحديدا لمدينة القنيطرة المحررة تجرى سواء لإعلان تجديد البيعة للقائد المفدى حافظ الأسد، أو رفضا لبعض قوانين الاحتلال كـ«قانون الجنسية» أو قرارات ضمها إلى إسرائيل، أو من خلال بعض المظاهر الاجتماعية فى مناسبات الأعياد أو حالات الزواج أو ما يتعلق منها بالدراسة فى الجامعات السورية.

الزيارة الأولى «لى»، إلى مدينة القنيطرة المحررة كانت فى صيف عام ١٩٩٦، وقمت بها بعد عدة أسابيع من استلام مهام عملى كمراسل صحفى، وجرت تلك المهمة الصحفية ضمن وفد صحفى ضم العديد من مراسلى وكالات الأنباء العربية والأجنبية وبعض كبار الكتاب الصحفيين المصريين منهم الكاتب الصحفى الراحل مدير تحرير جريدة الأهرام إحسان بكر، والكاتب الصحفى المخضرم الراحل محمود عوض أحد أهم كتاب جريدة أخبار اليوم، والكاتب الصحفى الراحل رئيس التحرير

الأسبق لجريدة الأهالى «عبد العال الباقورى»، وبعض الصحفيين العرب عن بعض الصحف العربية، ولتتوالى الزيارات لها منذ عام ١٩٩٦ وتمتد لما بعد عام ٢٠٠٧.

فوزارة الإعلام السورية، هى المنوطة بترتيب الزيارات إلى مدينة القنيطرة المحررة، حيث جرى ترتيب زيارة جمعت كافة المراسلين والصحفيين المصريين والعرب بمقر الوزارة، للتحرك فى فوج من السيارات إلى «الجولان» باتجاه مدينة القنيطرة المحررة، المسافة ليست بالطويلة ولكن الوصول إليها عبر العديد من الطرق الجبلية المتعرجة والضيقة والمرتفعات المتقطعة تتخللها العديد من القرى السورية، حيث استغرقت الرحلة قرابة الساعتين، حتى وصلنا إلى منطقة «عين التينة».

ولدى وصول الوفد إلى أبواب «القنيطرة» تملكت الصدمة الجميع عند رؤيتها ومنذ الوهلة الأولى، وكأنك تسير بين أطلال مدينة مدمرة تدميرا شاملا لا ترى فيها سوى الأشباح تطل عبر جدران المنازل المدمرة، فلا ترى بيتا واحدا مقاما ولا حتى جدارا واحدا لمنزل، فجميع ما تراه عبارة عن ركام، المشهد بالنسبة للجميع من الزملاء كان مشهدا مؤلما من الحسرة التى تعصر القلوب والنفوس وبما يعبر عن حجم المأساة جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧، لأستعيد ذات الذكريات المؤلمة لما جرى لنا فى مصر عقب هزيمة ٦٧ من تهجير لسكان ثلاث مدن مصرية «بورسعيد والإسماعيلية والسويس» وتوزيعهم على العديد من المحافظات المصرية، وكأن القنيطرة تبكى سكانها كما تبكى جدرانها ما حوته من ذكريات ساكنيها الذين هجروها قسرا وقهرا وحسرة وليس رغبة وأملا فى غد أفضل.

فى الجولة غير مسموح بالسير بين طرقات المدينة المهجورة، وإنما تتجول بعينيك مع ما تشاهده من نافذه الحافلة من مشاهد تدمير متنوعة، وتتوقف الحافلة وفقا لتعليمات سائقها أين يقف وفى أى موقع تحديدا؟ فإذا بنا نقف أمام مدرسة مدمرة و«مستشفى القنيطرة» والتى لا تحمل سوى عنوانها، لنفاجأ بالوقوف أمام تمثال لجندى مصرى، البعض تصور أنه ضمن الجنود الذين حاربوا بجوار أشقائهم السوريين على الجبهة السورية، فإذا بلوحة بجوار التمثال مكتوب عليها الشهيد الجندى «مصطفى خاطر»، وليبقى السؤال: وما علاقة الجندى المصرى بتدميرالقنيطرة؟ فالجندى «مصطفى خاطر» هو الذى أطلق النار على «أتوبيس سياحى» كان يقل فوجا من السياح الإسرائيليين خلال توجههم إلى القاهرة عبر

سيناء وقتل عددًا منهم، وأودع السجن لإجراء التحقيقات حول ملابسات الحادث إلا أنه وجد «مشنوقا» فى محبسه، وجرى استغلال تلك الواقعة وذلك المشهد فى إطار المتاجرة بها ضد مصر خلال فترة «القطيعة» فى حملة كانت شديدة الضراوة استغلها الجانب السورى لأهداف سياسية حينها.

وعقب الجولة داخل المدينة توجه الوفد الصحفى إلى منطقة رأس«عين التينة»، وهى عبارة عن «تلة» مرتفعة ترى من خلالها هضبة الجولان السورى المحتل بكل وضوح، ومشهد من جبال خضراء متناغمة فى نعومتها وجمال تنسيقها، وما تتمتع به من سكون لا يقطعه سوى مشهد مرور الدوريات الإسرائيلية بكامل عدتها ذهابا وإيابا عبر الخط الفاصل بين «الهضبة» المحتلة، والقرى السورية التى جرى اقتسامها إلى نصفين، منها ما هو تحت السيادة السورية، ومنها ماهو تحت السيادة الإسرائيلية، الفاصل بينهما سور من الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة لمنع عمليات الهروب أو التسلسل من الجانبين، ويفصل بينهما مسافة قصيرة ومحاطة بأسوار من الجانبين، وخلفها طريق بطول الحدود ممهد بشكل جيد لمرور الدوريات العسكرية والأمنية المعنية بالمراقبة، علاوة على أجهزة الرصد المنتشرة على طول وعرض هضبة الجولان، وفى الخلفية ترى منازل القرى السورية «الخمس» الواقعة تحت الاحتلال بشكل واضح، ومعظمهم من «الدروز» وترى السكان وهم يلوحون لنا ولأقاربهم فى الجهة المقابلة.

المشهد فى رأس «عين التينة» مأساوى، فترى أهالى القرى الخمس فى الجانبين، وهم يتحدثون لذويهم عبر مكبرات صوت، رافعين لافتات التأييد المطالبة بتحرير الجولان وانسحاب إسرائيل منها، أو الرفض لكل الممارسات الإسرائيلية بحقهم، إضافة إلى تبادل عدد من الطلبات الخاصة التى تخص أهالى تلك القرى من الجانبين سواء من طلبات للزواج أو للدراسة أو فى الإجازات الرسمية لقضائها مع الأهل، أو إقامة أفراح لتوصيل إحدى العرائس إلى زوجها عبر الخط الفاصل، ومن خلال منفذ الأمم المتحدة فى مشاهد تعبر عن مدى القسوة والظلم بحق المدنيين والمنافى لكل مبادئ حقوق الإنسان التى يتغنى بها الغرب دون تفعليها.

وتختتم الجولة ومع كل زيارة إلى مدينة القنيطرة المحررة، بلقاء مع محافظ القنيطرة، وحديث عن الممارسات الهمجية للعدو الإسرائيلى وقوى الاحتلال، والتى

لم تبق على شيء، من بشر أو زرع أو حتى حجر، فترى معظم مؤسسات الدولة من مستشفيات ومدارس وبنية تحتية مدمرة أصابها الخراب، وكان «الحديث دوما مكررا من قبل المسئولين مما يثير الملل دون اتخاذ مواقف حاسمة تنهى ذلك الوضع المأساوى سوى خطاب خشبى جرى حفظه عن ظهر قلب من قبل السوريين أنفسهم».

فيما يرى البعض أن إصرار الحكومة على عدم إعادة الأعمار ليس بسبب عودة كامل الأراضى السورية المحتلة، وإنما من وجهه نظرهم لاستغلاله سياسيا وإعلاميا، عوضا عن عودة المهجرين إلى منازلهم بتلك المدينة وإعادة إعمارها كبادرة لحسن النوايا، ورسالة واضحة أن دمشق تسعى وترغب فى السلام والأمن والاستقرار وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ورحمة بالأجيال السابقة والراهنة والمقبلة، ولكن هيهات.. هيهات.. وليبقى الوضع على ما هو عليه وعبر استحداث مصطلحات جديدة فى الإصرار على عودة الجولان المحتلة كاملة غير منقوصة واستعادتها عبر ماسمى بقوى الممانعة والمقاومة والتى ظلت شعارات حماسية حتى يومنا هذا «٢١ –٢٢» دون التحرك قيد إنملة، ولتدخل مرحلة التحرير فى نفق مظلم بسبب المتغيرات المتسارعة والصادمة للسوريين وللدولة وللنظام وما انتهت إليه من مؤامرة التدمير للدولة السورية لتتراجع عملية تحرير الجولان، وإلى حين تحرير معظم الأراضى السورية التى جرى اختطافها فى حرب عبثية استمرت عشر سنوات متواصلة وبتدابير قوى عظمى مع «دواعش العصر» وكافة التنظيمات الإرهابية بمختلف مسمياتها والمرتبطة بها وتحت رعاية ودعم من جماعة إخوان سوريا، وبدعم لوجستى وعسكرى منظم من الرئيس التركى رجب طيب أردوغان الراعى الرسمى للإرهاب للمنطقة، وبمساندة قطر الممول الرسمى والرئيسى لكل جماعات التطرف والإرهاب فى العالم، لنشر الخراب والدمار فى المنطقة وتفتيت دول المنطقة العربية لحساب القوى العظمى لفرض نفوذها على المنطقة سعيا لتقسيم تلك الدول، ووفق مخطط ومشروع أكبر جاء تحت مسمى «الشرق الأوسط الجديد».

* * *

أوراق «من الضغط» فى مهب الريح

ظلت دمشق تحتفظ بما لديها بالكثير من أوراق «الضغط»، لاستخدامها فى الأزمات التى كانت تواجهها فى محيطها الإقليمى والعربى ووفقا لمصالحها، وفى كل المراحل التاريخية التى مرت بها سوريا من أزمات حادة وطاحنة، وهددت أمنها واستقرارها، سواء منذ الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥، ومرورا بالحرب العراقية الإيرانية، والتى امتدت ثمانى سنوات، وباحتلال الكويت عام ١٩٩٠ وتحريرها، وانتهاء بمشاركتها فى التحالف الدولى رغم العداء المستحكم بين سوريا والغرب، وخاصة الولايات المتحدة، أوالتهديد «التركى» بشن حرب على سوريا بسبب إيوائها لـ«حزب العمال الكردستانى» وزعيمه عبد الله أوجلان.

فدمشق تحتضن كل من أسموا أنفسهم «بأحرار العالم من الغرب والشرق» كمعارضين لبعض الأنظمة العربية والقوى الإقليمية والدولية، كلاجئين سياسيين مقيمين على أراضيها من مختلف الجنسيات، ويتمتعون بحماية أمنية ودعما لوجيستيا وإعلاميا»، فكان لديها «الورقة اللبنانية والكردية والفلسطينية والبحرينية والعراقية، والأردنية والتركية»، وغيرها علاوة على الورقة الأساسية «ورقة السلام» والتى استخدمها الراحل حافظ الأسد عقب فض الاشتباك الأول مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٤، ووفق إرادة المجتمع الدولى، ولتفقد دمشق أوراقها تباعا وفقا لما مرت وتمر به من أزمات طاحنة وضاغطة ومهددة لاستقرار الدولة، وانعكست وبشكل خطير على الداخل السورى كان أبرزها «الورقة الكردية» لتفقدها على الفور على وقع أزمتها عام ١٩٩٨ مع تركيا، والتى هددت بالدخول إلى دمشق فى غضون ساعات على خلفية اتهامات أنقرة إلى دمشق بتوفير كافة أوجه الدعم الإعلامى، وتوفير الملاذات الآمنة لعناصر حزب العمال الكردستانى وزعيمها «عبد الله أوجلان» والذى كان يقيم فى دمشق وتمارس عناصره أنشطة عسكرية ضد النظام التركى بشن عمليات عسكرية أنهكت الجيش التركى على مدى فترة زمنية طويلة مما استدعى مطالبة تركيا بضرورة تسليم عبد الله أوجلان إلى أنقرة وهو ما

رفضته دمشق مرارا بدعوى عدم وجوده على أراضيها على خلاف الحقيقة، كما فقدت دمشق أيضا أهم ورقة لها لديها والتى كانت –ولاتزال– تشكل خاصرة سوريا الرخوة ممثلة فى «الورقة اللبنانية»، والتى ذهبت أدراج الرياح مع اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى عام ٢٠٠٥، وأيضا «الورقة الفلسطينية» والتى كان يجرى استغلالها بشكل جيد خلال مفاوضتها مع الجانب الإسرائيلى وبسبب دعم دمشق للفصائل الفلسطينية العشر المقيمة فى دمشق ودخول حماس على الخط وسيطرتها على تلك الفصائل بسبب ما لديها من تمويل مادى سخى من طهران لجماعة حماس والتى كشفت عن سوءتها خلال أحداث ما سمى بالربيع العربى ووقوفها مع المعارضة المسلحة ضد النظام السورى، لتفقد دمشق «الورقة الفلسطينية» فى أعقاب خروج حركة حماس من دمشق وخيانتها لسوريا فى أعقاب الاحتجاجات التى شهدتها سوريا فى عام ٢٠١١ .

حافظ الأسد ... الأحلام والقدرات

الرئيس الراحل حافظ الأسد ووفقا للكثيرين ممن تعاملوا معه، كان شخصية مثيرة للكثير من الجدل جعلته فى دائرة الضوء بصفة دائمة ومستمرة كشخصية عربية ودولية محورية وخلافية فى الوقت ذاته فى المنطقة، وحار الكثيرون فى فهمها، ليصبح لغزا من الصعب فك طلاسمه مما جذب كثيرا من الكتاب والمحللين والسياسيين سواء كانوا عربا أم أجانب للتعرف على ملامحها الرئيسية، وكيف استطاع أن ينقل سوريا الدولة من مفعول بها إلى لاعب إقليمى فاعل ومؤثر فى مسار أحداث منطقة الشرق الأوسط، كما أنه كان أيضا من الشخصيات التى أثير حولها الانقسام فى الرأى بشأن تقييمها له ما بين مؤيد أو منتقد أو معارض لها، إلا أن هناك فريقا لابأس به يرى أنه نقل سوريا نقلة نوعية وموضوعية، وجعلها دولة فاعلة قوية فى المنطقة ومؤثرة فى محيطها الإقليمى والعربى والدولى، وبسبب ما لديها من ورقة شديدة الأهمية، وتعاملت معها دمشق بدرجة عالية من الواقعية والرشد من خلال اتباع سياسة فريدة فى الالتزام بسياسة ضبط النفس مع جارته «إسرائيل» ووفق قواعد متزنة فى التعامل معها بوصفها الجبهه الوحيدة التى لم تنطلق منها

رصاصة واحدة من أراضى سوريا باتجاه «هضبة الجولان السورى المحتلة» وعلى مدى اكثر من ٤٥ عاما، بعد أن كانت دولة تتصارع القوى للسيطرة عليها.

فيما يرى فريق آخر أن أحلام حافظ الأسد فاقت قدرات بلاده وعلى حساب الشعب لاتباعه سياسة «القبضة الحديدية» فى الداخل للتفرغ والتعامل مع قضايا الخارج، ومهما كان دقة ومنطقية التقييم فإن ما حققه فى مجمل سياستة الداخلية والخارجية على المستوى الوطنى، هو رفضه الاعتراف بدولة إسرائيل وأنه الرجل الذى لم يوقع اتفاق سلام مع إسرائيل، ورفضه أيضا لأى حلول للسلام تفرض عليه من إسرائيل، ولايحقق رغبة الشعب السورى فى استعادة «هضبة الجولان» المحتلة ووفق الشروط السورية، والأهم هنا تحقيقه الاستقرار السياسى الداخلى، برغم العديد من الممارسات الخاطئة والمتعلقة بروايات وقصص التعذيب التى تعرض لها الكثير من المواطنين بكافة انتماءاتهم وشرائحهم المجتمعية فى ظل «حكم شمولى» وصف من قبل العديد من الدوائر الغربية والإعلامية «بديكتاتورية» الحكم، والذى يراه البعض أنه كان «تدجين» للجمود السياسى الذى مرت به سوريا.

فـ«حزب البعث» وعبر منظرها وفيلسوفها «ميشيل عفلق»، قد وضع أيدولوجية جديدة، رأى فيها حافظ الأسد العديد من الأمور الجاذبة والمتعلقة بفكرة «القومية العربية والوحدة العربية»، ووضعها فى مكانة متقدمة فى مبادئه، ووفق شعار عريض مفضل للحزب طرح عبر كلمات ثلاث هى «حرية – وحدة – اشتراكية»، فيما كان مصطلح «العروبة» خلال تلك الفترة مستقرا فى الوجدان الشعبى السورى والعربى، وكان بحق غطاء لكل الممارسات الخاطئة والظالمة لشعوب المنطقة العربية وعبر استغلالها للقوى الناعمة التى عمقت فى الوجدان العربى الكثير من الشعارات الوطنية الحماسية بقوة وبأس فكرة القومية العربية وفكرة العروبة وقدرتها على مواجهه تحدياتها وليكتشف الجميع أنها كانت سرابا وطحينا فى الهواء دون نتائج حقيقية على أرض الواقع وليصبح الجميع فى مهب الريح.

وبرغم ما كتب عن حافظ الأسد، إلا أنه نال تقدير الكثيرين بوصفه «رجل دولة» وحتى من قبل أعدائه، بأنه استطاع خلال عهده أن يدير الدولة السورية بكل قوة ودون اهتزاز يمس نظامه، وتعامل بذكاء وحكمة ومرواغة وهروب ومماطلة و«طولة» بال منقطعة النظير، ومتحكما أيضا فى الخيوط الممسكة بكل الملفات ويحقق

ما يريده، ففى انضمامه إلى التحالف الدولى فى «حرب تحريرالكويت» وبرغم عداء واشنطن له وفرض حصارها عليه، كانت سوريا هى الدولة الوحيدة التى استفادت وبشكل كبير سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا، وشكل انضمامه إلى التحالف الدولى قناة دبلوماسية غربية مفتوحة أمام سوريا للمطالبة بحقوقها فى «هضبة الجولان» المحتلة، والمطالبة فى الوقت ذاته بالدولة الفلسطينية وعودة القدس عاصمة لها، وأصبحت أبواب دمشق مشرعة لكل الوفود الأوروبية والأمريكية والعربية لدفع سوريا إلى مفاوضات السلام.

فيما كانت أصعب فترة واجه فيها حافظ الأسد على مدى تاريخه، «تحدى وجودى» من قبل خصومة سواء فيما يتعلق باجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣، أو فى صراعه مع شقيقه رفعت الأسد على السلطة عام ١٩٨٤/١٩٨٣، ففى الاجتياح الإسرائيلى للبنان، والذى لو تم لكان لسوريا تاريخ مخالف لما نراه، ولكنه تمكن من التغلب عليه، وكانت الفترة الأخطر التى انشغل فيها حافظ الأسد مسألة إعادة ترتيب أوضاع خصومة ومعارضيه فى الداخل، ليفاجأ باجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، لتتوجه القوات السورية إلى سهل البقاع مع تقدم «شارون» إلى بيروت واعتقاد «شارون» أنه يستطيع أن يحل محل سوريا فى لبنان اعتمادا على بعض حلفائة من المسيحيين، أو ما أطلق عليهم حينئذ «قوات لحد» أو«ميليشيات» جيش لبنان الجنوبى وبدعم من إسرائيل لأبناء القرى اللبنانية الجنوبية وبعض المنشقين من الجيش اللبنانى فى مدينة مرجعيون، بقيادة قائدها حينئذ الرائد سعد حداد وانطوان حداد، ورغم نجاح شارون فى احتلال بيروت وإجبار «عرفات» على الرحيل منها إلى تونس، وتقدم القوات الإسرائيلية نحو سهل البقاع، لتصطدم تلك القوات بالدبابات «السورية» التى أعطبت منها كتيبة «دبابات ميركافا» الإسرائلية وأرغمتها على الانسحاب وأسر بعض طواقمها، وتمكن الأسد وقتئذ من إسقاط اتفاق ١٧ «مايو» ١٩٨٣، واغتيال بشير الجميل الذى وقع الاتفاق مع إسرائيل.

فيما واجه حافظ الأسد ما يتعلق بحياته «شخصيا» من خلال الصراع على السلطة، ففى شهر نوفمبر عام ١٩٨٣ أصيب حافظ بمرض نوبة قلبية و«سرطان الدم» الذى أنهكه وأوصله إلى حالة من الإغماء، وكان قد جرى تعيين عبد الحليم خدام فى لجنة رئاسية عسكرية سياسية من ستة أشخاص تشرف على إدارة

شئون البلاد لكبح طموح رفعت الأسد شقيق الرئيس، الذى عزز قوته العسكرية عبر«سرايا الدفاع»، مما دفع رفعت الأسد إلى وراثة شقيقه، ومحاولته الانقضاض على السلطة، بعد أن رأى بطئا فى تقدم حالة شقيقة الصحية وتأخر صحوته، فسارع فى استخدام نفوذه بحشد ميلشياته من «سرايا الدفاع» لتطويق العاصمة دمشق بالمعدات العسكرية استعدادا للاستيلاء على السلطة، وبما يؤشر إلى دخول البلاد فى حرب أهلية، فـ«سرايا الدفاع» التابعة لرفعت الأسد لها الكثير من الذكريات السيئة مع السوريين، و«يحكى عنها السوريون الذين عايشوا تلك الفترة كيف كانت تفعل فى الشارع السورى من أعمال ترهيب للمواطنين»، فإذا بحافظ الأسد المتمرس فى الانقلابات العسكرية ينهض بعد أن تعافى ليطوف بالقطاعات العسكرية التى تحاصر دمشق يأمر قيادتها بالعودة إلى ثكناتها ليتم فك الحصار عن دمشق، فيما قام حافظ الأسد بتجريد أخيه «رفعت» من كافة صلاحياته وقواته وترحيله مع زوجاته الأربع خارج سوريا إلى موسكو برفقة بعض أنصاره من العسكريين، ومنها التوجه بعد ذلك للإقامة فى سويسرا ومنها إلى باريس لتنتهى إقامته بها ويستقر به المقام بالعودة إلى رأسة فى سوريا عقب موافقة بشار الأسد على عودته مؤخرًا.

فيما يواجه رفعت الأسد البالغ من العمر ٨٤ عاما والمقيم فى المنفى منذ أربعين عاما تهمة غسيل أموال فى إطار عصابة منظمة واختلاس أموال عامة سورية وتهرب ضريبي، ليصدر حكم من محكمة الاستئناف فى العاصمة باريس فى الربع الأول من شهر سبتمبر ٢٠٢١ بالسجن لمدة أربع سنوات فى قضية أصول جُمعت بالاحتيال تقدر قيمتها بتسعين مليون يورو، بين شقق وقصور ومزارع للخيول.

كارتر ومشعل وصفقة شاليط

كان هَمُّ «قادة حماس، وعلى رأسهم خالد مشعل ولازال فى أن يكون محط أنظار الغرب والمجتمع الدولى، وأن تكون هناك قنوات اتصال معه «شخصيا» بأى شكل من الأشكال، فكان الجندى الإسرائيلى «جلعاد شاليط» الذى تم أسره من قبل حركة المقامة فى غزة عام ٢٠٠٦، واستمر حبسه لأكثر من خمس سنوات بمثابة الخيط الذى استثمرته حماس واستغلته لفتح قنوات اتصال مع الغرب، بالرغم من المفاوضات العديدة والطويلة عبر الوساطة المصرية التى جرت بين «حماس وإسرائيل»، وتحملت

فيها مصر مدى كذب حماس وتهربها من كل اتفاق تحت ذرائع واهية بعد عامين من اختطاف الجندى الإسرائيلى، وكانت تل أبيب اعتبرته مفقودا، إلى أن أعلنت حماس أنه بقبضتها وأنه مازال على قيد الحياة، وأن الإفراج عنه يجب أن يتم وفق صفقة لتبادل الأسرى، ولكن دون جدوى إلى أن توقفت الوساطة المصرية وأغلقت مصر الحدود مع قطاع غزة ، عقب انقلاب حماس المشهور.

فى العاصمة دمشق كانت حماس أعلنت وبفخر شديد أنها بصدد إجراء مباحثات مع الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، فى ١٨ ابريل عام ٢٠٠٨ ، وعقد مؤتمر صحفى «لمشعل» رئيس الحركة مع جيمى كارتر بمقر أحد مكاتب حماس فى منطقة «الفيلات شرقية» بالمزة، ووجهت الدعوة لكافة مراسلى وكالات الأنباء العربية والغربية والصحف العربية لحضور المؤتمر الصحفى، وظل الصحفيون فى انتظار مؤتمر لم يعقد، وبعد فترة طويلة من المباحثات شاهد الجميع خروج جيمى كارتر سريعا وسط حراسة منهيا رحلته إلى دمشق، حيث كانت زيارته تحمل عنوانا رئيسيا يتعلق باطمئنان كارتر شخصيا على وضع الجندى الإسرائيلى واستلام رسالة من الجندى جلعاد شاليط إلى أسرته والبحث فى مصيره مع حماس.

فيما جاء اجتماع الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر وخالد مشعل وبحضور نائب رئيس الحركة موسى أبو مرزوق والقيادى محمد نزال، وعبر تصريح لأبو مرزوق قال: «إنه جرى بحث ثلاثة مواضيع أساسية «الجندى الأسير جلعاد شاليط، والتهدئة فى قطاع غزة، وفك الحصار الإسرائيلى على القطاع»، لينتهى اللقاء دون مؤتمر صحفى والاكتفاء ببيان صدر عن مكتب كارتر وفريقه «خلال لقائهما فى دمشق يؤكد التزام مشعل أمام الرئيس الأسبق كارتر نقل الرسالة التى تلقاها مكتب مركز كارتر فى رام الله «بالضفة الغربية» وإيصال رسالة جوابية من ذوى شاليط إلى نجلهم، والتوصل إلى تسوية تتيح الإفراج عنه، وهو الأمر الذى لم يتحقق.

ومثلما كذبت حماس وتهربت من كل التزاماتها عبر الوساطة المصرية فعلت ذات الشىء مع الرئيس الامريكى الأسبق دون الوصول إلى نتيجة تذكر، إلى أن أفرج عن الجندى الإسرائيلى عام ٢٠١١ وفق صفقة تبادل للأسرى، ويبقى الشاغل المهم والهم

الأكبر تركيز حماس على أخذ اللقطة الإعلامية مع رئيس أمريكى، ورسالة بأنها عنصر ومحرك أساسى فى القضية الفلسطينية دون الدخول فى مفاوضات جادة مع إسرائيل والتهرب منها تحت ذرائع ومبررات كثيرة ومعلومة لا تخفى على أحد، وهو أن قرار حماس ليس فى «دمشق» ولا فى «رام الله» ولا فى «غزة» وإنما قرارها «مرهون» فى طهران.

مشعل «المقاوم المشرد واليتيم»

ويحق القول هنا إلى أن حماس خلال تواجدها فى حكم الرئيس بشار الأسد نالت الكثير من الرضى والرعاية والاهتمام الكبير، فكانت سوريا البلد الوحيد الذى قدمت لهم كافة أوجه الدعم وعدم التضييق عليهم، إلى أن جاءت ساعة الاختبار والفرز الحقيقى لمواقفها لتنقلب على سوريا، ونظامها وشعبها مع انطلاق أحداث ما سمى بـ«الخراب العربى» وانطلاق المظاهرات والدعوات المطبوعة لإسقاط النظام فى سوريا، ليصبح موقف حماس مع اندلاع أحداث ٢٠١١، اللعب على كافة الأجنحة للمحافظة على علاقة متوازنة مع النظام، ولكنها لم تتمكن من ضبط مواقفها وتخبطت كثيرا فى تصريحاتها بسبب ما يحكمها من «أيدولوجية إخوانية»، تكشفت على منصة داخل مدينة غزة خلال الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاق حركة حماس فى ٨ ديسمبر ٢٠١٢، ووقف خالد مشعل، ورئيس المكتب الحالى لحركة حماس إسماعيل هنية، أمام حشد من المئات رافعا علم الثورة السورية، ليكون إعلانًا واضحًا بقطع العلاقات مع النظام السورى والوقوف إلى جانب المتظاهرين، ولتخسر حماس أكبر داعم لها فى المنطقة.

كانت حماس فى إطار سياسة المراوغة التى تتبعها قد أصدرت أول موقف لها من أحداث ٢٠١١، وبعد مرور ١٥ يوما على تلك بداية الأحداث وتصاعدها، وتحديدا فى ٢ أبريل ٢٠١١، لتؤكد وقوفها إلى جانب سوريا شعبا وقيادة بقولها: «ما يجرى فى الشأن الداخلى يخص الأخوة فى سوريا، إلا أننا انطلاقا من مبادئنا التى تحترم إرادة الشعوب العربية والإسلامية وتطلعاتها نأمل تجاوز الظروف الراهنة وبما يحقق تطلعات وأمانى الشعب السورى، وبما يحفظ استقرار سوريا وتماسكها

الداخلى ويعزز دورها فى صف المواجهة والممانعة»، ليترافق مع ذلك رد الفعل من ذلك البيان الهلامى، لتبدأ العلاقة بين النظام وحماس تأخذ منحى أكثر حدة.

وليبدأ التلفزيون السورى الرسمى حملة منظمة، فى إطلاق قنابلة الموجهه وبشكل واضح إلى حركة حماس وقيادتها تحديدا، ففى أكتوبر من عام ٢٠١٢ هاجم التلفزيون السورى خالد مشعل رئيس المكتب السياسى للحركة سابقا وبشكل لاذع ووصفه بـ«بالمقاوم المشرد واليتيم» الذى كان يبحث عن ملجأ يأويه قبل أن تفتح له دمشق أبوابها، كما وصفه التليفزيون السورى بـ«الطاعون الذى كانت الدول تتهرب منه»، باستثناء سوريا، واتهامه بأنه «باع المقاومة بالسلطة»، كما اقتحمت الأجهزة الأمنية السورية جميع مكاتب الحركة فى دمشق وأقفلتها بالشمع الأحمر، بما فيها مكتب مشعل فى منطقة المزة، وصادرت محتوياته، وفقا لبيان حماس الصادر فى ٧ نوفمبر ٢٠١٢.

مع تطور الأحداث وتقلبات حركة حماس وقيادتها، والتى كانت تدعم وتساند «جبهه النصرة» والإخوان فى سوريا، وهو ما أكده الرئيس بشار الأسد فى لقاء مع صحيفة «اكسبريس» السويدية فى نهاية شهر ابريل من عام ٢٠١٥ بقوله: «إن «الأحداث أثبتت أن جزءًا من حماس، التى كانت بدورها جزءًا من الإخوان المسلمين، يدعم جبهة النصرة» داخل مخيم اليرموك، كما قال فى مقابلة مع صحيفة «الوطن» السورية المقربة للنظام فى يناير ٢٠١٧، بقوله: «كنا ندعم حماس ليس لأنهم إخوان، كنا ندعمهم على اعتبار أنهم مقاومة، وثبت فى المحصلة أن الإخوانجى هو إخوانجى فى أى مكان يضع نفسه فيه (...) يبقى من الداخل إخونجيا إرهابيا ومنافقا» وليتبين لاحقًا أن الدم الإخوانى هو الغالب لدى هذه الحركة. فيما كانت طهران من جانبها تبدى اهتماما بالقضية الفلسطينية، منذ انطلاق ثورة الخمينى، وإفتتاحها سفارة فلسطينية مكان السفارة الإسرائيلية، فى إطار مشروعها الأكبر والمغلف بدعم «قضية فلسطين» على خلاف الحقيقة فى أن مشروعها الأول والأخير «المشروع الشيعى الفارسى»، وامتداده فى المنطقة العربية والخليج العربى.

وتمكنت طهران وباحترافية من استقطاب العديد من رموز المعارضة الفلسطينية

ورؤساء الفصائل الفلسطينية المقيمة فى دمشق وتوظيفهم لحساب مشروعها، وكانت حركة الجهاد الإسلامى وتلتها حركة حماس التى استفادت قيادتها على المستوى الشخصى من علاقاتها مع طهران ماديا ولوجيستيا ودعمها لمواقف حماس المضادة ضد القضية الفلسطينية إلى أن أصبحت حماس رهينة لرؤية وسياسة طهران فى المنطقة، ولم تكن القضية الفلسطينية هى الشاغل الحقيقى لطهران والتى اعتبرتها مجرد مرحلة فى إطار تطبيق مشروعها الإستراتيجى الأهم فى المنطقة، وجاء تحت عناوين عدة كان أهمها نشر «الهلال الشيعى»، والذى أحدث ردود فعل عربية رافضة للمشروع لخطورته على المنطقة، وليمتد خطرها على أمن المنطقة والخليج وأصبحت المتحكم فى مسار مستقبل أربع عواصم عربية بداية من بغداد وصنعاء ومرورا بدمشق وانتهاء ببيروت والتى تعانى الأمرين من التدخل الإيرانى فى الشأن اللبنانى عبر ذراعها «حزب الله» المتحكم فى مسار الدولة اللبنانية.

* * *

الورقة الكردية .. والتلويح بالحرب على دمشق

شكلت الورقة الكردية لدى سوريا، أهمية كبيرة لاتقل خطورة فى استخدامها عن الورقة الفلسطينية، اعتقادا من دمشق أنها تمثل قدرا كبيرا من التوازن فى علاقتها سواء مع أنقرة، أو مع أكراد سوريا أنفسهم، خاصة وأن أكراد سوريا يمثلون رقما «صعبًا» ١٠٪ من تعداد السكان ويتواجدون شمال شرق سوريا فى محافظتى «الحسكة ودير الزور» ويتبعون الاتحاد الوطنى الكردستانى، والذى كان يمارس نشاطا سياسيا بالتعاون مع حزب العمال الكردستانى بزعامة «عبد الله أوجلان».

أكراد سوريا منتشرون فى معظم المدن السورية، وينضوون تحت مظلة الحكومة السورية بوصفهم مواطنين سوريين من «الدرجة الثانية»، ولديهم مطالب تتعلق بالمساواة فى الإقامة، والمعاناة من التهميش لحقوقهم كمواطنين سوريين أكراد فى تقلد بعض المناصب الحكومية، والتضييق عليهم فى ممارسة طقوسهم وتنقلاتهم خارج البلاد بكل حرية، وهو ما شكل عامل ضغط قائما ومستمرا على دمشق نتيجة الاحتقان فيما بينهم وبين السلطات الحكومية السورية فى عدم تلبية أبسط طلباتهم، وحقهم فى «المواطنة» والجنسية، وحتى فى الاحتفالات بأعيادهم «عيد النيروز» سوى بالحصول على موافقات أمنية للاحتفال شعبيا بهذا العيد، وقد سمح لهم ولأول مرة فى عام ٢٠٠٨ بالاحتفال رسميا، وبشكل محدود على أن يجرى داخل أحد «القاعات» ووسط رقابة أمنية، حتى يجرى احتفالهم وفق تراثهم الكردى.

وقد حدث ذلك بالفعل عبر مشاركة مجموعة من الزملاء الصحفيين فى أمسية احتفالية أقيمت فى إحدى المناطق «المليحة» بريف دمشق، شارك فيه العديد من العائلات والمواطنين الأكراد، وجرى خلاله تقديم بعض من التراث الفلكورى الشعبى الكردى من رقصات بأزياء شعبية كردية، وفقرات من الغناء، قدمتها المطربة الكردية «شيلان حبيب»، أعربوا خلالها عن سعادتهم باحتفالهم الرسمى الأول.

يبلغ تعداد أكراد سوريا قرابة مليونى ونصف مليون كردى، وهم أكبر أقلية عرقية فى البلاد ومعظمهم من المسلمين السنة، وبعضهم من «اليزيديين»، إضافة

إلى عدد قليل من المسيحيين والعلويين، وهو ما أكده المستشرق الهولندى «فان دام نيقولاوس» فى كتابه «الصراع على السلطة فى سوريا»، : الشعب السورى على مدى تاريخة حافظ على طابعة العربى والإسلامى، ووصف بالتنوع البشرى، وبالأكثرية والأقليات والطوائف، بنسب ٧٨٪ سنة ٦٩٪ عرب سنة ٨٪ أكراد سنة، ٣٪ أقليات تركمان شركس وأرمن ٨٪ علويين ٦٪ مسيحيين ٣٪ والدروز وشيعة١٪.

أكراد حكموا سوريا فى مرحلة تاريخية فارقة

تاريخيا.. كان يسكن الأكراد المنطقة الجبلية الممتدة على حدود تركيا، والعراق، وسوريا، وإيران، وأرمينيا، ويترواح عددهم ما بين عشرين وثلاثين مليونا، ويمثلون أكبر مجموعة عرقية فى المنطقة دون أن تكون لهم دولة مستقلة، وقد زاد تأثيرهم فى العقود الأخيرة نتيجة للتطورات الإقليمية والدولية التى تشهدها المنطقة، فقد قاتلوا من أجل الحكم الذاتى فى تركيا، ولعبوا دورا مهما فى الصراعات فى العراق وسوريا، وقد لعب أكراد سوريا تحديدا دورا مهما وجوهريا منذ اندلاع الأزمة السورية فى مارس ٢٠١١ فى التصدى للمنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة، وخاصة تنظيم «داعش» وتمكنت من طردها من مناطق نفوذهم والحد من وجودهم فى المناطق التى تتواجد فيها أغلبية من أكراد سوريا فى الشمال السورى وتكبد الأكراد فى مقابل ذلك خسائر بشرية ومادية جمة. فمنذ عام ١٩٢٥ هاجر آلاف «الكرد» إلى سوريا من تركيا عقب ثورة الشيخ «سعيد بيران»، والتى قمعتها حكومة «أتاتورك» بقسوة نتيجة الاشتباكات بين الجماعات الكردية والجيش التركى، ويعد تعداد الأكراد فى سوريا صغيرا بالمقارنة مع نسبة الأكراد سواء فى «إيران أو العراق أو تركيا»، وعقب إنشاء أول «حزب كردى» سياسى لهم عام ١٩٥٨ غيرالأكراد تكتيكاتهم، والبدء بالمطالبة بالجنسية السورية والمواطنة وحقوقهم بشكل رسمى، حيث يعيش معظمهم، فى محافظة «الحسكة» شمال شرق سوريا فى مدينة القامشلى وعامودا فى بلدتى «كوبانى» أو عين العرب و«عفرين» بجبل الأكراد والمناطق المحيطة بهما، وهم يشكلون اليوم الغالبية العظمى فى هاتين المنطقتين.

وتمثل «الطائفة الكردية السورية»، على مدى تاريخ وجودها بوصفهم مكون أساسى للنسيج المجتمعى والتاريخى السورى، ومرت بمرحلة مهمة من التعايش

المشترك بين جميع الطوائف وبعيدا عن الطائفية، وخرج منها نخبة من مثقفيها ومفكريها البارزين، فكان منهم «محمد على العابد»، ويحمل اسمه أحد شوارع العاصمة دمشق بشارع العابد، والزعيم السورى «إبراهيم هنانو»، وكان أحد قادة الثورة السورية الذى قاوم غزو الاحتلال الفرنسى لسوريا ولبنان، وأديب الشيشكلى الذى تقلد منصب الرئاسة فى سوريا «خلال الفترة من ١٩٥٣/ ١٩٥٤»، وكان قائد الانقلاب العسكرى الثالث فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٠، واشترك مع «حسنى الزعيم» فى الانقلاب الأول الذى حدث فى سوريا فى ٣٠ مارس ١٩٤٩، لكنهما اختلفا فصرفه الزعيم من الخدمة، ولم يلبث أن عاد قائدا للواء الأول برتبة عقيد فى الانقلاب الثانى فى ٢٨ نوفمبر١٩٥١، لكن الشيشكلى لم يحقق فى الانقلابين طموحه الشخصي، وتولى رئاسة الأركان فى عام ١٩٥١، حيث أطلقت على تلك الفترة عهد الانقلابات فى سوريا، وكان الانقلاب العسكرى الرابع فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ وإعادة هاشم الأتاسى إلى الحكم، وفرار الشيشكلى إلى بيروت.

أكراد سوريا والأزمة السورية

مع تصاعد الأزمة السورية فى بداية أشهرها الأولى وارتفاع مطالب المتظاهرين يوما بعد يوم، كان أمام أكراد سوريا عرض مفتوح من النظام السورى بالعودة إلى أحضان دولتهم كما كانوا قبل نشوب الأزمة السورية، ورفع علم دولتهم سوريا وذلك عقب صدور العديد من القرارات فى صالحهم سواء فيما يتعلق بحق المواطنة والامتيازات السياسية، فى مقابل التخلى عن فكرة الحكم الذاتى والتى رفضتها دمشق جملة وتفصيلا وامتعاضها فى السير باتجاه يهدد وحدة سوريا ورفع أكراد سوريا علما خاصا بهم غير العلم السورى مما زاد من شقة التباعد.

فيما اقتصر العرض السورى على الاكتفاء بمشاركة أكراد سوريا فى التسوية السياسية للأزمة السورية، وإعادة دمج قوات سوريا الديمقراطية «قسد» فى الجيش السورى الرسمى والذى قوبل بالرفض من أكراد سوريا أملا فى دعم ومساندة أمريكا عسكريا لهم على خلاف حقيقة ما تسعى إليه واشنطن فى التخلى دوما عن حلفائها فى الأزمات، وبالرغم من تكبد قوات سوريا الديمقراطية «قسد» التى ابتلعت الطعم لتمنى بخسائر عسكرية وبشرية ومادية ضخمة، طمعا فى صياغة دستور فيدرالى

يعطى إقليمهم حكما ذاتيا بدعم أمريكى وهمى، وكنتيجة لتلك الخسائر الكبيرة على كل الجبهات والتخلى الأمريكى عنهم، فقد قبل أكراد سوريا من حيث المبدأ العودة إلى أحضان الدولة السورية، والتركيز على مفاوضات التسوية السياسية للأزمة السورية.

وأثار موقف الأكراد وما حققوه فى مجال التدريب العسكرى والحصول على أسلحة أمريكية متقدمة، قلق وغضب أنقرة التى اعتبرت فى ذلك خطرا كبيرا يهدد أمنها من عودة التواصل بين الأكراد السوريين والأكراد الأتراك خاصة «حزب العمال الكردستانى» إذا ما حصل أكراد سوريا على الحكم الذاتى، وبالتالى ستنتقل العدوى إلى أكراد تركيا، وهو الأمر الذى اعتبرته تركيا يهدد أمنها القومى فسعت إلى تأمين حدودها مع سوريا بإقامة منطقة آمنة تبعد الأكراد السوريين عن حدودها بمسافة آمنة وأعدت تركيا خطة عسكرية لتنفيذ برنامجها لإقامة المنطقة الآمنة على حدودها مع سوريا دون اعتبار لحماية الأمريكان للأكراد ووجود قوات أمريكية معهم، وهو ما تم التوافق بالفعل عليه بين روسيا والولايات المتحدة وتركيا على أن تدخل قوات تركيا شمالى شرق سوريا حتى يبتعد الأكراد إلى داخل سوريا بمسافة ٣٠ كيلو مترا وتشكيل دوريات تركية روسية على مناطق الحدود فيما يسمى المنطقة الآمنة.

حزب العمال الكردستانى وأزمة دمشق و أنقرة

مع استمرار نشاط «حزب العمال الكردستانى» بزعامة عبد الله أوجلان فى استهداف الجيش وقوى الأمن فى الداخل التركى مما تسبب فى خسائر كبيرة فى صفوفه، خاصة أنه كان يقيم فى دمشق، وتحت حمايتها عبر تقديم أوجه الدعم اللوجستى، مما ساهم فى زيادة توتر العلاقات بين دمشق وأنقرة، فى الوقت الذى كانت تنفى فيه دمشق علاقتها بـ«أوجلان»، وأنه غير متواجد على أراضيها، وقيام تركيا من جانبها فى إطار فرض العقاب الجماعى على الشعب السورى بقطع المياه عن سوريا مرارا عبر «نهر الفرات»، حتى وصلت الأمور إلى أزمة دبلوماسية كبيرة بين البلدين.

ونتيجة لاستمرار أنصار «أوجلان» فى توجيه الضربات الموجعة لتركيا وسقوط العديد من قتلاها فى المدن التركية ذات الأغلبية الكردية، مما شكل نزيفا حادا وإحراجا شديدا للحكومة التركية الأمر الذى دفع حكومة «أنقرة» إلى توجيه عدة إنذارات وتحذيرات إلى دمشق، واتهامها بأنها وراء دعم حزب العمال الكردستانى للضغط على أنقرة بشأن إيجاد حل للأزمة الكردية، بوصفها «قومية كردية» يبلغ تعدادها أكثرمن ٢٠ مليون كردى موزعين ما بين «تركيا والعراق وسوريا وإيران»، وهو الأمر الذى دفع أنقرة بالتهديد بدخول الجيش التركى إلى سوريا والوصول إلى دمشق خلال «ساعتين» فى حملة وصفت بالقاسية، لإرغام دمشق على وقف دعمها لحزب العمال الكردستانى وتسليم زعيمهم «عبد الله أوجلان» إلى أنقرة.

حقيقة الأمر أن قوات من الجيش التركى، قامت بالفعل فى تجاوز الأراضى السورية فى أكبرحملة تفتيش تتعرض لها دمشق، ودون أن توقفها أية أجهزة أمنية سورية، الأمر الذى أوصل الأمور إلى اندلاع أزمة خطيرة أوشكت بإعلان تركيا الحرب على سوريا، فى صيف عام ١٩٩٨ وعبر تصريحات وزيرالدفاع التركى حينها، بأن تركيا لديها القدرة على دخول دمشق خلال ساعتين مما شكل حرجا كبيرا للقيادة لسورية ورعبا وخوفا فى الداخل السورى.

ونتيجة للتوتر الشديد بين دمشق وأنقرة بدأ نزع فتيل الأزمة عبر وساطات كثيرة لم تفلح فيها سوى «الوساطة المصرية»، والتى قادها الرئيس الراحل حسنى مبارك عبر رحلات مكوكية «القاهرة.. الرياض، القاهرة دمشق.. القاهرة أنقرة، أنقرة دمشق ومن ثم القاهرة إسطنبول دمشق»، وأيدت واشنطن الوساطة المصرية لنزع فتيل الأزمة، وتمكنت بالفعل من إنهائها ووفق شروط تركية، كان أهمها طرد «أوجلان» من سوريا وتسليمه إلى أنقرة بعد أن حظى بحماية وتمركز فى دمشق إبان عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد امتدت لأكثر من ١٣ عاما، لتنتهى الأزمة السورية التركية بخروج «أوجلان» من دمشق مع التعهد بوقف دمشق دعمها لحزب العمال الكردستانى على الأراضى السورية، ولتذهب الورقة الكردية أدراج الرياح بخروج «أوجلان» من سوريا.

مصر ونزع فتيل الأزمة بوقف الحرب على سوريا

فى مطار دمشق الدولى كانت الجولة الأخيرة من الوساطة المصرية لنزع فتيل الأزمة السورية التركية، وكان مبارك قادما من أنقرة يرافقه وفد سياسى يضم الراحل الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية ووزير الإعلام السابق صفوت الشريف وعمرو موسى وزيرالخارجية الأسبق، ولدى وصول مبارك والوفد المرافق له قاعة الشرف الكبرى الرئاسية بمطار دمشق الدولى لتبدأ المباحثات على الفور، والتى استمرت أكثر من أربع ساعات متواصلة، والوفد المصرى والسورى والعالم أيضا فى انتظار ماستسفرعنه تلك الاجتماعات، والتى اقتصرت فقط على الرئيسين «مبارك وحافظ» فى قاعة الشرف، لمعرفة ما تم التوصل إليه من مباحثات.

كان فى الانتظار على الساحة الأخرى وقبل العالم، الرأى العام السورى والشعبى الذى ظل على صفيح ساخن متلهفا لمعرفه مصير تلك الحرب المعلنة عليه من قبل تركيا، وما يمكن أن تؤول إلية من كوارث، عاش خلالها الشعب السورى أياما عصيبة خلال فترة حكم الرئيس التركى «سليمان ديمريل» ورئيس حكومته «مسعود يلماظ» عام ١٩٩٩.

فما تسرب من معلومات حينها، أن حل الأزمة ينحصر فى «طرد أو خروج» عبدالله أوجلان من سوريا إلى أى جهة غيرمعلومة، وكان اتفاق مبارك مع حافظ الأسد أنه مع لحظة هبوط طائرة مبارك القادمة من أنقرة عقب ختام مباحثاته مع الرئيس التركى سليمان ديمريل، أن تكون الطائرة التى «تقل» أوجلان قد أقلعت تاركة الأجواء السورية، وقد كان بالفعل ما حدث، لينتهى لقاء «الأسد ومبارك» بالإعلان عن نزع فتيل الأزمة، وهو ما أكده المستشار السياسى للرئيس مبارك أسامة الباز فى تصريحات صحفية لمراسل الوكالة فى دمشق آنذاك، وقبل صعوده سلم الطائرة «أن الأزمة انتهت وأنه لا حرب على سوريا»، ليغادرالوفد المصرى عائدا إلى القاهرة.

فى إحدى الجولات المكوكية لمبارك بشأن الأزمة التركية، كان الرئيس مبارك فى زيارة إلى دمشق يرافقه وفد يضم عمرو موسى وصفوت الشريف والباز ورؤساء تحرير الصحف المصرية، ليجرى مباحثات اقتصرت على مبارك والأسد، فيما كان النقاش يجرى بين عدد من رؤساء التحرير مع وزير الإعلام السورى الأسبق محمد

سلمان، حيث دارحديث عن التوترمع أنقرة وأسبابه وضروراته وانعكاساته، وأنه من الأفضل إزالة سبب التوتر، فى إشارة إلى الطلب من «أوجلان» بالبحث عن مكان آخر بدلا من ممارسة أنقرة الضغط على دمشق، والمطالبة بتسليمه لها بما يشكل حرجا وإهانة كبيرة لسوريا.

وعندما سئل وزير الإعلام السورى، عن موقف بلاده إزاء التحرك العسكرى باتجاه سوريا والتهديد بالحرب ودخول القوات التركية بالفعل الأراضى السورية.. أكد الوزير: إن بلاده لن تفعل أى شىء وهى تراقب الموقف عن كثب، كاشفا فى الوقت نفسه عن أنه لا توجد قوات سورية على الحدود مع تركيا، وأن الأتراك يقومون بعمليات بحث وتفتيش عن مراكز تدريب تتبع «عبد الله أوجلان»، وأن بلاده مطمئنة فى إشارة إلى عدم وجود مراكز تدريب أو تمركزات لعناصر حزب العمال الكردستانى على أراضيها.

أجهزة استخبارات العالم فى البحث عن «أوجلان»

فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٨، قال عصمت سيزجين وزيرالدفاع التركى، أنه يعتقد أن أوجلان زعيم حزب العمال الكردستانى غادر سوريا، وهو ما أكده أوجلان نفسه فى ١٩ اكتوبر، وقالت تركيا فى ٢٠ أكتوبر إن أوجلان فى روسيا وطلبت منها تسليمه، وفى الخامس من نوفمبر نقلت وكالة «انترفاكس» الروسية للأنباء عن «سير جيستيباشين» وزير الداخلية الروسى، بقوله: إن موسكو لن تمنح أوجلان حق اللجوء بالرغم من دعوة البرلمان الروسى إلى ذلك، وكرر الوزير نفيه لوجود أوجلان فى البلاد... وفى ١٢ نوفمبر ألقى القبض على أوجلان فى مطار روما إثر وصوله قادما من موسكو بجواز سفر مزور.. وطلبت تركيا من إيطاليا تسليمها أوجلان .. وبعد حرب كلامية بين السلطات التركية والإيطالية، نقضت محكمة الاستئناف فى روما فى ٢٠ نوفمبر أمر اعتقال دولى أصدرته أنقرة، ولكنها قالت إن أوجلان يجب أن يبقى فى روما بسبب أمر اعتقال من ألمانيا ... فيما قالت ألمانيا إنها لن تطالب بتسلمه فى الوقت الحالى، وأصبح أوجلان رهن الإقامة الجبرية ... وفى ٢١ نوفمبر انتقل أوجلان إلى مكان سرى فى روما... وفى ٢٧ نوفمبر أكد المستشار الألمانى «جيرهارد شرودر» من جديد بعد الاجتماع مع رئيس الوزراء الإيطالى

ماسيمو داليما، أن المانيا لن تطالب بتسليمها أوجلان خشية وقوع اضطرابات بين «الأتراك والأكراد» المقيمين بها.. وفى ١٣ ديسمبر تخلى أوجلان عن «الثوار»، وقال إنه سينأى بنفسه عن الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستانى وقوات الأمن التركية... فيما اشتدت حدة التوتر بين تركيا وايطاليا مرة ثانية فى ١٦ ديسمبر بعد أن أفرجت محكمة إيطالية عن أوجلان من الإقامة الجبرية، ورفضت محكمة الاستئناف فى روما فى ٢٨ ديسمبر طلبا تركيا بوضع أوجلان رهن الاعتقال..وفى ١٦ يناير ١٩٩٩ أعلنت إيطاليا خروج أوجلان من البلاد «حرا» قائلة: إن قضيته انتهت بالنسبة لها، مما أثار غضب تركيا.

وبعد تكهنات كثيرة حول مكانه وتقارير تفيد بوجوده فى روسيا أو فى جمهورية سوفيتية سابقة أخرى، رفضت اليونان فى ١٨ يناير فكرة السماح له بدخول البلاد، وفى ٢٢ يناير نفى إيجور إيفانوف وزيرالخارجية الروسى، وجود أوجلان فى روسيا، كما زادت التكهنات بخصوص مكانه فى ٢٨ يناير عندما ذكرت تقارير صحفية تركية أنه فى دولة ما فى الشرق الأوسط ربما لبنان.

فى الأول من فبراير، ذكرت تقارير «إذاعية هولندية»، أن هولندا رفضت دخول أوجلان حيث كان يريد زيارة هيئة التحكيم الدولية.. وقال مسئول تركى كبيرأنه توجه بعد ذلك إلى أثينا الأمرالذى نفته اليونان..وقال «بولنت أجاويد» رئيس وزراء تركيا، أن أوجلان توجه بعد ذلك إلى سويسرا حيث منع من الدخول وتوجه إلى مطار بالقرب من «ميلانو» فى إيطاليا للتزود بالوقود، فيما نفى المطار وجوده هناك فى الوقت الذى كانت فيه التقاريرعن مكان أوجلان تتغير بين ساعة وأخرى.

فى الثانى من فبراير، نفت اليونان وجود أوجلان فى طائرة غامضة هبطت فى جزيرة «كورفو» اليونانية وطوقتها الشرطة، وفى السابع من فبراير، هاجم أوجلان الدول الأوروبية فى مقال نشرته «صحيفة يونانية»، لرفضها قبوله وتجاهلها المشكلة الكردية، وذكرالمقال أن أوجلان كان فى اليونان مرتين خلال العام الحالى إلا أن وزيرالخارجية اليونانى نفى ذلك فى اليوم التالى... وفى ١٢ فبراير نفت «بون» تقاريرصحفية بأن أوجلان سيسلم نفسه قريبا للسلطات الألمانية، وقال أوجلان لوكالة «ديم الكردية للأنباء»،فى ١٤ فبراير: «أعتقد أن سلامتى مضمونة فى المكان الذى أنا فيه فى الوقت الراهن»... ولم يعط أى مؤشر عن مكانه.. وفى ١٦ فبراير

غادر «أوجلان» السفارة اليونانية فى «نيروبى» واعتقلته السلطات الكينية، وأعلن «أجاويد» أن أوجلان جرى نقله إلى تركيا.

فعملية القبض على «أوجلان»، قد تم التحضير لها طويلا عبر الاستخبارات الأمريكية (CIA)، بجمع بيانات حول إقامة الزعيم الكردى فى سوريا، كالتقاط صور عبر الأقمار الصناعية لمنزله فى حى «المزة» بدمشق، ومتابعة أنشطته العسكرية وحركته فى معسكرات تدريب الحزب، وسلمت أمريكا كافة البيانات إلى مصر التى سلمتها بدورها إلى المسئولين السوريين، مع التحذير من أنه لم يعد ممكنا الدفاع عن هذا الوضع.

ومع بدء الجيش التركى حشد قواته على الحدود السورية، زار أوجلان النائب اليونانى «كوستاس بانتوفاس»، واعترف أوجلان، للمرة الأولى، أنه بسبب الضغوط القوية، أجبر على إيجاد ملجأ آخر، وأعطى فترة أسبوع واحد لإغلاق معسكرات الحزب، وأن تحرك أوجلان جاء ضمن كمين أعد له، فيما لم تفرض المخابرات السورية على أوجلان مغادرة البلاد، وإنما «طلبت منه تغيير مكان إقامته، ربما بالانتقال إلى محمية لبنان المجاورة»، ولكن من المهم ألا يظهر للعلن وألا يتحدث للقنوات المتلفزة.

ومنذ خروج أوجلان من سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، كان ملاحقا من قبل الاستخبارات الأمريكية (CIA)، والموساد الإسرائيلى، والمخابرات التركية (MIT)، والمخابرات اليونانية (EYP) حيث تم حفظ نغمة صوته فى أجهزة الكمبيوتر بمكاتب لانجلى (Langley)، مركز الاستخبارات الأمريكية «قرب واشنطن»، بهدف تحديد موقعه من خلال نظام «إشيلون» (Echelon) لالتقاط الأصوات، كما لم تغب آثاره عن الاستخبارات الروسية KGB فى حينها.

* * *

«إعلان دمشق»
قلق سورى من «المناورات العسكرية التركية الإسرائيلية»

فى صيف يونيو الساخن عام ١٩٩٧، وبعد مرور قرابة العام على إقامتى فى دمشق، كانت العلاقات المصرية السورية اتسمت بمساحة كبيرة من الدفء، وتخللتها زيارات متكررة بين رئيسى البلدين مبارك وحافظ المتبادلة فى إطار التنسيق والتعاون المشترك بشأن عدد من الملفات والقضايا العربية، على رأسها المفاوضات السورية مع الجانب الإسرائيلى بشأن هضبة الجولان السورية المحتلة والقضية الفلسطينية، ومحاولات الوصول إلى موقف عربى وفلسطينى موحد لمواجهة التحديات الدولية والإقليمية التى تحيط بالمنطقة.

ومع لهيب شهر يونيو، والذى انعكست شدة حرارته ورطوبته الخانقة، على حالة الأوضاع العربية البائسة والمفككة حينئذ ومازالت حتى يومنا هذا، ولم يكفها بعد حجم الضعف والانقسام والتفكك لتتأرجح هى الأخرى على صفيح ساخن من نار الفرقة، لتجد نفسها فى مأزق لا تحسد عليه بمزيد من الانهيار عبر تبادل الاتهامات والتخوين فيما بينها، وخلال تلك الفترة كنت فى زيارة قصيرة إلى القاهرة لأسباب صحية طارئة، ولإجراء عملية جراحية عاجلة، حيث كانت لدى معلومات بموعد انعقاد الدورة ١٥ لوزراء «إعلان دمشق»، فى مدينة اللاذقية على الساحل الشمالى السورى، والتى تبعد عن العاصمة دمشق ٤٥٠ كم، وإذا بالمركز الرئيسى يخبرنى بأن الزميلة «لبنى نصار» ستتوجه إلى سوريا لتغطية تلك الاجتماعات وبالتعاون معى، وقمت من جانبى بعمل الترتيبات اللازمة والسريعة والعودة إلى دمشق لمتابعة ذلك الحدث المهم لما له من تأثير على مستقبل العمل العربى المشترك، والذى يواجه أوضاعا إقليمية ودولية متسارعة تتعلق بمصير المنطقة العربية ككل فى أعقاب الغزو العراقى لدولة الكويت.

إعلان دمشق جاء مع تصاعد الأحداث بشأن حرب تحرير الكويت، وإعلان مصر وسوريا فى ٦ مارس ١٩٩١ مشاركتهما ضمن قوات التحالف الدولى، كنواة

لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج، وقبل أن يتبخر غبار معركة تحريرالكويت فى ٢٦ فبراير١٩٩١، كان التوقيع سريعا بإعلان «مولود عربى جديد»، يضم ثمانى دول عربية، «سوريا والسعودية ومصر والإمارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت»، تحت عنوان «إعلان دمشق»، وذلك فى ٦ مارس١٩٩١ أى بعد أسبوع واحد من تحريرالكويت، ليأتى مترافقا مع ظروف دولية أكثر بؤسا تمثلت فى انفراط عقد «القطبين»، وتلاشى الاتحاد السوفيتى كإحدى القوتين العظميين، وانفراد الولايات المتحدة بوصفها القطب الواحد والمسيطر فى العالم.

قبيل انطلاق اجتماع دول «إعلان دمشق»، والذى استمر على مدى يومى ٢٦/ ٢٧ من شهر يونيو ١٩٩٧، وعقد بفندق «الميريديان» فى مدينة اللاذقية الساحلية التى تقع على البحر المتوسط، توجهت إلى اللاذقية بسيارتى الخاصة، يرافقنى فى تلك المهمة الصحفية «الزميلة لبنى نصار والزميل طلال الكايد» رحمة الله عليه الملقب بأبو هزيم، مسئول عن «وكالة الأنباء الكويتية فى دمشق»، وتوجهنا إلى فندق «بلوبيتش» على البحر مباشرة والملاصق لفندق الميريديان، وأتممنا الحجوزات استعدادا لمتابعة أعمال المؤتمر فى حضور وزراء خارجية الدول الثمانى.

كانت أجواء المؤتمر سادته حالة من التوتر والقلق، بفعل ما يجرى من أحداث ساخنة متلاحقة سواء فيما يتعلق بالسجالات التى جرت بين وزير الخارجية السورى فاروق الشرع ووزير الدولة القطرى للشئون الخارجية حمد بن عبد الله، حول ما ورد فى البيان الختامى، فيما رفض عمرو موسى وزير الخارجية المصرى اقتراح مناقشة عقد القمة الاقتصادية فى«الدوحة» إلى ما بعد مؤتمر دول إعلان دمشق، وإتاحة الفرصة أمام قطر لمراجعة مواقفها، ومشددا على ضرورة وأهمية «البروتوكول الأمنى» لضيق الوقت، وبما يؤكد مدى «عمالة» الدور القطرى منذ زمن بعيد فى إفساد كل اجتماع عربى أو خلق مشكلة عربية باستخدام الأموال مع أطراف النزاع لحساب طرف على طرف آخر.

إعلان «دول دمشق»، كان بحق يؤسس لكيان أمنى عربى موحد وضمن مفهوم الأمن القومى العربى، وأهميته البالغة فى إعادة بناء نظام عربى موحد قائم على التنسيق والتعاون بين الدول العربية فى ظل ظرف إقليمى ودولى حرج ببلورة

المشروعات الأمنية التى طرحت ببناء نظام عربى فى المنطقة لتحقيق السلام العادل والشامل للنزاع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، مع استبعاد أى شريك غير عربى فى ترتيبات الأمن الإقليمى بين دول الإعلان فى إشارة إلى «إيران».

دفن إعلان دمشق فى الساحل السورى باللاذقية

اختيار مدينة «اللاذقية» الساحلية، كموقع لعقد اجتماع دول «إعلان دمشق»، لم يكن فى حقيقة الأمر من قبيل الصدفة والترفيه والاستمتاع بأجواء الساحل السورى الساحرة، وإنما كان اختيار الموقع مقصودا ومطلوبا لإرسال عدة رسائل عربية جماعية موحدة لتأكيد الدعم العربى القوى من الدول المركزية الكبيرة «مصر والسعودية»، ومعها الدول الخليجية، للموقف السورى وحماية للأمن القومى السورى، وذلك على خلفية التهديدات التى تعرضت لها دمشق بسبب إجراء المناورات العسكرية «التركية الإسرائيلية» والمدعومة من الولايات المتحدة، وكانت تجرى على بعد بضعة أميال من مقر اجتماعات الدول الثمانى لإعلان دمشق فى مدينة اللاذقية.

الحضور العربى فى ذلك المكان كان رسالة واضحة، إلى كل من «تركيا وإسرائيل»، وتأكيد رفضه للاستفزازات التركية الإسرائيلية، وإعلان الدعم الكامل للوقوف بجانب دمشق فى أى مواجهات أو مخاطر تتعرض لها، وهو ما يؤكد حقيقة وعدوانية الموقف التركى على مدى تاريخه، وبصفة خاصة مع دول الجوار والتى اتسمت دوما بدورالخيانة المفضوحة، وكثيرا ما فعلت تركيا فى السابق مع سوريا من مواقف مشينة بصفة مستمرة لا تعبر عن تصرفات دولة «إسلامية»، وإنما بحثا عن إرثها فى الخلافة العثمانية سواء بقطع المياه مرارا عن سوريا والعراق برغم تشاطؤ البلدين فى نهرين دوليين «دجلة والفرات»، أو فى علاقاتها وتعاونها مع إسرائيل فى مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والتجارية، وتهدد فى الوقت ذاته دولة عربية باقتراب السفن التركية والإسرائيلية من مياهها الإقليمية فى الساحل السورى ومن مقرالاجتماعات، علاوة على التوغل التركى للأراضى العراقية تحت مزاعم مطاردة جماعات حزب العمال الكردستانى وبما شكل تهديدا لأمن سوريا القومى.

«إعلان دمشق»، كان الاجتماع قبل الأخير قبل أن يجرى دفنه فى رمال الساحل السورى باللاذقية، بعدما حقق الغرض من انعقاده بإعلان الدعم الكامل لسوريا

تجاه الممارسات التركية الإسرائيلية، وشكل فتحا جديدا فى العلاقات بين «دمشق وبغداد»، وبموافقة كويتية ومساهمة ودعم لدمشق فى حصتها الأممية «النفط مقابل الغذاء» مع العراق، فيما ظل الوضع العربى ومستقبل العمل العربى المشترك فى نفق مظلم وأمام مجهول لايعلم أحد مداه، فيما يحكم توازناتها المثلث العربى «القاهرة دمشق الرياض» فى امتصاص معظم الأزمات التى تعرضت لها المنطقة العربية.

كان المجتمعون فى مؤتمر «اعلان دمشق» أمام خيارين، إما الاستجابة للدعوة لإقامة ترتيبات إقليمية بديلة من قبل قوى غير عربية فى إشارة إلى «إيران وتركيا»، بمزاعم صيانة السلام الإقليمي، أو أن يفقد النظام العربى صلاحياته، ويكون البديل «النظام الشرق أوسطى الجديد»، والذى تبنته الولايات المتحدة وهو ما تحقق بالفعل فى المنطقة العربية من تدمير كامل للمشروع العربى عبر تدمير مقدرات تلك الدول «العراق أولا، ثم تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن» فيما خرجت منها مصر بأقل الخسائر بالحفاظ على كيان الدولة المصرية ومؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التى حفظت مصر وصانتها على مدى أزمتها المريرة وتجاوزتها بكل قوة وبقدرتها الخارقة على إفشال مخطط التقسيم للمنطقة العربية أولا، وسقوط المشروع التأمرى والمسمى بالشرق الأوسط الجديد، والخلاص أيضا من عصابة «الإخوان» الإرهابية الذراع المنفذ للمشروع التآمرى على الدولة المصرية.

كانت أحلام وردية انتظرتها الشعوب العربية، وعاشتها مرارا وبكل جوارحها فى انتظار أن تتجاوز أزماتها المزمنة، ولم تترجم قرارتها السياسية أو الاقتصادية فى أى شىء سوى فى فشلها تحقيق أى مقترح جرى تداوله فى مؤتمر إعلان دمشق، ليدفن الإعلان وإلى الأبد فى مدينة اللاذقية مقر الاجتماعات، فيما كان الاجتماع النهائى فى القاهرة ٥ يونيو عام ٢٠٠٠ مصدقا على وفاته وتحلله .

«كسب ..رأس البسيط» ..... جنة الله فى الأرض

عقب اختتام المؤتمر لأعماله فى اليوم الثانى، توجهتُ والزميلة لبنى نصار والزميل طلال الكايد، فى جولة سياحية بمدينة اللاذقية، ثم انطلقنا إلى مدينة «كسب ورأس البسيط»، والتى تبعد عن اللاذقية قرابة ٦٠ كم، تلك المدينة التى اكتسبت شهرة كبيرة لطبيعتها الساحرة وغناها بأشجارها المثمرة وجبالها المزهرة.

الطريق إلى كسب يجرى من خلال مرتفعات على سلسلة من الجبال الخضراء الممتدة والمتلاصقة، مشاهد من الطبيعة الخلابة، والهواء النقى، وعبر طرق ممهدة بشكل جيد، ومناطق تتجمع فيها كل أنواع الطبيعة من مخرات للمياه والبحيرات الصغيرة فى مشهد ساحر من الجمال سواء من أشجار مثمرة وطرق نظيفة وآمنة حتى وصلنا إلى مدخل مدينة «كسب»، وتبين أنها ملاصقة تماما لإحدى بوابات الحدود التركية، ويقف بجوارها مجموعة من الجنود الأتراك ذوى العمامات الحمراء، توغلنا إلى داخل «كسب» المدينة الصغيرة، وتبين أن معظم سكانها والمقيمين فيها من «الأرمن»، وتقع منازلهم على سفوح جبل كسب وحتى «رأس البسيط» الجانب الآخر المطل على الساحل السورى، وكأنه منطقة «بكر» لم تطأها قدم من قبل بألوان تربتها السمراء.

ولدى البحث عن مكان لتناول الطعام، فإذا بنا أثناء تجولنا على الأقدام ندلف إلى أحد البيوت المقامة على سفح الجبل للاستمتاع من خلاله بتلك الطبيعة الساحرة ليتبين أنه مطعم لأسرة أرمنية «مقيمة» يقدمون الطعام المنزلى فى شرفات المنزل ذات الإطلالة الساحرة والمميزة على سفح الجبل المغطاة بالأشجار المثمرة والزهور والورود المتعددة الألوان والروائح العطرة، ولنتناول طعامنا ونفاجأ بصاحب المطعم يأتى بدفتر كبير للتوقيع فيه، وإذا نرى توقعيات العديد من المشاهير فى مجالات الفن من شعراء وساسة عرب وخليجيين، ولنتوجه بعدها بالعودة إلى دمشق.

* * *

دمشق أنقرة.. تاريخ من «العداء والكراهية»

اتسمت العلاقات السورية التركية منذ استقلال سوريا عام ١٩٤٦ بالتذبذب وحالة من عدم الاستقرارالكبير، وتغلب الصراع فيها على علاقات لم تكن طبيعية حتى أواخرالقرن العشرين، بل وتميزت بالتأزم والعداء والشكوك، ووصلت إلى درجات عالية من الكراهية على المستوى الشعبى، وظلت «حالة التوتر» المسيطرة على المشهد فى علاقات البلدين، كان أهمها وأشدها ألما فى ضم تركيا «لواء الإسكندرون» عام ١٩٣٨ إبان فترة الانتداب الفرنسى على سوريا، فى ظل اختلاف الرؤى والخيارات الإستراتيجية فيما بينهما.

تركيا من جانبها كانت قد اختارت التوجهات الرأسمالية الغربية، فيما اختارت سوريا التوجهات اليسارية الاشتراكية، وظلت قضية «قطع المياه» عن الأراضى السورية فى فترات عديدة سببا فى توتر العلاقات لأكثرمن مرة خلال القرن العشرين، كما بقت «المسألة الكردية» محل اتهامات أنقرة إلى سوريا بإيواء ومساندة عناصر «حزب العمال الكردستانى»، وهو ما أوصل الأمور إلى حافة الحرب عام ١٩٩٨، واعتبار دمشق التحالف «التركى الإسرائيلى» يشكل ضغطا إستراتيجيا على أمنها القومى، فيما كانت علاقات دمشق «بقبرص» تشكل قلقا «لأنقرة» وتنظر لها من منطلق الريبة.

العداء التركى تاريخيا لم يقتصرعلى سوريا، بل امتد إلى العراق والمنطقة العربية بالكامل، لارتباطهما بحدود مشتركة تمتد لآلاف الكيلومترات، وحتى دول الجوار فى شرق المتوسط، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلة القبرصية، فنظرة العداء والكراهية لـ«تركيا» ممتدة ومستهدفة النضال العربى فى «سوريا ولبنان»، ومترافقة مع شدة «القمع العثمانى» والتاريخ الأسود لهم فى المنطقة العربية على مدى ٤٠٠ سنة من القهر والظلم والإبادة من كوارث ومآسى، والتى مورست على تلك المنطقة، وتركت شعورا بالكراهية على المستوى الشعبى تجاه ما تخطط له تركيا من استقطاع مناطق

فى شمال سوريا فى الحرب الدائرة على سوريا على خلفية أحداث ٢٠١١ كما فعلت فى السابق باستقطاع «لواء الإسكندرون» مما زاد من العداء والرفض السورى الشعبى للاحتلال التركى لتلك الأراضى السورية.

ومع تطور الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية فى المنطقة، جاء توقيع «اتفاق التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى» فى فبراير عام ١٩٩٦ «زمن» الرئيس الراحل حافظ الأسد، ليثير مجددا إرثا ضخما من المخاوف الإقليمية والعربية، وخاصة مخاوف دمشق من تطورالاتفاق التى اعتبرته يشكل ممارسة الضغوط الدبلوماسية والعسكرية على «سوريا وإيران» فى إطار مخطط أمريكى للهيمنة على المنطقة، فى أعقاب حرب الخليج الثانية، وانشغال منظمة التحرير الفلسطينية فى تأمين الحكم الذاتى عبر اتفاق «أوسلو ١ و٢»، وتجميد المفاوضات السورية الإسرائيلية فى ظل عزلة عربية وحصار مفروض حينها على «العراق وليبيا والسودان».

فيما جاء الاتفاق التركى الإسرائيلى متزامنا أيضا مع المفاوضات التى كانت تجريها سوريا ولبنان فى صراعهما مع إسرائيل، ورفضهما شروط «تل أبيب» بشأن الانسحاب من «الجولان وجنوب لبنان» مع تدابير أمنية وتطبيع، على الرغم من جو التفاؤل الذى ساد فى بداية عام ١٩٩٦مع استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، والتى أوقفتها إسرائيل فى أعقاب العمليات الانتحارية التى كانت تقوم بها «حركة حماس» وجناحها العسكرى «كتائب القسام»، والاتفاق الأمريكى مع الأردن بتزويده بطائرات أمريكية للتدريب ومراقبة المنطقة المحظورة فى جنوب العراق.

ومع عودة التضامن العربى بشكل محدود، والذى ترافق مع نجاح «حزب الرفاة» برئاسة نجم الدين أربكان، وتشكيله حكومة ائتلافية مع «حزب الطريق» مما خفف من وطأة القلق والمخاوف السورية، ورغبة «أربكان» خلال تلك الفترة تقوية العلاقات مع الدول العربية والإسلامية وإعلان عدائه لإسرائيل، لتبدأ مرحلة جديدة من الشكوك والقلق «بإعلان دمشق» من جانبها وتطلعها إلى تنقية الأجواء الثنائية مع أنقرة وعودة المباحثات الثنائية بشأن مشكلات الحدود ومشكلات المياه معها ومع العراق مع بحث وضع الأكراد، وهو أمر لم يدم طويلا، لتدخل العلاقات بين البلدين مرحلة بالغة من التوتر والتعقيد على خلفية اتهام أنقرة لدمشق بإيواء زعيم حزب

العمال الكردستانى عبد الله أوجلان، وتوفير كافة أشكال الدعم اللوجستى فى شن أتباعه هجوما على القوات التركية فى الداخل التركى مما ساهم فى الكثير من الخسائر بين صفوف قوى الأمن والجيش التركى إبان حكم الرئيس التركى «سليمان ديمريل».

تسوية النزاع التركى السورى

وجاء اتفاق «أضنة» الذى أنجز بين دمشق وأنقرة فى يوليو ١٩٩٨، وأقرّ رسميا بعد ٣ أشهر، وليجنب البلدين حربا كانت أنقرة هددت بشنها بعد حشد قواتها على الحدود السورية، حيث وقع الاتفاق فى ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨، ونص على اعتبار «عبد الله أوجلان» زعيم «حزب العمال الكردستانى»، والمعتقل منذ بداية ١٩٩٩ فى تركيا لن يكون له وجود فى سوريا وعدم السماح بإعادة نشاطه وأى نشاط لأعضاء «حزب العمال الكردستانى» ينطلق من أراضيها بهدف الإضرار بأمن واستقرار تركيا، كما اتفق الطرفان على مبدأ المعاملة بالمثل، وعدم سماح دمشق أيضا بتوريد الأسلحة والمواد اللوجستية والدعم المالى والترويجى لأنشطة «حزب العمال الكردستانى» على أراضيها واعتباره منظمة إرهابية إلى جانب منظمات إرهابية أخرى .

فيما قبلت سوريا من جانبها حظر أنشطة حزب «العمال الكردستانى» والمنظمات التابعة له وعدم سماحها بإنشاء مخيمات أو مرافق أخرى لغايات التدريب والمأوى أوممارسة أنشطة تجارية على أراضيها لأعضاء «حزب العمال» للعبور إلى دولة ثالثة، ومنع قادة «الحزب» من دخول الأراضى السورية.

يقول الكاتب والصحفى الإيطالي، ماركو أنسالدو (Marco Ansaldo) فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٠ بعنوان «سرى للغاية.. قضية أوجلان» إنه التقى أوجلان مرتين حين كان موقوفا تحت حراسة مشددة فى روما: «لم يفكر أوجلان أبدا فى مغادرة ملجأه السورى، وإعداد حقائبه خلال بضع ساعات، بعد ثلاثة عشر عاما من الضيافة المريحة نسبيا، لكن مع بداية نوفمبر ١٩٩٨، بدأ الجيش التركى بشكل غير متوقع بحشد قواته على الحدود مع سوريا لفرض ضغط كبير على دمشق، وذهب الجنرالات الأتراك إلى التهديد بسخرية فظيعة: «ذاهبون لشرب الشاى فى دمشق».

وشكل اتفاق «أضنة» ذريعة تركية للتوغل داخل الأراضى السورية، وهو ما برره الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ببدء العملية العسكرية فى منطقة شرق الفرات ضد وحدات حماية الشعب «الكردية»، على أساس اتفاق أضنة، وقال أردوغان فى تصريحات صحفية فى عام ٢٠١٩ للصحفيين عقب عودته من صربيا، ولصحيفة «ينى شفق» التركية اليومية والقريبة من حزب العدالة والتنمية بقوله: «إن قواتنا فى سوريا ليست بدعوة من النظام وإنما هى هناك على أساس اتفاق أضنة» وأن اتفاق أضنة ينص على حق القوات التركية الدخول من أجل القضاء على حزب العمال الكردستانى، فى حال لم يتخذ النظام السورى إجراءات ضده، وذلك من خلال العملية العسكرية التركية والتى أطلق عليها مسمى «نبع السلام» فى منطقة شرق الفرات ضد الوحدات الكردية والتى تعتبرها تركيا امتداد لحزب العمال الكردستانى المحظور والمصنف إرهابيا، وهو ما تنفيه وحدات الحماية الكردية السوريا شكلا وموضوعا، فيما اعتبرته دمشق رسميا انتهاكا فاضحا للقانون الدولى وخرق سافر لقرارات مجلس الأمن التى تؤكد احترام وسيادة وسلامة سوريا.

أردوغان وبشار.. وسنوات من الخديعة

ظلت العلاقات التركية السورية على «المحك» برغم الإرث التاريخى السيئ للاحتلال العثمانى، وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة والتى شهدت فيه مرحلة تحول جديدة مع وصول بشارالأسد لرأس السلطة فى سوريا، ومتزامنة مع قدوم «حزب العدالة والتنمية» لسدة الحكم برئاسة رجب طيب أردوغان ورسم سياسته «صفر مشاكل»، كان عنوانها «تجاهل النزاع التاريخى» القائم بين البلدين، لتنطلق الزيارة الأولى للرئيس السورى بشارالأسد إلى تركيا عام ٢٠٠٤، وبسرعة البرق شهدت العلاقات بين دمشق وأنقرة تطورا سريعا ومفاجئا بتحولها إلى «علاقات حميمية»، ويصبح «الغريمان» بشار وأردوغان، صديقين على المستوى العائلى.

تلك العلاقات غير المحسوبة، أثارت الكثير من الجدل والشكوك والقلق لدى السوريين سواء بين النخب أو حتى على المستوى الشعبى تجاه نوايا تركيا وعدائها التاريخى، مما جعل الرأى العام السورى فى حالة من الحذر والترقب لمسار تلك العلاقات «الناشئة»، والتى عبر عنها الكثيرون فى مجالسهم العامة والخاصة انطلاقا

من قناعتهم أن تلك العلاقة لن تمنع «أنقرة» من ممارسة خطاياها ضد السوريين، وكانت المقولة المتداولة أن «محبس المياه» ما زال بيد أنقرة، وأنه لا ضمانات تعبر عن حجم القلق بقدرة «أنقرة» فى منع المياه مجددا عن سوريا فى أى لحظة توتر أوخلاف قد ينشأ بين الجانبين.

رجب طيب أردوغان، كان قد أكد أن بلاده ستواصل سياسة «التطبيع» مع سوريا فى أول اجتماع عقد فى دمشق بقوله: «إننا نشهد يوما تاريخيا، وسنزيل كل العوائق ونشكل مع سوريا نموذجا للتعاون فى المنطقة».

وقد كان.. «فقد أزال الحدود وتجاوزها غازيا ومحتلا للأراضى فى شمال سوريا واستغلاله للأزمة السورية»، ووفق إستراتيجية أعلنها فى السابق أن بلاده تسعى إلى تطبيقها فى بلدان أخرى فى المنطقة، فنراه اليوم فى «العراق وليبيا»، فيما فشل فى الأردن ولبنان وتونس، وتوالت الزيارات بين الجانبين السورى والتركى على المستوى الرئاسى والعائلى، واتفاق الجانبين على التشاور فى مختلف الملفات التى تؤثر سلبا على أمن واستقرار المنطقة، وإزالة كل مسببات التوتر والقلق لدى الجانب السورى والمتعلقة بمشاكل الحدود، والتى أثمرت عقب خمس سنوات من العلاقات إلى توقيع ٤٧ اتفاقية شملت مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصاد والتجارة والصناعة والاستثمار والثقافة والإعلام، وجاءت تحت مسمى «مجلس التعاون الإستراتيجى السورى التركى عالى المستوى» فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩ فى مدينة «غازى عنتاب» التركية الملاصقة لمدينة حلب السورية على الحدود مع تركيا .

كانت معظم التقارير والتقديرات الإستراتيجية، أشارت إلى أن الإتفاقيات مع سوريا جاءت فى صالح تركيا وعلى حساب الاقتصاد السورى، وترك آثارا سلبية بل وخطيرة على مستقبل الصناعات السورية، وبصفة خاصة صناعة المنسوجات، مما أثار حفيظة غرف تجارة وصناعة سوريا بالتعبير عن غضبها وتعدد شكواها من تأثيرات المنتج التركى وإغراق البلاد بها، ما أصاب السوق والاقتصاد والتجارة فى سوريا بالركود نتيجة عمليات الإغراق التركى مما سبب خرابا للصناعة السورية، وللعديد من رجال الأعمال على الرغم من جودة المنتج السورى وسمعته الطيبة فى الداخل أو الخارج.

تركيا وملف عملية السلام بين «دمشق وتل أبيب»

مع زيادة العلاقات الوثيقة والحميمية، والتى ربطت بين بشار وأردوغان، ليبدى الأخير استعداده للقيام بدور الوسيط بين «دمشق وتل أبيب»، لإعادة إطلاق المفاوضات غير المباشرة والمجمدة بين الجانبين، وعبر مستوى تمثيل منخفض بهدف التوصل إلى جمع قادة الدولتين، وأن «سوريا وإسرائيل» طلبتا من تركيا بذل هذا النوع من الجهد والوساطة، والتى جاءت على خلفية علاقات أنقرة الوثيقة مع إسرائيل والرئيس بشار والتى أخذت أبعادا اجتماعية فى العلاقات بين الجانبين .

طرح أردوغان للوساطة، جاء خلال زيارة كان قام بها الرئيس بشار إلى أنقرة كشف فيها عن وساطة تركية بين بلاده وإسرائيل فى شهر أبريل عام ٢٠٠٧، وأن أردوغان أبلغه استعداد إسرائيل للانسحاب من «هضبة الجولان المحتل» مقابل توقيع اتفاق للسلام مع سوريا، على أن تجرى عبر قنوات خلفية غير رسمية، وإمكانية إحراز تقدم فى الاتصالات بين دمشق وتل أبيب، للانتقال إلى مستوى منخفض التمثيل برغم التوتر بين دمشق وتل أبيب بشأن الأزمة اللبنانية، والوضع فى قطاع غزة، والهجوم الإسرائيلى فى ٦ من شهر سبتمبرعام ٢٠٠٧ وأطلق عليها عملية «البستان» حول ما قيل إنه مشروع مشتبه لـ«بناء مفاعل كورى نووى سورى» فى موقع «الكبر»، بصحراء شرق محافظة «ديرالزور» فى شمال سوريا.

ومع انطلاق المفاوضات غير المباشرة فى ٢٦ مايو ٢٠٠٨، وقبيل عقد «الملتقى الاقتصادى السورى التركى الأول» فى دمشق فى ٢٦ ابريل ٢٠٠٨، وبمشاركة كبيرة من مديرى الشركات ورجال الأعمال من البلدين قدر حجم الاستثمارات التركية فى سوريا بأكثرمن ٩٠٠ مليون دولار أمريكى، تتوزع على مجالات مختلفة، أبرزها الصناعات النسيجية والسعى بهدف الوصول إلى ثلاثة مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، علما أن كفة الميزان التجارى كانت فى صالح تركيا بشكل كبير.

ومع استمرار «أردوغان» مواصلة ألاعيبة لتحقيق أحلامة العثمانية فى التوسع فقد جدد تأكيد بلاده فى ذلك الملتقى الاقتصادى وبهذه المناسبة بقوله: «لقد كان هناك سوء تفاهم بين بلدينا فى الماضى، لكننا نتطلع الآن إلى عهد جديد» فى إشارة

للسوريين إلى نسيان مرارة الماضى التركى، وقوله : «إن دبلوماسيتنا المتعلقة بالسلام، ستقدم، إن شاء الله، إسهاما إيجابيا للسلام فى العراق وبين سوريا وإسرائيل وبين إسرائيل والفلسطينيين»، وهو ما حدث بالفعل من تدخل تركى سافر فى العراق لضرب حزب العمال الكردستانى، والتضييق على الأكراد، ونفس الشىء فعله فى سوريا فى أزمتها الراهنة، كما ساهم فى تخريب كل الجهود المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية فى ظل سياستة بالمتاجرة بالقضية الفلسطينية.

كثيرا من المراقبين اعتبروا أن التقارب التركى السورى، كان مفاجئا ليس فقط لدول الجوار، وإنما أيضا للرأى العام السورى، والذى كان لديه الكثير من الشكوك فى مقاصد تركيا فيما كانت تقدمه من وعود، وخاصة إعلان أن بلاده تخطط لإزالة جميع حقول الألغام على طول الحدود الفاصلة بينها وبين سوريا، والتى زرعتها أنقرة على خلفية دعم دمشق لـ«حزب العمال الكردستانى».

وعقب إنهاء دمشق «أربع جولات» من المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل بوساطة تركية، ليقوم الرئيس بشار بزيارة ثانية إلى تركيا فى ٦ أغسطس ٢٠٠٨، لبحث مستقبل تلك المفاوضات التى يرعاها أردوغان مع تل أبيب، وقبل الدخول فى «الجولة الخامسة»، والتى وصفها بشار بأنها حاسمة، باعتبار عدم نجاح الجولات الأربع السابقة، ومع إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلى حينئذ «إيهود أولمرت» عزمه التنحى عن سدة الحكم ، والتى تزامنت معها العديد من التكهنات حول عملية «الرمال الذهبية» واغتيال العميد محمد سليمان المستشار الأمنى للرئيس بشار، لتشكل تلك التطورات السياسية الداخلية الإسرائيلية حجر عثرة فى طريق هذه المفاوضات، وفشل الوساطة التركية فى إحيائها بين الطرفين وإقرارهما حقيقة وخطورة ثمن السلام، وأن عليهما تقديم «تنازلات مؤلمة»، وعودة دمشق من جانبها التمسك ب «وديعة رابين»، واتهامها «أولمرت» بعدم جديته فى التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا فى الوقت الذى كان يخضع فيه «أولمرت» للاستجواب بسبب تلقيه «رشى» من رجل أعمال أمريكى، الأمر الذى أنهى مستقبله السياسى.. وتقول سوريا إن «وديعة رابين»: تتضمن تعهدا إسرائيليا بالانسحاب إلى خط الرابع من

يونيو عام ١٩٦٧ أى قبل هزيمة ونكسة يونيو، ومع فوز حزب الليكود اليمينى المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة الإسرائيلية توقفت المفاوضات بشكل تام ونهائى لمعارضة نتنياهو الانسحاب من هضبة الجولان السورى المحتل.

فشل الوساطة التركية

والمؤكد أن «الوساطة التركية» التى فشلت فى تحقيق أى إنجاز يذكر غاب عنها كما غاب عن الطرف السورى فيها، انعدام أية ضمانات إقليمية أو دولية أو أممية من قبل المجتمع الدولى ولو لمجرد الإشراف، كما كان من أسباب الفشل عدم انخراط الولايات المتحدة بوصفها الراعى الرسمى لعملية السلام فى الشرق الأوسط فى أى جولة من الجولات الخمس للمفاوضات بين إسرائيل وسوريا، وعلاوة على ذلك تجاهل طرفى المفاوضات «سوريا وتركيا» للدور الأمريكى، وهو الأمر الذى أدى بالضرورة إلى فشل الوساطة التركية، وهو ما رفضته الإدارة الأمريكية لشعورها بالقلق إزاء علاقات دمشق الوثيقة مع طهران، واتهامها لسوريا بدعم الجماعات المسلحة التى تضعها «إدارة بوش» فى خانة المنظمات الإرهابية كـ«حزب الله» وحركتى «حماس والجهاد»، وظهور حركات «الإسلام السياسى»، على الساحة السياسية الإقليمية فى تغيير وجه الشرق الأوسط السياسى بصورة ملموسة.

* * *

انقلاب أردوغان المفاجئ على بشار والشعب السورى

يقولون «إن الرياح تأتى بما تشتهى السفن».. وهى مقولة قد تكون مخالفة للمألوف والمتعارف عليه «بما لا تشتهى السفن»، إلا أنها جاءت لتعبر عن واقع الحال ومرارته، لتنقلب كل الأمور على عقبيها بعد مرور أقل من عامين على توقيع الاتفاقيات بين دمشق وأنقرة، وكما توقعها المراقبون للشأن السورى، وفى القلب منهم ومعهم العديد من التيارات السياسية والشعبية ورجال المال والاقتصاد، فى عدم دوام تلك العلاقات طويلا، ولم يكتب لها الاستمرار طويلا، لتتكشف حقيقة ما خططت له تركيا على مدار أربع سنوات، وسعادة أردوغان بالرياح التى حملته إلى قلب سوريا مع اندلاع أولى الاحتجاجات فيما سمى بـ«الخراب العربى»، والتى خيّمت بظلالها السوداء على تدهور تلك العلاقات، ولاحت فى الأفق حقيقة وطبيعة أطماع العثمانلى التركى «أردوغان»، وبما شكل صدمة للنظام وللحكومة السورية على السواء، فيما توقعها الشعب السورى الذى كان يتوجس خيفة من تلك العلاقات المشبوهة إيمانا منه بأنها لن تدوم، ولن يكتب لها النجاح تحت أى ظرف من الظروف، فالتجارب مريرة معهم وعلى مدى تاريخهم فى علاقاتهم بأنقرة، ولتعيد تركيا مساوئها التاريخية بقطع مياه نهرى دجلة والفرات عن سوريا والعراق.

أردوغان ووفق مشروعه الخبيث اعتمد الكذب، فوجد أن انطلاق تلك الاحتجاجات أقصر طريق لتحقيق أحلامه بدعمها ورعايتها وتغذيتها، وعبر عنها علانية فى تصريحات نارية تجاه دمشق فى منتصف مارس ٢٠١١، ومستغلا ماجرى من احتجاجات وتوظيفها لمصالحه بتدخله السافر فى الشأن الداخلى السورى، ويتصرف وكأنه دولة عظمى يأمر فيستجاب ويلبى طلبه، وهو فى حقيقة الأمر مجرد أداة ووفق تعليمات أمريكية ينفذها، فيطالب الرئيس بشار بالرحيل عن سدة الحكم، وإعلان دعمه السريع «لمعارضة» لم تكن بعد قد تشكلت هويتها ولا أهدافها،

وإنما تبنى فيها مواقف «إخوان سوريا» سريعا ودعمها بكل قوة فى مرحلة اتسمت بالسيولة والفوضى.

لم يكن موقف أردوغان تجاه سوريا فقط، بل تجاه كل دول ما سموا «الربيع العربى» التى أصابها «فيروس» الفوضى والتدمير بأيدى شعوبها المغلوبة على أمرها فى مقابل أحلام وأوهام كالسراب، وكانت مصر على رأس تلك الدول المستهدفة، وفعل معها أردوغان ما فعل من مواقف معادية ولا زال يدعم جماعته من عصابة «الإخوان الإرهابية»، وفى ليبيا كشف عن وجه القبيح، وعن حقيقة أطماعه وأحلامه المريضة بدعمه لتلك الثورات «المعلبة والجاهزة» التدبير، وفق مشروع أكبر كان ومازال يستهدف «تقسيم» المنطقة العربية إلى دويلات وكانتونات تقوم على الطائفية والعصبية فى إطار ما سمى بـ«الشرق الأوسط الجديد» والمدبر من الصهيونية العالمية بتعاون أمريكى، والذى أسقطته مصر فى المنطقة بأكملها فيما تحاول تلك القوى الاستمرار فى مخططها عبر انتهاج أساليب ومخططات جديدة عبر إحداث خلل فى اقتصاديات دول المنطقة.

تفاصيل خيانة «أنقرة» للنظام والدولة

ظلت تركيا وعلى مدار الأزمة السورية فى دعمها لمشروع «الإطاحة» بنظام الأسد، والمسئولة عن معظم بل كل التدابير المتعلقة بتغذية العنف المسلح، والعنف المضاد عبر تبنيها حماية نظرية جديدة جاءت بعنوان سمى وقتئذ بـ«المعارضة المسلحة المعتدلة»، والترويج لها عبر وسائل الإعلام، وخاصة فيما كانت تقوم به «قناة الجزيرة» آنذاك فى استقبال ودعم وتشجيع ذلك المنهج التآمرى على الأنظمة العربية وإحداث حالة من تغييب الوعى لدى الرأى العام العربى فى المنطقة، بإضفاء بل وإعطاء الشرعية لتلك الكيانات الإرهابية المسلحة دون سند من القانون الدولى، لنظام سياسى لازال يحظى بالاعتراف الدولى من خلال مؤسساته فى مختلف المحافل الدولية، ونظام لم يسقط بعد بل يواجه كل المؤامرات لاختطاف الدولة والوطن السورى برغم التضييق الشديد عليه من قبل القوى الدولية التى تسعى ليس

إلى إسقاطه بكل السبل فقط، بل والعمل على إسقاط الدولة السورية وتقسيمها، وفقا لمصالح القوى الإقليمية والدولية المتصارعة على الأرض السورية.

ومع انتشار المصطلح الجديد «المعارضة المسلحة المعتدلة» عبر كافة وسائل الإعلام العربية والغربية، وبرغم احتضان تلك «المعارضة المسلحة» للعديد من الميليشيات والتنظيمات الإرهابية من مختلف الأطياف، سواء «القاعدة وداعش وجبهة النصرة»، وحمايتها ودعمها من قبل العديد من القوى المتصارعة على سوريا، وفى مواجهة دولة بكامل مؤسساتها ونظام قائم، والتسويق لتلك المعارضة المسلحة المخالفة لكل المعايير الدولية، فى إضفاء الشرعية لكل «معارضة مسلحة» فى أى دولة كانت على وجه الأرض فى أن من حقها أن «تنقلب» على النظام وتغيره بالقوة المسلحة، وهو ما لقى رفضا عربيا ودوليا محدودا فى بدايات الأزمة، وكان الرفض ممثلا فى كل من «روسيا ومصر وسوريا وسلطنة عمان»، واعتبارها أن كل من يحمل السلاح فى وجه الدولة «إرهابى» يجب مواجهته ومحاربته، وأن التغيير يجب أن يجرى وفق الأطر المتعارف عليها دوليا وعبر الانتخابات، ولتنتهى قصة وحكاية و«أكذوبة المعارضة المسلحة».

فيما سعت تركيا من جانبها فى تقديم كل وسائل الدعم السياسى والعسكرى المفتوح منذ بدايات الأزمة، وحمايتها لما سمى «بالجيش السورى الحر» ولجماعة إخوان سوريا فى مرحلة كان أردوغان يأمل فى انتظار تلقى المزيد من أخبار «الانشقاقات» داخل الجيش السورى، والتى لم تسفر سوى عن تسرب «أفراد وبعض من الرتب العسكرية» عديمة التأثير فى الجيش السورى، وليفشل أردوغان كما فشل معه «جماعة إخوان سوريا» فى إبقاء السيطرة على الكيان السياسى الممثل «بالمعارضة»، والذى لقى دعما كاملا على أراضيها، وتوظيفها فى تحقيق هدف تركيا الإستراتيجى فى فرض سيطرته إقليميا على المنطقة بوصفها «دولة قوية» منذ ٢٠١١، وحتى ٢٠١٧.

ماقام به أردوغان على مدار الأزمة السورية من رعايته «للإرهاب وتنظيماته»، وتقديم كافة أوجه الدعم العسكرى واللوجستى وتوفير الملاذ الآمن لهم فى تركيا، مما جعل الحسابات بين دمشق وأنقرة تدخل فى جملة من التعقيدات، نتيجة إصرار

النظام والحكومة السورية على استعادة معظم الأراضى السورية، حتى وصل الجيش السورى، وبدعم ومساندة موسكو عسكريا من تحرير معظم محافظات الأراضى السورية، والوصول إلى محافظة «إدلب» الأخيرة، وسعى النظام لإنهاء الصراع فى تلك المحافظة وسيطرة القوات النظامية عليها، وفق اتفاق «سوتشى» الذى عقد مؤخرا فى موسكو فى سبتمبر ٢٠٢١، وقبول أردوغان تحت الضغط الإقليمى والروسى خروج قوات أردوغان وميلشياته وتنظيماته الإرهابية من محافظة إدلب، وبسط سلطة النظام عليها وفق ترتيبات أمنية، وليحقق النظام السورى سيطرته على أكثر من ٩٠ ٪ من الأراضى السورية بعد حرب دامت عشر سنوات كاملة أكلت معها الأخضر واليابس وقبلهم البشر والحجر.

كانت خيارات دمشق واضحة فى مواجهة كل التنظيمات الإرهابية وميليشياتها المسلحة فى مختلف المناطق والمدن السورية، وفق سياسة «المصالحة» أو«الحصار حتى الموت»، وأصبحوا بين خيارين لا ثالث لهما إما «الموت» أو «الرحيل» لمن يرغب وعائلته إلى محافظة إدلب، سياسة استمرت على مدى تسع سنوات مضت من عمر الأزمة السورية وانتهت بتطهير كل المحافظات والمدن والقرى السورية من الخلايا والبؤر الإرهابية التى كانت تخدم المشروع العثمانى، وليصبح الجيش السورى بوصوله إلى «إدلب» فى المواجهه مع الجيش التركى على الحدود بين البلدين.

ومع إعلان كل من روسيا وإيران فى أعقاب اندلاع الأحداث فى سوريا دعمهما الكامل للنظام السورى بوصفه نظاما شرعيا، وبوصفها حقيقة أمام المجتمع الدولى الذى ظل يتعامل مع دمشق وفق قنوات دبلوماسية، ما جعل أردوغان يتراجع تحاشيا للصدام مع موسكو أو طهران، وهو الأمر الذى اعتبره أردوغان بتأكيده أن «التدخل التركى داخل الأراضى السورية من أجل إسقاط نظام الأسد غيرمطروح على الطاولة التركية إطلاقا» ولتتغير المعادلة التركية التى كانت تسعى لإسقاط النظام لاعتبارات حالت دون إمعان أردوغان فى رغبته التدخل عسكريا فى سوريا لإسقاط الأسد، وما يجرى حاليا من تدخل عسكرى تركى فى الشمال السورى اقتصرعلى الحدود بين البلدين، باحتلال شريط حدودى جاء وفق قواعد جديدة بين اللاعبين الدوليين،

ولم تكن مطروحة فى السابق، واخترعها النظام التركى بحجة حماية الأمن القومى لحدود تركيا حفظا لماء الوجه أمام الداخل التركى.

فشل حلم أردوغان .. وأعوام من العزلة والمذلة

مع فقدان تركيا الأمل فى تراجع النظام السورى عن عملياته العسكرية، أعلنت أنقرة فى ١٥ نوفمبر ٢٠١٢، اعترافها «بالائتلاف الوطنى لقوى الثورة السورية» وأنها الممثل الوحيد والشرعى للشعب السورى، فى الوقت الذى أشارت الأمم المتحدة فيه إلى أن تركيا أرسلت إلى سوريا مايقارب ٤٧ طنا من الأسلحة، ليرد وزير دفاعها، «عصمت يلماز» بأنها أسلحة خفيفة بهدف التدريب وليس القتال.

وفى عام ٢٠١٣، شهد تقلصا واضحا فى سيطرة تركيا شبه الكاملة على الاحتجاجات السورية، نتيجة فشل دور «جماعة إخوان سوريا» وبغبائهم فى إدارة الأزمة السورية، وانقسام المجتمع التركى حولها، مع تواصل حالة الاحتقان فى الشارع التركى والاحتدام بين الأتراك ومهاجمتهم اللاجئين السوريين فى بيوتهم ومحالهم التجارية، ومنددين بالسياسة التى تنتهجها الحكومة التركية مما شكل خطرا حقيقيا يهدد الاستقرار والأمن التركى.

ومنذ ذلك التاريخ سعى أردوغان إلى إنشاء «منطقة آمنة» ومحظورة الطيران، وبوصفها البديل الناجع لتحقيق أهدافه فى التوسع داخل الأراضى السورية، وهو ما لم تمكنه القوى الكبرى المتصارعة «روسيا وأمريكا» على مدار الأزمة ، كما فشل فى سعيه لاعتماده فكرة إنشاء تحالف دولى يقضى على نظام الأسد.

وفى ١٩ يناير عام ٢٠١٤، ظهر أول دليل ملموس على الدعم التركى لقوى المعارضة السورية المسلحة، ومع تطور الخلاف القائم بين مؤسسات الدولة التركية نتيجة النزاع القائم عبر إيقاف ٣ شاحنات محملة بالأسلحة كانت فى طريقها إلى سوريا، عبر مؤسسة «صادات» التابعة للمخابرات التركية، ليزداد الوضع سوءا فى الداخل التركى فى ظهور الخلاف على السطح بين القوى السياسية التركية وحزب العدالة والتنمية حول الأزمة السورية، وهو ذات المنهج المتبع، وما يفعله حاليا من

تدخل عسكرى سافر فى ليبيا بتوريد السلاح والمقاتلين من المرتزقة السوريين من مدينة «إدلب» إلى ميليشيات «طرابلس ومصراته» من جماعة إخوان ليبيا الإرهابية، وبرعاية كاملة من رئيس المجلس الرئاسى فى ليبيا السابق «فايز السراج» رفيق أردوغان الذى سلم «ليبيا» للغزو التركى لتحقيق أحلامة فى المنطقة.

وفى الفترة من عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦، ومع اشتداد الضغوط على دمشق من قبل التنظيمات الإرهابية واستيلائها على مساحات كبيرة من سوريا وتهديد للعاصمة دمشق مما شكل ضغطا من الشارع السورى على صاحب القرار، فكان طلب الحكومة السورية والنظام معا بدعوة «موسكو» رسميا إلى التدخل عسكريا فى سوريا وكانت بحق «قبلة الحياة» للسوريين وللنظام معا، نظرا لأن البديل كان مرعبا للجميع وللعديد من معظم دول المنطقة من تعرض سوريا لمخطط التقسيم الطائفى والمذهبى والعنصرى.

فى ٣٠ سبتمر ٢٠١٥ جاء انطلاق التدخل الروسى العسكرى إلى سوريا بناء على طلب، النظام السورى لتنقلب كل خطط أردوغان رأسا على عقب، ولتصبح أحلامه التى باءت بالفشل فى مهب الريح وفقدانه فرصة إسقاط النظام، ولتتعرض سياسة أردوغان لخطر الاحتدام السياسى مع روسيا فى أعقاب اختراق الطائرات الروسية أجواء تركيا فى ٥ أكتوبر ٢٠١٥، وإسقاط أنقرة طائرة حربية روسية ومصرع طاقمها فى الأجواء لتدخل تركيا فى أزمة مع موسكو لم تدم طويلا.

عام ٢٠١٥ كان بحق عام «العزلة» لأردوغان، وكان عام ٢٠١٦ عام «التنازل» عن أحلامه مؤقتا، ومن الإصرار التركى على إسقاط النظام وضرب قوات الحماية الكردية «قسد» فى سوريا إلى العجز عن تحقيق رغبته فى تشكيل أداة ضغط على القوى الدولية بإعاقة تحرك قوات الحماية الكردية، والتى لازالت تحظى برعاية أمريكية عسكرية وتدريبية فى مناطق نفوذها فى شمال سوريا وبسبب قدرة قوات الحماية الكردية السورية من القضاء على تنظيم داعش فى تلك المناطق، وإجبارها على الهروب منها أملا من الأكراد فى تحقيق مشروع الحكم الذاتى أو الإدارة المحلية للمناطق الكردية السورية وهو الأمر الذى رفضته دمشق وطالبت بضرورة الانضواء تحت مظلة الدولة السورية وتحت علم واحد وهو العلم السورى ليضم الجميع تحت

لوائه ومن خلال حوار ومباحثات بين الطرفين السورى والأكراد للوصول إلى حلول ترضى الطرفين للحفاظ على كيان الدولة السورية.

فيما تلاحق الخسائر الرئيس التركى رجب طيب أردوغان يوما بعد يوم، جراء سياساته العدائية التى تسعى للسطو على مقدرات الغير وإلحاق الضرر بدول الجوار، فأصبح أردوغان اليوم صفر اليدين، كما لم تفلح سياساته الابتزازية مع الاتحاد الأوروبى، ولن يشفع له استخدام الإرهاب والميليشيات المتطرفة فى سوريا وليبيا، حتى روسيا التى كانت بالأمس القريب أقرب حلفاء تركيا، استطاع أردوغان بسياساته الحمقاء أن يحولها إلى عدوه الأول بسبب أطماعه فى شمال سوريا، وتحديا للدب الروسى الداعم لحكومة دمشق فى عمليات مواجهة الإرهاب والميليشيات المسلحة، وأصبحت لقضية إدلب السورية الكلمة الفصل فى العلاقات بين موسكو وأنقرة.

الحقيقة التى ترصدها التقارير الغربية هى أن قرارات أردوغان ساهمت بقوة فى توسيع دائرة أعدائه، حتى أصبح بلا أصدقاء تقريبا، فيما عدا دول محدودة لا حول لها ولا قوة اليوم، مثل قطر وإيران، كما أنه فى الوقت الذى سار فيه أردوغان خلف أطماعه الاستعمارية، وسعى لتحقيق انتصار له فى طرابلس الليبية، كان الجيش الليبى له بالمرصاد، وتحولت أحلام أردوغان إلى كابوس فى ليبيا، ليتورط مجددا فى صراع خطير خرج بالفعل عن نطاق سيطرته، ولم يبق أمامه سوى الزج بمزيد من الميليشيات الإرهابية لإشعال الموقف فى ليبيا.

المثير للدهشة أن أردوغان تنصل من كل وعوده وشعاراته داخل تركيا قبل ٢٠٠١، وتحول من مبدأ «صفر مشاكل مع الجيران» إلى سياسة عدائية تجاه الجميع لم تبق صديقا لتركيا فى الشرق أو الغرب، وتحول الشعار إلى مصدر سخرية داخل الأوساط السياسية التركية التى تشهد تزايدا ملحوظا فى معسكر أعداء أنقرة، وفى الوقت الذى رفع فيه أردوغان الشعار واستكمله أحمد داوود أوغلو، خلال العام الأول لرئاسة حزب العدالة والتنمية، كان الهدف تمكين تركيا لتكون قوة دولية وتعزيز دورها كقطب إقليمى، وإقامة علاقات وثيقة مع الدول العربية المحيطة بها، إلا أن أطماع الرئيس التركى قلبت الأمور رأسا على عقب، وبعد عقدين تقريبا، كانت النتائج كارثية.

وكانت الهزيمة مذلة لتركيا فى كل من سوريا وليبيا معا بإشعالها الحروب مع جميع جيرانها، وإن لم تكن حروبا عسكرية مباشرة كما فى سوريا والعراق وليبيا، فهى حروب دبلوماسية ضد مصر واليونان والاتحاد الأوروبى وروسيا، وليجر أردوغان بلاده إلى حرب لا ترحم فى سوريا سواء بالعمليات العسكرية المباشرة أو من خلال تجنيد وتجهيز وتمويل الجماعات المسلحة والتشكيلات الإرهابية المتطرفة، وليفاجأ أردوغان بانتفاضة الجيش السورى لتحرير كامل التراب الوطنى، وليلقى هزائم مذلة فى إدلب وحلب، وسقوط القتلى بالعشرات من الجنود الأتراك والمئات من الميليشيات الإرهابية المسلحة.

وبالرغم من ذلك لم يتعلم أردوغان الدرس من مآزقه فى مستنقع سوريا، وكان همه الأول إصلاح صورته السياسية المكسورة داخل بلاده، فسعى لفتح جبهة حرب جديدة فى طرابلس الليبية، إلا أن الهزائم التى لقيتها الميليشيات الإرهابية المدعومة من أنقرة والقوات التركية فى ليبيا جاءت بنتائج عكسية، وأفسدت على المستثمرين الأتراك ما كانوا يتمتعون به داخل ليبيا قبل ٢٠١١، وبسبب السياسات الاستعمارية لتركيا فى ليبيا وسوريا، انقلب الرأى العام العربى على أردوغان، وخرجت الأصوات السياسية القوية فى تونس والجزائر تندد بأى محاولة لطعن شقيقتهم ليبيا فى الظهر بقوات أردوغان وميليشياته الإرهابية مجددا كما حدث فى ٢٠١١.

ولم يكتف أردوغان بحروبه العسكرية، فسعى للتحرش بدول شرق المتوسط، لاسيما قبرص واليونان، فى محاولة للسطو على الثروات النفطية الخاصة بالبلدين فى المنطقة، وأرسل فرقاطاته البحرية للتنقيب عن البترول، وهو ما أثار حفيظة دول الاتحاد الأوروبى ضد أردوغان الذى يسعى للاعتداء على حقوق بلدين أوروبيين كما سعى لابتزاز الغرب الأوروبى بقضية اللاجئين، وهو ما أثار الاتحاد الأوروبى ودوله ضده مجددا، مؤكدين أنه لم يعد فى أوروبا طاقة لاستيعاب تهديدات أردوغان وابتزازه باللاجئين.

والمؤكد خلال المرحلة المقبلة فقد بات جليا أن تركيا لن تعود للغرب مرة أخرى فى عهد أردوغان، فهى تتبع الآن سياسات عدوانية أحادية الجانب تثير الغضب الدولى وخصوصا أوروبا والناتو.، مما يضع تركيا فى عزلة حقيقية وقاسية فرضها أردوغان على بلاده.

المعارضة السورية زمن بشار .. تفصح عن نفسها

مع اندلاع الاحتجاجات فى سوريا منتصف مارس عام ٢٠١١، والتى انطلقت من مدينة «درعا» جنوب العاصمة دمشق، والتى «تبعد قرابة ١٠٠كم»، على خلفية الاستخدام المفرط للقوة من قبل الأجهزة الأمنية مع مجموعة من «أطفال» المدارس كتبوا على جدران المدارس مجموعة من الشعارات المتدولة فى بعض العواصم العربية خلال تلك الفترة العصيبة «الشعب يريد إسقاط النظام»، كمحاكاة منهم لما شاهدوه على شاشات التلفزة العربية من تغطيات محمومة لما سمى بـ«الربيع – أو الخراب العربى»، والذى حمل معه رياحا مسمومة أفسدت كل شىء فى المنطقة العربية، وما جرى ويجرى فيها من فوضى عارمة لا تبقى ولا تذر بدءا من مظاهرات فى «تونس ومصر وليبيا» فى موجتها الأولى، وطالت بعد ذلك «سوريا واليمن»، وقبلها العراق الذى خرج من السياق العربى إلى الحظيرة الإيرانية، ولازال منقسما ومفتتا حتى يومنا ٢٠٢٢/٢٠٢١ «رهينة» للمشروع الإيرانى، وللتنظيمات الإرهابية من القاعدة إلى داعش وما خلفته من عصابات إرهابية تمارس الإرهاب والقتل والاغتيالات حتى لايخرج العراق من كبوته.

جاء الاستخدام المفرط للقوة مع أطفال «مدارس» درعا ليثير حفيظة شيوخ القبائل والعشائر فى تلك المحافظة لتشتعل معها نار الغضب والكراهية فى «درعا» لتجاهل القيادة السياسية لما جرى من الاستخدام السيئ للعنف، ودون إرضاء لكبارشيوخ العشائر والقبائل خلال لقاء رئاسى معهم لم يسفر عنه شىء يشفى غليلهم، سوى بيان تقليدى لا يعبر عن حجم الأزمة، لتستعر نار الغضب والعنف بشكل موسع فى مواجهة العنف المضاد فى داخل العديد من الأحياء السورية، وبالحارات الدمشقية فى مظاهرات على مدار الساعة تندد بالنظام ومرددة الشعارات الداعية إلى رحيل النظام، ليتبدل الشعار التقليدى «الله سوريا بشار وبس» إلى «الله سوريا وحرية بس». ومع استمرار حالة الاحتقان فى الشارع السورى، وما يجرى فى دمشق وضواحيها،

جاء لقاء رئاسى آخر مع أعيان وكبار رجال الأعمال الدمشقيين وكبار المشايخ والعائلات، لتحذيرهم من مغبة ما يجرى فى العاصمة عبر تقديم أى دعم أومساندة أو التجاوب مع ما يجرى، وأن الدولة السورية لن تسمح بذلك، وإذا اقتضى الأمر سيتم «دك» العاصمة بالمدافع من أعلى «جبل قاسيون» حفاظا على الدولة، وذلك وفقا للكثير من الروايات المتداولة آنذاك بين العامة وبعض من مثقفيها، ولم تؤكدها أية مصادرأخرى رسمية أوغير رسمية، كما أن دمشق كانت من أكثر المدن تحفظا فى التفاعل مع احتجاجات ٢٠١١، وذلك على خلفية أنها المدينة التى تحكمها طبقة من رجال المال والأعمال ذات التأثير المالى الكبير، وبما يؤشر إلى تخوفهم على رأس مالهم وبالتالى ضعف مشاركتهم بل وتجاهلها لما كان يجرى، وتاريخيا كانت دمشق إزاء عمليات الإضطرابات خلال ما مرت بها سوريا من مراحل عديدة من عدم الاستقرار سواء من انقلابات وخلافة كانت دمشق تقف دوما على الحياد دون المشاركة فيها.

المظاهرات كانت تجرى فقط فى «الحارات» الدمشقية، وبعضا من المدن السورية، ولمدد زمنية بسيطة خوفا من الملاحقات الأمنية وعمليات الاعتقال، وسميت بالمظاهرات «الطيارة» نسبة إلى سرعة مدتها الزمنية وتصوير مشاهد منها، وبثها عبر قنوات «اليوتيوب» لتتلقفها القنوات الفضائية العربية، وتحديدا قناة «الجزيرة» القطرية، والتى كانت مكلفة رسميا بتأجيج نار الصراع المجتمعى والطبقى ليس فى سوريا فقط بل فى المنطقة العربية، وتأليب الشعوب على أنظمة الحكم العربية التى حملتها مسئولية كبيرة فيما وصلت إليه الأمور.

ومع استمرار تلك الاحتجاجات، ومتابعتها بشكل يومى فى تغطية أحداثها بشكل مستمر ومتقطع أحيانا نظرا للظروف الصعبة التى كانت تمر بها البلاد، كان واضحا للعيان أن تلك الاحتجاجات لم تتمكن، أو بالأحرى لم يسمح لها على الإطلاق بالخروج إلى الساحات والميادين الرئيسية فى العاصمة دمشق، أو فى أى مدينة سورية، ففى دمشق العاصمة كانت قد تحولت إلى ثكنة عسكرية أو محمية أمنية مكدسة بالعديد من الأجهزة الأمنية بكامل عدتها وعتادها، لتبدو وكأنك تسير فى محمية عسكرية لا يسمح لأحد بالاقتراب منها، أو كما كان يقول بعض الدمشقيين «إنه لايسمح حتى للطير أن يمر فوق سماء تلك الساحات والميادين».

الاحتجاجات والمظاهرات تتصاعد يوما بعد يوم فى امتدادها السريع فى دمشق، «كالنار فى الهشيم»، لتخرج تلك المظاهرات فى أيام محددة من الأسبوع نتيجة للتضييق الأمنى، فكانت تخرج أيام «الجمع» من كل أسبوع وعقب الصلاة باعتبارها المناسبة الوحيدة للتجمع فى ذلك اليوم وبأعداد كبيرة وفى مختلف المساجد الدمشقية، وليعلن المتظاهرون فى دمشق مؤازرتهم ومساندتهم لما جرى وكان يجرى فى مدينة «درعا»، حتى عمت معظم المحافظات السورية بالكامل فى كسر حقيقى لقاعدة «الخوف» التى عاشوا فيها لعقود طويلة.

الغضب العارم بات يجتاح معظم المدن، ومع سقوط المزيد من الضحايا والمصابين خلال تلك الأحداث، لتترافق معها عمليات اعتقال ممنهجة طالت الكثير من المواطنين السوريين فى ظل حالة الارتباك التى أصابت الدولة والاجهزة الأمنية، ونظرا لاستحالة التظاهر أو التجمع فى الساحات الكبرى كمقدمة للاعتصام بها، وممارسة ذات الفعاليات التى كانت تجرى فى عدد من العواصم العربية التى أصابها ذلك «الربيع المسموم»، فكانت الفرصة الوحيدة والمتاحة للراغبين فى الوصول إلى تلك الساحات، من خلال «صلاة الجمعة» من كل أسبوع لتمتلئ المساجد بمئات المصلين، فى جو يتسم بالترقب والحذر والتربص لردود أفعال المصلين داخل المساجد المحاصرة والمراقبة، من مختلف الأجهزة الأمنية لتلك المساجد.

وبحكم إقامتى فى منطقة «المزة» أحد الأحياء الراقية والقريبة من حى «كفر سوسة»، كنت أذهب لصلاة الجمعة بمسجد يقع بالقرب من بعض الأجهزة الأمنية بتلك المنطقة، جميع من فى المسجد يستمع للخطبة سواء فى داخله أو من خارج المسجد الذى يطل على الساحة «ميدان كفر سوسة»، الخطبة أسمعها من خارج المسجد كما سمعها كل المصلين واتسمت بقوة الخطاب، والحجج فى المطالبة بالحرية والعدالة، كنت أجلس أشاهد بأم عينى التى ترقب كل صغيرة وكبيرة فى الساحة المواجهة للمسجد، وما يدور حولها من مبان مرتفعة محيطة بالميدان يعتليها رجال الأجهزة الأمنية الملثمون مرتدين اللباس الأسود ومدججين بالأسلحة النارية المصوبة تجاه كل من يحاول الخروج عن القواعد الأمنية وعن القانون، وإلى أن يتم الانتهاء من الصلاة، ليجرى متابعة دقيقة لخروج المصلين فرادى فى صمت مطبق، وظلت تلك الحالة ممتدة ومستمرة على مدار الاحتجاجات فى مختلف المساجد، ولايجرؤ أحد مجرد التفكير فى التظاهر أو التحرك إلى أى مكان سواء أفرادا أو جماعات.

ويبقى المشهد فى العاصمة دمشق، طبيعيا طيلة أيام الإسبوع من حركة وعودة الحياة إلى طبيعتها، ومع حلول المساء يمارس الدمشقيون عاداتهم فى عمليات البيع والشراء والسهر والتوجه إلى المطاعم فى منطقة «دمشق القديمة»، باستثناء يومى «الخميس والجمعة»، لتتحول تلك الأماكن إلى مدينة أشباح فى مشهد عبثى يدعو للرثاء مما وصلت إليه الأمور، ولتختفى حركة الحياة يومى الخميس والجمعة إلى حياه مليئة بالكآبة والخوف من المجهول بشكل لافت للنظر، فيما حركة السيارات تكاد تكون شبه معطلة، مع تجاوز كل قواعد السير فى الطرق، التى لم يجرؤ أحد على اختراقها أو مخالفتها خوفا من القانون وليس إحتراما لقواعد المرور.

العديد من اللجان الإلكترونية فى الداخل السورى كانت تعمل على مدار الساعة فى مختلف المناطق، ومن خلال مجموعات عمل لمتابعة حركة الاحتجاجات فى العاصمة، لمعرفة حجم تلك المظاهرات وتقدير المشاركين فيها وما يحملونه من لافتات أو يطلقونه من شعارات تستهدف النظام السورى بأكمله وخطوط تحركاتها، وذلك عبر ما يردهم من أخبار بنوعية تلك المظاهرات، وحقيقة أماكن تحركاتها بكل دقة، فى محاولة لمحاصرة تلك التظاهرات والاحتجاجات والعمل على تعطيلها أو وأدها.

إحباط أكبر «مخطط» للاستيلاء على أهم ساحات دمشق

المتابعة الميدانية كانت هى المصدر الوحيد والموثق للأخبار، فى تلك الظروف الاستثنائية، للاطلاع على طبيعة حركة المظاهرات والاحتجاجات وكان أهمها على الإطلاق، وشكلت خطرا بالغا ومفصليا فى تاريخ سوريا لو قدر لتلك المظاهرات اختراق الدرع الأمنى العسكرى للبلوغ إلى أكبر ساحة فى دمشق «ساحة العباسيين»، المجاورة لـ«إستاد العباسيين الرياضى» بقلب العاصمة، أكبر إستاد فى دمشق يعادله «إستاد القاهرة» ومع التقيد بالبيانات الرسمية للدولة الصادرة على مدار الساعة حول طبيعة التظاهرات خلال اشتباكاتهم مع الأجهزة الأمنية، ونتيجة لارتفاع العنف والعنف المضاد بسقوط العديد من المصابين أو القتلى.

«ساحة العباسيين»، بوصفها المنطقة المركزية للدخول السريع والسهل إلى قلب العاصمة وداخل أحيائها الكبيرة، باعتبارها الأقرب فى الوقت ذاته إلى المناطق

الأكثر كثافة سكانية فى دمشق، وتقع خلفها مناطق «الزبلطانى وزملكا وحرستا وعين تيرما ودوما وعربين»، وهى المناطق الأشد تظاهرا وفقرا وكثافة سكانية.

تابعت عن قرب فى تلك الأثناء مايجرى فى «ساحة العباسيين»، وفى وجود زملاء لايتعدى عددهم أصابع «اليد الواحدة»، منهم من يمثل وكالة «أسوشيتيد برس» ووكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»، نتابع عن كثب ما يجرى داخل ساحة العباسيين، المكتظة بعشرات الباصات والمعدات والعتاد العسكرى والأجهزة الأمنية بالزى المدنى فى مواجهة مظاهرة ضخمة يتجاوز عددها الآلاف تتحرك من داخل الأحياء الشعبية منطلقة من «حرستا وعين ترما وزملكا وعربين» باتجاه ميدان العباسيين لدخوله والاستيلاء عليه.

المشهد فى ميدان العباسيين.. كان مغلقا بشكل كامل أمام حركة المركبات والأفراد، والتوقيت ملتهب فى ظل حالة شديدة من الارتباك سيطر الانفعال فيها على الأجهزة الأمنية، فيما كان الدخان الكثيف القادم من خلف إستاد العباسيين الرياضى يعبئ المكان، وكأنه يعبر عن صهيل خيل فى معركة حربية حامية الوطيس، ومع إغلاق تام لكل المحلات المطلة على الساحة أو حتى فى الشوارع الجانبية، كان يوما عصيبا، واللحظات طويلة واقتصرت الحركة فيها على بعض المواطنين المقيمين بمحيط الساحة، وإذا بأصوات قنابل الغاز تتصاعد مرة أخرى مصحوبة بالأدخنة السوداء لتملأ المكان وتذكم الأنوف وتدمى العيون، ووجود حشود كبيرة من الأجهزة الأمنية لإحباط محاولات اقتحام الساحة.

كنا نراقب تواتر الأخبار القادمة من داخل تلك المعركة التى لم نشاهد منها شيئا، سوى أصوات الطلقات النارية وقنابل الغاز التى تعلو فى سماء ساحة العباسيين حاملة معها كميات هائلة من الأدخنة السوداء، وأن أعداد المتظاهرين فاق خيال الأجهزة الأمنية فى إصرارهم على اقتحام الساحة، أو حتى فى أبسط الأحوال وأضعفها سعيهم إلى دخول «الإستاد الرياضى» المطل على الساحة، فيما كانت أجهزة الأمن تتعامل معهم بخراطيم المياه وإطلاق الأعيرة النارية فى الهواء لإرهاب المتظاهرين فى مشهد ساد فيه الارتباك الأمنى بشكل ملحوظ، وامتد لعدة ساعات لينتهى الموقف بإبعاد المتظاهرين إلى مسافات آمنة وإفشال مخطط المتظاهرين فى الاستيلاء على الميدان.

المناطق التى اندلعت منها الاحتجاجات تعد قريبة جدا، وتكاد تكون ملاصقة لبعض الأحياء والأسواق التجارية الدمشقية الشهيرة، فهى قريبة من حى «باب توما»، أحد الأحياء الدمشقية ذات الأغلبية المسيحية ويتميز بأسواقه المتعددة، ويجاوره أكبر سوق لتجارة الجملة ويسمى «سوق الهيل» وهو مجمع لكل أنواع الخضر واللحوم والحبوب، وقريب أيضا من حى «بغداد» وهو أحد الأحياء ذات الكثافة السكانية.

سقوط هيبة الدولة.. الفوضى والانفلات الأمنى

الأجواء فى العاصمة ملبدة بالخوف والتوتر والقلق من القادم المجهول، أجواء غابت معها «هيبة الدولة»، أو بمعنى أصح سقوط «هيبة الدولة» فى الشارع السورى، وليتمكن منطق «التجرؤ» الجاثم على النفوس من الانطلاق كالوحش الهائج لتسقط كل معاييرالنظام المتبعة فى الدولة، سواء فى عدم احترام المرور أو انتشار الجريمة بكل أنواعها وبصفة خاصة السرقة «سرقة المنازل» بشكل ملفت ومخيف فى الأحياء الراقية، وإهمال النظافة المعتادة، لتمتلئ الشوارع بأكياس القمامة فى كل مكان، وانتشار لعمليات الخطف طلبا للفدية، والتغول المرعب للباعة الجائلين من البلطجية وعشوائيتهم وسطوتهم وسيطرتهم بالقوة على كل أرصفة وسط المدينة، وأمام المحلات التجارية بفرش بضائعهم فى غياب الحسيب والرقيب، وبما يؤكد غياب القانون عن القيام بمهامه، ولتترك الأمور كلها لتصرفات البشر فيما بينهم بكامل أخطائهم لتسود الفوضى.

فى خضم تلك المخاطر والتى تزداد كل يوم، وتشكل ضغطا على النظام والدولة معا، ومن دعوات سريعة من قبل القوى الدولية والإقليمية تزامنت مع دعوات متكررة وصادرة من قبل بعض المثقفين والمستقلين والمفكرين بضرورة إجراء عقد اجتماع للتشاور حول ما تمر به سوريا للخروج من تلك الأزمة، وجاء تعليق الرئيس بشار، على المظاهرات التى انتشرت فى العديد من المحافظات، عبر «ثلاث» خطابات منذ بدء الاحتجاجات فى مارس ٢٠١١، والتى حسمت الجدل المثار حول موقع النظام فى «قصر الشعب»، والدعوات الأمريكية بضرورة رحيل بشار عن السلطة وفورا،

وهو ما نفاه الرئيس بشار صراحة فى خطابه الأخير، ولكل ما يشاع فى الإعلام حول سلطته ودوره فى إدارة الأزمة ليبدد كل أحلام وشكوك المشككين حول حقيقة وضعه السياسى كرئيس للدولة السورية.

الاجتماع الأول والأخير «لمعارضة الداخل» بدمشق

برغم قصر المسافة بين مقر اجتماع بعض «القوى المعارضة فى الداخل السورى» بفندق «سميراميس» المجاور لوزارة الداخلية بحى «المرجة» أو ساحة الشهداء، ومقر الحكم «قصر الشعب»، والمطل على تلال «جبل قاسيون»، والتى لاتتعدى الـ«٥» كم، إلا أنها كانت بعيدة عن النفوس والوجدان الشعبى والسياسى وتحمل فى ثنايها التاريخية الطويلة ما تخفيه من الأسرار الكثيرة حول أسباب الأزمة فى الشارع السورى.

الدعوات كانت متكررة، وصادرة عن قيام بعض «المثقفين والمفكرين»، بعقد «لقاء تشاورى»، وهو ما شكل مبعث شكوك لدى «مراسلى وكالات الأنباء»، فى أن يتم اللقاء أو حتى يسمح لهم من قبل السلطات الحكومية فى تلك الظروف الحرجة التى تمر بها البلاد، ومع إبلاغ كل مراسلى «وكالات الأنباء والصحف العربية والفضائيات العربية» عزم بعض الشخصيات لعقد اجتماع تشاورى، يضم معظم أطياف المجتمع السورى فى الداخل السورى فقط من «القوميين والاشتراكيين والشيوعيين والثوريين والسياسيين والمفكرين والمثقفين»، وعبر إعلان ضخم حمل اسم «الاجتماع الأول لقوى المعارضة السورية».

مصادر حكومية قالت، إنه تمت الموافقة لعدد ٢٠٠، من الشخصيات «المستقلة» والوطنية المعروفة، بعقد اجتماع تحت اسم «المبادرة الوطنية من أجل مستقبل سوريا»، وذلك بفندق «سميراميس» المواجه لوزارة الداخلية السورية، والتى شهدت عدة احتجاجات ومظاهرات على مقربة منها، بمسافة لا تتعدى عشرات الأمتار من «سوق الحميدية» وداخل الجامع الكبير «المسجد الأموى».

جرى الاجتماع ولمدة يوم واحد ٢٧ يونيو ٢٠١١، وبعد مرور ثلاثة أشهر من انطلاق الاحتجاجات السورية، وضم الاجتماع بعضا من شخصيات المعارضة، ومن المفكرين فى الداخل السورى، وعددهم وفق ما أعلن فى بداية الاجتماع «١٨٠»،

أبرزهم الراحل «ميشيل كيلو، ودكتور الاقتصاد عارف دليلة، وفايز سارة، والمحامى أنور البنى ولؤى حسين» وغيرهم، وهم لايمثلون كل المعارضة، وكان هناك بعض الأشخاص ممن أرادوا المشاركة فى الاجتماع إلا أن المنظمين رفضوا دخولهم بدعوى أنه اقتصر على الأسماء المعلنة، واعتبر هؤلاء وفقا لتصريحاتهم أمام مقر الاجتماع أنهم يمثلون «المعارضة الإيجابية» أى الموالين للنظام، ومع انضمام بعض الصحفيين السوريين والمفكرين والمثقفين إلى تلك المعارضة، فيما جرى الاجتماع فى حضور العديد من الصحفيين السوريين والمراسلين العرب دون مشاركة لأى رمز من «رموز السلطة».

فى داخل فندق «سميراميس» وبالقرب من إحدى القاعات المخصصة، والتى يبدو أنه تم اختيارها بعناية من حيث مساحتها الشديدة الضيق لذلك الاجتماع التشاورى، والتى لايمكن أن تستوعب ما أعلن عنه من أعداد تلك الشخصيات المعارضة وذلك فى إطار التضييق عليهم» وكان البعض منها معلوما للصحفيين فيما أغلبهم مجهولون بالنسبة للإعلام .

قرابة الساعتين انتظارا بسبب تأخر بدء الاجتماع ، المكان مكتظ بأعداد كبيرة لم تتحملها القاعة، وبالطبع سادها الهرج والتوتر والقلق والارتباك وسط التصريحات المتلاحقة من قبل الحاضرين لعدد من شبكات التلفزة المحلية، وكان الغالب عليها اعتراضهم على مصطلح «معارضة»، وتفضيل مصطلح «اجتماع تشاورى»، أى مجرد تشاور بين عدد من الشخصيات الوطنية، وأنه ليس مؤتمرا للمعارضة، فجاءت كلمة الناشط ومنظم اللقاء «لؤى حسين»، فى بداية الاجتماع، وحملت من المفردات الجديدة على الآذان السورية ومفاجئة لمعظم الحضور، أوضح فيها أن الاجتماع هو الأول الذى يعقد منذ عقود طويلة، وبشكل علنى، داعيا المشاركين إلى تحمل مسئولياتهم أمام الشعب السورى، ومؤكدا بقوله، : «إن الحاضرين هنا ليسوا مسلحين أو إرهابيين أو مخربين»، وأن «نظام الاستبداد لا بد من زواله وضرورة أن تسود المواطنة بين السوريين لتحقق المساواة فيما بينهم، وأن اللقاء محاولة لوضع آليات للانتقال إلى دولة ديمقراطية، واضعا تصورا لإنهاء حالة الاستبداد والانتقال السلمى إلى دولة العدالة».

وقال إن المشاركين لن يدافعوا عن أنفسهم أمام اتهامات السلطة، أو أمام اتهام من يقول إنهم يساومون على دماء الشهداء، ولن يكونوا حسب «لؤى حسين»، إلا أمام

شعبهم وضميرهم، محذرا من احتمال أن يكون فى «الغد» انهيار للنظام السياسي، تلك كانت آمال المعارضة فيما انحصرت آمال «الموالين» للنظام فى مصطلح واحد فى كلمة «خلصت وعم تخلص»، أى أن الأزمة فى سبيلها إلى الانتهاء، فلا آمال المعارضة تحققت ولا أحلام الموالين انتهت، وهو ما حدا «بلؤى حسين» بالقول علينا أن نحافظ على «بنية الدولة»، وأن الحراك الذى يسود سوريا منذ أشهر ليس صراعا على السلطة وأن السلطة تعاملت معه بشكل يعاكس فعل التطور والتاريخ.

«ميشيل كيلو»، معارض مسيحى، حذر من جانبه من الاستمرار فى اعتماد الحل الأمنى لمواجهة الأزمة التى تمر بها سوريا.. وقال، : إن هذا الحل «يؤدى إلى تدمير سوريا»، وكان الدكتور «عارف دليلة» وهو أستاذ اقتصاد فى جامعة دمشق ويعد أحد أقطاب المعارضة السورية، «تعرض للسجن لأكثر من مرة»، كما أن «لؤى حسين» كان ضمن أربعة نشطاء التقوا بمستشارالرئيس الأسد قبل شهرين من انعقاد «مؤتمر قوى المعارضة»، لدراسة الحوار الوطنى، وخرجوا بعد الاجتماع للقول إنه «لا إمكانية لإجراء أى حوار والمتظاهرون يقتلون، وقوات الأمن تعتقل وتعذب السوريين بالآلاف».

المشهد كان غريبا على جميع من قام بتغطية ذلك الحدث التاريخى والصحفى الفريد، وقد تملكت الدهشة والصدمة والارتباك الجميع من جرأة الحدث فى حد ذاته، فيما كانت الابتسامة مرتسمة على بعض المشاركين والمشاركات، حيث عبرت إحداهن ممن تؤيد القوى المعارضة، فى تصريح لها..طالبت فيه الأجهزة الأمنية أن تفصل بين المظاهرات المعارضة للنظام، والمظاهرات المؤيدة له، وأن تتعامل معهما بتوجيه الابتسامات لهما.

حقيقة الأمر أن الاجتماع تناول وبشكل معلن وواضح لا لبس فيه، اتهامات صريحة للنظام وتوصيفها للحكم بأنه مستبد، وضرورة زواله تحقيقا للمواطنة والمساواة والانتقال السلمى للسلطة إلى دولة العدالة، فيما سارع الصحفيون على الفور ببث كل ما دار فى الاجتماع مباشرة.

على الجانب الآخر من المشهد القريب من الاجتماع، قامت مجموعة من «المؤيدين» للنظام بالوقوف أمام «الفندق»، حاملين اللافتات ومرددين الشعارات التى تتهم من بالداخل بالخيانة، ضاربين بالدفوف وعبر مكبرات الصوت منددين بالاجتماع

والمشاركين والقائمين عليه لفترة زمنية لم تستمر طويلا، وفجأة إذا بهم ذهبوا أدراج الرياح، دون أن ندرى من أين أتوا ولماذا ومن أين ذهبوا وكيف ذهبوا ومن أمرهم بمغادرة المكان؟!!!

النظام من جانبه وبذكاء، رأى استثمار ذلك الحدث الأول فى سوريا، سياسيا ودعائيا لصالحه، خاصة أنه أول اجتماع يعقد للمعارضة فى قلب دمشق منذ أكثر من أربعة عقود، وبما يعد رسالة مباشرة للخارج بتشجيع النظام على الحوار الوطنى، على أمل أن تشكل نقاطا إيجابية فى ظل ممارسة الضغوط الدولية والإعلامية على النظام، وبصرف النظر عن دوافع ونوايا الداعين والمبادرين إلى الاجتماع، فإن القائمين على الدعوة لم يحصلوا أو بالأحرى لم يطلبوا من السلطات المعنية موافقة مسبقة بعقد هذا اللقاء بالرغم من أنه لم يكن صعبا على السلطات السورية منع انعقاده.

اللقاء أثار جدلا واسعا وحاميا فى مختلف الأوساط السياسية والشعبية والثقافية السورية، لينقسم الجميع ما بين مؤيد ومعارض لذلك اللقاء سواء فى الداخل السورى أو خارجه، خاصة أن البيان الختامى خلا من المطالبة الصريحة بإسقاط النظام أو حتى تغييره، وشكل صفعة سياسية قوية لأعداء النظام حتى أن البعض شكك بنوايا وأهداف الداعين لهذا اللقاء، والبعض الآخر اعتبر مجرد انعقاده فى هذا الظرف وبالطريقة التى عقد بها هو لتجميل صورة نظام مأزوم والتفافا على المطالب الأساسية للشارع السورى، فيما رأى البعض الآخر أن السلطة أرادت من هذا اللقاء شق صفوف المعارضة وتشتيتها.

البيان الختامى للاجتماع التشاورى

تعهد المشاركون فى الاجتماع التشاورى لشخصيات معارضة والذى اختتم يوم الإثنين الموافق ٢٧ يونيو ٢٠١١، فى العاصمة السورية دمشق، عبر إطلاقهم وثيقة بعنوان «عهد»، تعهدوا فيها بالبقاء «جزء من انتفاضة الشعب السلمية فى سبيل الحرية والديموقراطية والتعددية تؤسس لدولة ديموقراطية مدنية بصورة سلمية».

وأعرب المشاركون عن رفضهم «اللجوء إلى الخيار الآمنى لحل الأزمة السياسية البنيوية العميقة التى تعانى منها سوريا» وإدانتهم لأى «خطاب وسلوك يفرق بين السوريين على أساس طائفى أو مذهبى أو عرقى»، ورفضهم لأى «دعوة للتدويل أو

التدخل الخارجى فى شؤون سوريا»، وتغليب «مصلحة الوطن وحرية المواطن على كل مصلحة أخرى كى نتركه لنا وللاجيال القادمة وطنا حرا وديموقراطيا وآمنا وموحدا شعبا وارضا».

خارطة طريق «مثيرة للجدل» لحل الأزمة

استجابة لضغط الشارع السورى، وللضغط الدولى والإقليمى على النظام، ارتفع سقف مطالب المتظاهرين والقوى السياسية السورية الأخرى، بضرورة التغيير وبسرعة ليس فقط تغيير المادة «الثامنة» من الدستور المتعلقة بأن «حزب البعث قائد الدولة والمجتمع»، والمادة «الثالثة» المتعلقة «بدين رئيس الدولة، والفقه الإسلامى مصدر وأساس للتشريع»، والمطالبة بدستور وطنى جديد مدنى عصرى، وتأييد مشروع الحوار الوطنى شريطة أن يفضى الحوار إلى إنهاء حالة الاستبداد القائمة وتداول السلطة، والانتقال بسوريا إلى جمهورية جديدة لا مكان فيها للاستبداد والقمع.

صحيفة «الجارديان» البريطانية، من جانبها كشفت فى تقرير لها أعده محرر شئون الشرق الأوسط «إيان بلاك» فى عدد يوم الجمعة ١ يوليو، والذى جاء متزامنا وسط الشكوك بمواقف المجتمع الدولى من النظام السوري، وتحت عنوان «الولايات المتحدة تضغط من أجل حوار المعارضة مع الأسد»، بأن هناك بعض الأسرار والألغاز التى أحاطت باجتماع «فندق سميراميس»، وهو ما سمته بخارطة طريق للإصلاح مثيرة للجدل.

ووفقا لهذه الخارطة، قالت الصحيفة: إن بشار الأسد سيبقى فى السلطة فى الوقت الحالى، وسيشرف على انتقال سلمى وآمن إلى الديمقراطية المدنية وأن الوثيقة موقعة من قبل «لؤى حسين ومعن عبد السلام» وهما من أبرز الداعين للقاء بوصفهما فى مجموعة تسمى لجنة العمل الوطنية، فيما اعتبر بعض الفرقاء أن «لؤى حسين» أحد الموالين للنظام فى «ثوب» المعارض الشرس.

ومع الأحداث المتلاحقة والمتسارعة سواء على صعيد اتساع نطاق المظاهرات والاحتجاجات وارتفاع سقف المطالب يوما بعد يوم، ومع الضخ الإعلامى عربيا وغربيا وخاصة قناة «الجزيرة» القطرية، والتى كانت تبث مباشرة على مدار

الساعة، فيديوهات للعديد من المظاهرات من مختلف المدن السورية عبر مراسليها أو من خلال فيديوهات يتم إرسالها بالبث المباشرعبر «سكاى بى»، فى الوقت الذى كان يسمح فيه للمظاهرات المؤيدة بحرية التظاهر فى الشوارع والساحات، حيث توجهت إحدى التظاهرات المؤيدة بالهجوم على «مكتب» قناة الجزيرة الكائن على «أوتستراد» المزة وتهشيمه وإتلافه بالكامل، والمطالبة بإغلاقه وحرمان مراسلها أنذاك فى دمشق الزميل «عبدالحميد توفيق» من العمل أو التصريح للقناة بمعاودة نشاطها من قبل السلطات السورية.

«البعث قائدا للدولة والمجتمع»

فى ١٠ يوليو عام ٢٠١١، أعلنت السلطات السورية عن تحديد موعد لانعقاد اللقاء التشاورى الذى دعت له «هيئة الحوار الوطنى»، لبحث التعديلات الدستورية لا سيما «المادة الثامنة» منه، والتى تتضمن «قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع»، ومناقشة قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام، وذلك عبر بيان الهيئة المسئولة عن الحوار وتأكيدها أنه لا بديل عن المعالجة السياسية بأبعادها المختلفة، وفتح الباب واسعا أمام جميع السوريين فى بناء مجتمع ديمقراطى تعددى، وهو ما اعتبره «اتحاد تنسيقات الثورة السورية» المعارض محاولة «إضفاء الشرعية» على النظام، ومنددا فى الوقت ذاته بمؤتمر «قوى معارضة سورية» عقد اجتماعه فى إسطنبول بتركيا وضم ١٥٠ شابا.

ومع ضغط الشارع السورى، كان لا بد من إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية لتهدئة الشارع، ومنها تصريحات المتحدثة الصحفية للرئاسة السورية بثينة شعبان عن صدور قرارات تلبى مطالب الشارع السورى أبرزها إلغاء المادة الثامنة من الدستور والمتعلقة بـ«البعث قائدا للمجتمع والدولة»، وليخرج نائب الرئيس السورى فاروق الشرع عقب ذلك فى تصريح مذاع على شبكات الإذاعة والتلفزة السورية بقوله «إن الشعب على موعد أخبار ستسعد الشعب السورى» ودون أية تفاصيل، ولتصدر بعدها بفترة، عدة قرارات منها إلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح بعض المعتقلين، وإصدار قانون يسمح للمتظاهرين بالتظاهر فى إطار ضوابط قانونية، إلا أن المتظاهرين لم يجدوا هذه الإصلاحات كافية، وارتأوا أن مواصلة المظاهرات سيكون فى صالحهم

فى ظل تهاوى رؤوس الأنظمة الأخرى، فيما الأحداث لم تجر وفقا للمأمول منها لارتفاع سقف المطالب لتتحول الاحتجاجات الشعبية إلى «صدام مسلح»، والاتجاه بالبلاد إلى «حرب أهلية» داخلية والتى احترقت بلهيبها على مدى عشر سنوات متواصلة دون ظهور حلول لها فى الأمد القريب.

اختفاء معارضة «الخارج» وتآكلها داخليا

حقيقة الأمر أن المعارضة السورية لم تتمكن بمختلف أطيافها وتوجهاتها وأجنداتها المتعددة، وعلى مدى عمر الأزمة السورية من إفراز شخصية وطنية معارضة تحفظ للسوريين وحدتهم ووطنهم وأرضهم، فكان القاسم المشترك فيما بينهم تبادل الاتهامات بالعمالة، وعاشت تلك المعارضة بمختلف أطيافها وأجنداتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية دون أن يربطها هدف إستراتيجى واحد جامع لوحدة السوريين، ومانع لأى فرقة بينهم، ودون أن يعنيهم حقيقة ما وصل إليه الأمر من تدمير الدولة، وتلويث ترابها بقوى الاحتلال الأجنبى «التركى والأمريكى»، والذى سيطر على أجزاء من الوطن سواء فى شمال سوريا «إدلب وبعض المناطق بريف محافظات حلب وحماه واللاذقية»، أو فى «البادية السورية» على الحدود السورية العراقية فى منطقة «التنف»، والتى تبعد عن دمشق قرابة ٤٥٠ كم، وتقع تحت سيطرة القوات الأمريكية.

وبدت الحقيقة بشكل جلى من خلال مؤتمر «أصدقاء سوريا»، والتى وصل عددها إلى ١٦٠ دولة، والذى كان داعما ومساندا للمعارضة السورية فى الخارج لفترة لم تدم طويلا بسبب اكتشافها أن رموز المعارضة السورية فى الخارج لم تكن لها حاضنة شعبية فى الداخل السورى، وعدم قدرتها حتى على التواصل مع معارضة الداخل، مما أفقد تلك المعارضة المشتتة من اكتساب احترام المجتمع الدولى، بسبب شدة ضعفها وتشرذمها، كما لم تسفر المعارضة فى الوقت ذاته عن شخصية واحدة على مدار الأزمة استطاعت أن تكون محور ومحل اهتمام القوى الدولية، مما جعل ما يسمى بـ«أصدقاء سوريا» يتسربون دولة وراء الأخرى، ليتحلل هؤلاء الأصدقاء ويختفون من الوجود، لتجد المعارضة نفسها عارية تماما من ذلك الدعم الأوروبى إلا فى أطار الاحتواء فقط، وظلت رهينة أجندات قوى إقليمية ودولية لكل فريق حسب

إقامته، فهناك فريق لندن، وفريق الدوحة، وفريق تركيا، وفريق روسيا، وفريق أوروبا، وفريق الرياض وفريق أمريكا، لتتآكل تلك المعارضة بين الرفض، وتوزيع الاتهامات المتبادلة فيما بينهم حول مدى ولاءاتهم وارتباطهم بمصالحهم ومصالح الدول اللاعبة والمتصارعة فى الأزمة السورية .

أيضا المعارضة السورية شهدت على مدار الأزمة تغييرات وتبديلات بين رموزها، فمنهم من ذهب طى النسيان، واكتفى بما تحصل عليه من فرص إعلامية ومالية، ومنهم من وقع فى فخ الاستقالات غير المبررة، فتارة تزعم إحداهن أنه طلب منها القبول بالأسد وإلا فلا مكان لكم، وهو ما أكدته عضو المعارضة المستقيلة «سهير الأتاسى»، فى تصريحات صحفية، «إن المجتمع الدولى يضغط على المعارضة للقبول ببقاء الأسد بحجّة الواقعية السياسية، وسيطرة الروس على الملف السورى»، وأن الخلاف بين الدول حاليا أصبح حول فترة «بقاء الأسد» وإمكانية ترشحه للرئاسة مجددا، وصلاحياته إن بقى رئيسا، وليس رحيله».

ومنهم من قدم استقالات من قبل الهيئة العليا للمفاوضات «مجموعة الرياض» وعلى رأسهم «رياض حجاب» المنسق العام، والتى تشير التقارير الصحفية إلى أنه تحصل على٥٠ مليون دولار مقابل انشقاقه عن النظام السورى، فيما اعتبرت «موسكو» استقالة شخصيات متشددة بالمعارضة السورية ستساعد فى توحيد المعارضة فى الداخل والخارج .

ونتيجة للمتغيرات الجديدة على أرض الواقع فى إحراز القوات الحكومية السورية سلسلة من الانتصارات على «دواعش العصر»، فى مختلف المواقع وإرغامها على الرحيل قسرا بعد معارك دامية، أسهمت فيها قوى الإرهاب العالمى بخطتها المحكمة فى تدمير كل ما هو قائم قبيل رحيلها من آخر المعاقل بجنوب دمشق سواء فى منطقة «الحجر الأسود وداريا ومخيم اليرموك وحى التضامن».

فيما نجحت المعارضة من جانبها بإخفاقاتها ومواقفها المرتبكة الرافضة، فى إعطاء مساحة جديدة من الثقة والقوة للدولة السورية لمواجهة كل من يرفع السلاح فى وجه الدولة، مما سبب لتلك المعارضة حالة من الانهيار والارتباك والضعف بتغيير مواقفها بإرغامها على القبول ببقاء «الأسد» فى السلطة بوصفه توجها دوليا، ولو إلى حين، خاصة مع تزامن الطرح الروسى بأن على الجميع القبول بما أعلنه مؤتمر «سوتشى» وأنه لن يتعرض للرئيس بشار الأسد.

وظل السؤال الحائر أين المعارضة السورية من كل تلك التطورات والأحداث؟، بعد تلاشى الكثير من الزخم المترافق معها لتصل إلى مستويات متدنية فى تعامل المجتمع الدولى معها بوصفها معارضة غير مؤثرة سواء دوليا أوعربيا، وغيابها عن الأهداف الحقيقية التى تحفظ للوطن أمنه واستقراره وسيادته على أرضه، تلك حقيقة أكدتها الكثير من التقارير السياسية والصحفية والإخبارية، والتى رصدت وبشكل دقيق أفعال وتصرفات وتصريحات مسئوليها المتحولين والمتغيرين بشكل دائم وفقا للقوى الداعمه لها معنويا وماديا ولوجستيا، وبما يؤكد أن الجامع المشترك بينها، هو الاختلافات والتناقضات، وتبادل الاتهامات والتخوين فيما بينها، وعدم تمكنها برغم انضوائها جميعا تحت مسمى «الائتلاف السورى» من حشد حتى ظهير شعبى لها فى الداخل السورى الذى يعانى الأمرين من جراء نزيف الدم المسال على مدار الأزمة دون أن تحقق أية مكاسب تصب فى صالح الدولة والشعب السورى.

* * *

رسائل الود بين «حافظ وصدام»

علاقات سوريا بمحيطها الجغرافى، كثيرة ومتعددة ومعقدة ومرتبكة، وأصيبت بإخفاقات وعقبات أثرت فيها وتأثرت بها برغم تمسكها بقواعد أيديولوجية وفكرية وثقافية وتاريخية، كان أبرزها وأهمها ما شهدته علاقات بغداد ودمشق من اتصال وانفصام صعودا وهبوطا على مدى تاريخهما، ففى تسعينيات القرن الماضى شهدت علاقات دمشق وبغداد خصوصية فريدة فى طبيعة تقلبها وصراعها الدائم على زعامة المنطقة بحكم البعد الجغرافى والفكرى بين جناحى «حزب البعث» برغم وحدة وأيديولوجية وفلسفة فكر «البعث» الحاكم فى البلدين، وعوضا أن يكون عامل توحد يجمع أكثر مما يفرق بينهما، مما ساهم فى الدخول إلى مزيد من مراحل التصدع والريبة لتقطع العلاقات بين البلدين بشكل نهائى منذ سبعينيات القرن الماضى، والتى استمرت على مدى ٢٠ عاما متصلة مما انعكس سلبا على أمن واستقرار المنطقة وشعوبها.

محطات جوهرية فى الصراع بين سوريا والعراق

حقيقة الصراع بين دمشق وبغداد جاءت على خلفية العلاقة المعقدة والمتداخلة بين حافظ الأسد وصدام حسين، وبسبب عوامل حزبية وطائفية وأيديولوجية وجغرافية، وتنافسية أيضا على زعامة الإقليم، انطلاقا من الترابط المصيرى بين بغداد ودمشق فـ«حزب البعث» الذى وصل إلى السلطة فى سوريا مارس ١٩٦٣، وفقدها فى بغداد نهاية ذلك العام عقب تغيير الحكم فى سوريا عام «١٩٦٦»، ليعود «البعث» من جديد إلى سدة العراق بعد سنتين، وفى دمشق حسمها الأسد بالصراع على السلطة ١٩٧٠، فيما سمى بالحركة التصحيحية.

محاولات عدة جرت للمصالحة بين نظامى «البعث»، أبرزها مساهمة العراق فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، لكن سرعان ما عادت العلاقة إلى التدهور، وكان صدام «يحلق» بجناح الرئيس أحمد حسن البكر، وحافظ الأسد يعزز موقعه فى دمشق وفى لبنان

عام ١٩٧٦، وفى مرحلة خطيرة ترافقت معها المفاوضات المصرية – الإسرائيلية، وبزوغ معالم «الثورة الإيرانية»، بما ساهم فى قيام بغداد ودمشق فى التوقيع على «ميثاق العمل الوطنى» من قبل أحمد حسن البكر وحافظ الأسد فى أكتوبر ١٩٧٨، وليتوَّج هذا بـ«دولة الاتحاد» والتى لم تدم طويلا من بدايات عام ١٩٧٩، وقبيل اندلاع «الثورة» فى إيران بإسبوعين.

كان هناك من الشخصيات المعارضة التى لم ترق لها فكرة «الاتحاد» وتطمح للوصول إلى السلطة، فكان صدام حسين فى بغداد ورفعت الأسد شقيق حافظ الأسد فى دمشق، وتمكن حافظ من ضبط شقيقه، فيما انقلب صدام على أحمد حسن البكر، متهما حافظ الأسد غريمة ومنافسة بـ«التآمر»، وأمر صدام بإعدام «المتحمسين» للوحدة، ليصل إلى قمة السلطة فى العراق فى يوليو ١٩٧٩، فيما سعى الأسد إلى تعزيز «الجبهة الجنوبية» مع إسرائيل، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد، وترافق معه تحصين صدام حسين لـ«البوابة الشرقية» مع إيران، ومع بدء الحرب العراقية – الإيرانية، وقف حافظ الأسد ضد عدوه صدام، لتدخل العلاقات السورية العراقية فى نفق مظلم لم تر من بعده النور، لتعلن بغداد قطع علاقاتها مع دمشق فى أكتوبر ١٩٨٠ مع دعم «إخوان سوريا» فى مقابل إغلاق دمشق «المنغمسة» فى لبنان حدودها مع العراق فى ١٩٨٢، وقطع أنبوب النفط العراقى الواصل إلى سوريا من البحر المتوسط، وقامت طهران من جانبها بتعويض دمشق بنفطها عوضا عن النفط العراقى .

وفى نوفمبر عام ١٩٧٠، اعتبرت «بغداد» ثورة «التصحيح» التى قادها حافظ الأسد فى سوريا انقلابا، بتحكمه فى زمام أمور الحكم، وليدخل البلدان فى حروب إعلامية واتهامات قاسية متبادلة استهدفت التشكيك فى القيادات البعثية، لتتحول العلاقات إلى حالة انعدام الثقة بين «صدام والأسد» على حساب مصالح الشعبين فى البلدين.

ومع حرب أكتوبر١٩٧٣، تراجع التوتر فى العلاقات لمشاركة العراق بقوات عسكرية على الحدود السورية فى إطار دعم سوريا أثناء حرب التحرير، إلا أن الأمور لم تدم طويلا، وتتحول إلى التشكيك والمواجهه السياسية والإعلامية عقب قبول دمشق قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر١٩٧٣، وانضمامها إلى مصر فى قبول الوساطة الأمريكية، لتبدأ حرب جديدة من قبل النظام العراقى على موقف «حزب البعث» السورى وهجوم على الأنظمة العربية التى تقبل بمبدأ

التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، وعوده التقارب بين البلدين مرة أخرى فى شكل مصالحة فى أعقاب توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» ١٩٧٨، ومبادرة السلام المصرية، بهدف تكوين جبهة معارضة موحدة ضد «كامب ديفيد» وإحياء «جبهة الصمود والتصدى» وتوقيع «وثيقة بغداد» كميثاق للعمل العربى المشترك فى «بغداد» فى مواجهه اتفاقية «كامب ديفيد» ١٧ سبتمبر ١٩٧٨.

الغريب فى الأمر أن «وثيقة بغداد»، نصت على الوحدة الكاملة بين البلدين، وتجاوز العراق فى انتقاداته للدور السورى فى لبنان، واعتبار الصراع العربى الإسرائيلى له الأولوية فى العمل المشترك، لتدخل الأزمة بين سوريا والعراق فى قمتها عقب دخول القوات السورية إلى لبنان زمن «الحرب الأهلية اللبنانية»، ورأت بغداد أن ذلك سيزيد من نفوذ الدور السورى وجناحه «حزب البعث» فى المنطقة العربية، مما ينعكس سلبا على تقليص للدور العراقى، وهو ما جعل بغداد تتخذ موقفا متشددا من التدخل العسكرى السورى فى لبنان والمطالبة بطرد سوريا من الجامعة العربية، بل وحشد العراق لقواته على الحدود مع سوريا، ووافق العراق على قرار «قمة مصغرة» عقدت فى الرياض فى أكتوبر ١٩٧٦، بإنشاء قوة ردع عربية بغرض تحقيق السلام فى لبنان، مع استمرار القطيعة بين البلدين وتبادل الاتهامات عبر الحملات الإعلامية بين البلدين.

فى عام ١٩٧٩ انتخب صدام حسين رئيسا للعراق، عقب استقالة الرئيس أحمد حسن البكر من جميع مناصبه، وكشف صدام عن مؤامرة انقلاب ضده خطط لها فى سوريا وفقا «لرؤية صدام»، وقادها خمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للبعث العراقى، متهما دمشق وحزب البعث الحاكم فى سوريا بتدبيره، وهو ما أدى إلى اشتعال المواجهه بين البلدين.

فى ٢٢ سبتمبر١٩٨٠، ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، تجدد التوتر من جديد فى علاقات دمشق وبغداد بسبب معارضة سوريا للحرب ورؤيتها أن العراق مسئول عن تدهور الأوضاع العربية بشنه الحرب على «بلد كان يمكن أن يكون رديفا للقدرة العربية» من وجهه النظر السورية، وتزامن ذلك مع توثيق دمشق لعلاقتها مع طهران «كوسيط» للتعامل مع دول الخليج، وتحقيق مصلحة كونها طرفا محايدا

يتمتع بقدرة على القيام بدورالوساطة بهدف إبعاد «إيران» عن التدخل فى شئون دول الخليج، وأن تستفيد دمشق من ناحية أخرى من المساعدات الاقتصادية، التى تتحصل عليها من إيران ودول الخليج معا على حساب العراق، وهو الأمر الذى استدعى رفض بغداد مجددا للدورالسورى فى لبنان، وقدمت دعما لعناصر المعارضة السورية والوقوف إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية المناوئة لدمشق، ودعم القوى «المارونية» فى لبنان الرافضة للوجود السورى بالسلاح والمال، كما دعمت حكومة «ميشيل عون» العسكرية والمناهضة للحكومة اللبنانية الشرعية والوجود السورى سياسيا وعسكريا فى أعقاب توقف الحرب العراقية الإيرانية.

فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠، أعلنت سوريا موقفها المعارض لغزو العراق للكويت، وانضمت إلى التحالف الدولى بمشاركة «فرقة مدرعة» لتحرير الكويت، وظلت العلاقات السورية العراقية فى توتر كامل وقطيعة دائمة حتى عام ١٩٩٧.

«النفط مقابل الغذاء».. انفتاح دمشق على بغداد

فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦، بات هدف حافظ الأسد «وقف إسقاط النظام العراقى» عبر فتح الحدود المغلقة بين البلدين منذ ٢٠ عاما، بعدما كان يسعى لـ«إسقاطه»، وبرغم عدم ارتياح الأسد لتسمية «صدام» طارق عزيز كمسئول عن تطوير العلاقات بين بغداد ودمشق، إلا أن طارق عزيز أجرى العديد من جولات المباحثات فى دمشق نوفمبر ١٩٩٧، كما أجرى وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف مباحثات مماثلة فى فبراير ١٩٩٨، واستقبال الأسد لكافة كبار المسؤولين والمبعوثين العراقيين.

وتشير أوراق الراحل عبد الحليم خدام نائب الرئيس حافظ الأسد «المسربة»، والتى أخذها معه إلى باريس عام ٢٠٠٥ عقب انشقاقه عن نظام بشار الأسد إلى أن هناك اختلاف حول من بدأ مبادرة الاتصال بالآخر. فخدام يقول إن صدام كسر الجليد فى أغسطس ١٩٩٥، وإن الأسد قابل ذلك بـ«شكوك» فى ضوء تجارب الماضى ودور صدام فى إحباط «ميثاق العمل» فى ١٩٧٩، ورغم ذلك قرر الأسد المضى فى فتح الحوار، وأخضع رفيقه «صدام» لاختبارات قبل طى صفحة «القطيعة»، وبشكل يتسم بالتمهل

والتريس وعدم التسرع انطلاقا من خبرات الماضى مع صدام حسين والذى بدا على استعجال من أمره فى تسريع العلاقات بين بغداد ودمشق بسبب انعدام حالة الثقة بين الطرفين، وهو ما كشفته المحاضر والرسائل السرية، بين الجانبين والتى لم تصل إلى حد التوافق بينهما، فيما يواصل الأسد اتصالاته العربية بإطلاع الرئيس الفرنسى جاك شيراك، وتحذيره من خطورة «الوضع فى العراق وأنه مقلق، وبات قنبلة قابلة للانفجار»، فيما فاجأ شيراك الأسد بفتح ملف يخص الوجود السورى فى لبنان، وتقديم عرض للأسد بالمساهمة فى نزع سلاح «حزب الله» مقابل انسحاب إسرائيل من الجولان، فى مقابل أن تضمن «باريس» الوجود العسكرى السورى فى لبنان.

ومع بدايات عام ١٩٩٧، لاحت فى الأفق ملامح بزوغ مرحلة جديدة من العلاقات السورية العراقية، وإن كان جرت بصورة بطيئة وفقا للكثيرمن الباحثين على خلفية اتفاق «التعاون العسكرى الإسرائيلى التركى» الموقع عام ١٩٩٦، ورأت دمشق وبغداد أن ذلك يمثل تهديدا مباشرا لهما وتخوفا من تحالف يسعى إلى تغييرات جغرافية فى الإقليم ومن ضمنها «تقسيم» العراق، وهو ما أثار مخاوف سوريا أن تكون هى المرشح الثانى لمثل هذه المخططات وتعطيل الدور السورى والعراقى فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى فى الشرق الأوسط، وإبقاء دول المنطقة العربية مشتتة وضعيفة.

فيما ظل الهاجس العراقى والسورى قائما من «أطماع تركيا» وسعيها للعب دور إقليمى فى المنطقة يلبى مصالحها فى مشاريع التنمية المستقبلية مع سوريا والعراق، فى ظل تحكمها فى كمية المياه العابرة إلى هذين البلدين عبر نهرى «دجلة والفرات»، وتحكم أنقرة القابضة على «محبس المياه»، علاوة على مشروع خط أنابيب «كركوك بانياس» لنقل النفط العراقى إلى سوريا مرة أخرى، مما سبب إزعاجا لتركيا تخوفا من تأثيره على عائداتها من النفط جراء نقل النفط العراقى عبر أراضيها، ومع أزمة الحصار الخانق على العراق، وحصول دمشق على حصة من القرار الأممى «النفط مقابل الغذاء»، بدأت ملامح انفتاح وتقارب متبادل ولكنه كان بطيئا.

ففى بدايات عام ١٩٩٧، حيث تميز عهد حافظ الأسد بتحفظه وحذره إزاء عدم تجاوز القرارات الدولية، فيما فشلت دعوات وتنازلات النظام العراقى فى إغراء دمشق لتسريع التقارب واتخاذ خطوات ولو رمزية لخرق الحصار، وبقى التبادل

التجارى محدودا كما بقى إجراء فتح مكتب رعاية للمصالح العراقية فى دمشق أشهرا.

وفى منتصف عام ١٩٩٧ اتخذت دمشق وبغداد مجموعة من الخطوات لبدء التقارب كان أهمها «فتح الحدود والمعابر» لأسباب تجارية وإنسانية بحتة، بعد قطيعة امتدت ٢٠ عاما جرى خلالها إغلاق الطريق الدولى بين دمشق وبغداد، والبالغ طوله قرابة ٤٥٠ كم، وحتى نقطة «التنف» الحدودية المشتركة، والتى تعد اليوم إحدى «نقاط تمركز القوات الأمريكية» فى سوريا نتيجة تصاعد الأزمة السورية وصراع القوى الكبرى فى إصرارها على تدميرها أركان الدولة السورية على مدى عشر سنوات متصلة حاربت فيها سوريا كل صنوف الإرهاب العالمى من تنظيمات إرهابية وبدعم دول إقليمية «تركيا وقطر».

استئناف تطبيع العلاقات بين بغداد ودمشق ساهم فى خلق حالة من الارتياح، فى إطار اتفاق الأمم المتحدة، «النفط مقابل الغذاء» لمساعدة الشعب العراقى فى محنته من حصار صارم فرض عليه، وتخصيص نسبة إلى سوريا من ذلك الاتفاق الأممى، ورأت فيه دمشق من جانبها أن الاتفاق فرصة كبيرة للانفتاح على المجتمع الدولى، واعتبرتها ميزة كبرى لانتعاش الوضع الاقتصادى وتتخلص سوريا من منتجاتها المكدسة نتيجة للكساد الاقتصادى والتجارى الذى فرض على دمشق نتيجة للحصار المفروض أيضا عليها من «واشنطن» لسنوات طويلة، كما اعتبرتها فرصة ذهبية لتنشيط السوق التجارى والصناعى السورى مع العراق المتعطش لكل منتج سورى صناعى أو تجارى أو زراعى.

فيما رأى القطاع الخاص السورى من جانبه فى تلك الصفقة الأممية آمالا كبيرة لتصريف منتجاته الصناعية والتجارية عبر بوابة «النفط مقابل الغذاء»، مع سهولة تنقل تلك البضائع عبر بوابة «التنف» على الحدود السورية العراقية، وكانت الصدمة الأولى التى تلقاها القطاع الخاص السورى، أن عمليات التجارة توقعها السوريون سيولة مادية، والمسألة تتعلق بتبادل تجارى بنظام «المقايضة» لغياب السيولة المادية، وهو ما انعكس سلبا على انخفاض حركة التجارة التى اقتصرت على الصناعات البسيطة مثل «الملابس والمنظفات» فى بداية الأمر.

مهمة صحفية .. على الحدود السورية العراقية

مع الإعلان الرسمى لصفقة «النفط مقابل الغذاء»، خصصت وزارة الإعلام السورية، برنامج إعلامى لمراسلى وكالات الأنباء العربية والأجنبية والصحف المحلية والفضائيات العربية، للقيام بزيارة إلى منطقة «التنف»، لمتابعة فعاليات تطبيع العلاقات السورية العراقية، والتى اقتصرت على المجال التجارى والاقتصادى فقط فى إطار البعد الإنسانى لبرنامج الأمم المتحدة.

وفى صبيحة منتصف شهر مايو من عام ١٩٩٧ تحرك الوفد الصحفى، كلٌّ بسيارته الخاصة متوجها من العاصمة دمشق إلى نقطة «التنف» الحدودية السورية العراقية والتى يبلغ طولها قرابة الـ٥٠٠ كم، وكان برفقتى الزميل طلال الكايد «أبوهزيم» رحمة الله عليه، فى سيارتى الخاصة.

الطريق منذ لحظة انطلاقنا من دمشق وحتى المنطقة الحدودية بات مهجورا، ولم تطأه قدم منذ ٢٠ عاما، وكنا نسير على طريق «دولى» يبدو لنا اتجاها واحدا، مع انعدام الحياه فيه، وكست الكثبان الرملية باقى الطريق، والذى يقع وسط بادية الشام القاحلة، ولم نشاهد فيها على الإطلاق منشأة أومنزلا أو حتى شجرة تمكن الطير من الوقوف عليها، كنا نشاهد طيرا لايقدر على الطيران، وغياب أبسط أنواع الخدمات على الطريق لعدم وجود محطة واحدة للوقود، كانت سيارات الوفود الصحفية قد تجاوزت سرعة البعض منها ما بين ١٥٠كم و١٧٠كم فى الساعة، وتمكن الوفد من قطع الطريق فى قرابة الثلاث ساعات دون توقف.

ولدى وصول الجميع إلى نقطة الحدود السورية العراقية «نقطة التنف»، تبين أنها عبارة عن «بوابات» لعبور الشاحنات والسيارات، وبعضا من الأبنية المهجورة لاتنبئ عن وجود أية خدمات بالمنفذ، وعلى جانب «البوابة» بالداخل نصبت بعض الخيام وسط إجراءات أمنية صارمة وعدم السماح للصحفيين بالدخول إلى المنفذ سوى لخطوات معدودة.

وتبين أن الخيام مخصصة لمجموعة من المسئولين من الغرف التجارية والصناعية العراقية وبعض رجال الأعمال، وكان فى استقبالهم نظراؤهم من الجانب السورى برئاسة رجل الأعمال محمد راتب الشلاح «شهبندر» تجار دمشق حينها، ولم

تستغرق الزيارة وقتا طويلا لتنتهى بإجراء لقاءات صحفية سريعة بعد إطلاع الوفد الصحفى أن الوفد العراقى سيتوجه إلى دمشق لإجراء مباحثات مع نظيره السورى ومن ثم عقد مؤتمر صحفى.

قرابة الساعتين قضاها الوفد الصحفى فى المنفذ الحدودى، ليعود الجميع أدراجه سريعا إلى دمشق قبل حلول الظلام، خاصة وأن الطريق معدوم الإنارة ومعدوم الخدمات إلى أن وصل الجميع إلى دمشق مساء اليوم نفسه لمتابعة مسارعودة العلاقات من خلال القنوات الحكومية الرسمية، ممثله فى غرف تجارة وصناعة البلدين.

وعلى الرغم من الاحتفاء السورى بزيارة وفد رجال الأعمال ورؤساء غرف تجارة وصناعة بغداد إلا أن النشاط الاقتصادى قد فقد بريقه بالنسبة للجانب السورى ولكبار الصناع والتجار فى دمشق و«حلب» قلعة الصناعة السورية فى ذلك الوقت، والتى تم تخريبها واقتلاع معظم مصانعها وسرقتها وتهريبها إلى تركيا بعلم المخابرات التركية من خلال شركة «صادات» بشاحنات خاصة لتعبر الحدود السورية العراقية وتحت بصر وعلم رجب أردوغان، وتعاونه مع التنظيمات الإرهابية وخاصة «داعش» المسئولة عن تفكيك وتهريب بعض المصانع إلى تركيا، فيما ظل الموقف المتعلق بالتبادل التجارى بين بغداد ودمشق لايلبى طموح السوريين سوى عبر «صفقات» لاترقى إلى حوافز اقتصادية تشجع رجال الأعمال على الاستمرار فى تلك الصفقة بسبب غياب السيولة المالية لدى الجانب العراقى، ومع افتتاح مكتب تجارى فى البلدين لتشجيع التبادل التجارى وإعادة فتح مكتب الخطوط الجوية العراقية فى دمشق ٢٠٠٠.

دوافع دمشق وبغداد فى استعادة العلاقات التجارية

كانت أبرز الدوافع العراقية فى تنشيط التبادل التجارى والصناعى مع سوريا، هو دفع دمشق نحو المساهمة فى كسرالحصارالمفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠، وأن العراق قصد سوريا كى تكون «بوابة» العبور له بعد أن ساد اعتقاد عراقى بأن الأردن لم يعد يشكل بوابة للعراق، وأن دمشق هى محطة العبور النموذجية للمسئولين العراقيين إلى الخارج عوضا عن الأردن، وتطلع بغداد إلى توفير منافذ تصدير وإيرادات جديدة بحصرعملية تصدير النفط بكاملها أوالجزء الأغلب منها

بالمنافذ السورية وبما يخفف الضغط التركى على العراق، والمتمثل فى إعادة تشغيل خط «كروكوك بانياس» لنقل النفط العراقى، بما سيجبر أنقرة إلى إعادة النظر فى موقفها من بغداد.

فيما كانت دوافع دمشق تتنوع مابين اقتصادية واستراتيجية، ونوهت عنها بعض شخصيات سورية رسمية، وهو ما أكده نائب الرئيس السورى الراحل عبد الحليم خدام بضرورة تطويرالعلاقات مع العراق على قاعدة «العمق الجغرافى» و«الوحدة الأيديولوجية»، معتبرا أن مواصلة الضغط على العراق يمثل أحد أمرين إما عودته إلى المنطقة عبر التطبيع مع إسرائيل على حساب سوريا والموقف العربى القومى، أو تقسيمه على أساس دينى قومى، وأن كلا الأمرين له انعكاساته الخطيرة على سوريا، ما دفع دمشق للتقارب مع بغداد أملا فى حدوث انتعاش للاقتصاد السورى المتعثر.

مظاهرات عارمة تضامنا مع العراق

فى ٢٨ «ديسمبر» عام ١٩٩٨ وبعد مرور أكثر من عام على تطبيع العلاقات بين دمشق وبغداد، انطلقت تظاهرات شعبية وطلابية عارمة جابت أحياء وشوارع دمشق تضامنا مع العراق واحتجاجا ورفضا للعدون الأمريكى البريطانى على العراق وتوجيه الضربات الجوية على شعب العراق الذى تعرض للحصار الاقتصادى لسنوات، وقد توجهت التظاهرات مباشرة إلى مقر السفارة الأمريكية بحى «المالكى» أحد الأحياء الراقية فى قلب دمشق.

ونتيجة للانفعال والحماس الشديدين، تحولت التظاهرات إلى محاصرة السفارة الأمريكية وانتهاء باقتحامها من الخارج، وتمكن أحد الطلاب المتظاهرين من اعتلاء مبنى السفارة الأمريكية وإنزال العلم الأمريكى وإحراقه، فيما قام أفراد أمن السفارة من الداخل بإطلاق القنابل المسيلة للدموع ودون جدوى، وليجرى اقتحام المركز الثقافى البريطانى المواجه للسفارة الأمريكية، وإتلاف كل محتوياته وإلقائها فى الشارع وسط غضب المتظاهرين على ما يجرى من انتهاكات بحق الشعب العراقى.

المشهد فى حقيقة الأمر كان مرعبا فى حجم التجرؤ غير المسبوق باقتحام سفارة أجنبية، سفارة «أمريكا» فى دمشق، والتى تعد وفقا للقانون الدولى أرضا أمريكية،

المشهد اختلط على الجميع من المتابعين لذلك الحدث وكيف حدث ذلك فى ظل وجود أجهزة أمنية سورية متعددة المهام تتابع المشهد؟، ودون اقتراب من تلك المظاهرات أوحتى التخفيف من حدتها، ولم تمر ساعات معدودة على تلك الكارثة، وإذا برد الفعل الأمريكى كان سريعا وقويا وحاسما فى تحميل الحكومة السورية كامل المسئولية عن ذلك الهجوم وإلزام سوريا بسداد التعويضات، وتقديم اعتذار رسمى وعلنى ومعاقبة من قاموا باقتحام السفارة.

وخلال المتابعة للحدث «ميدانيا»، كنت أشاهد عددا من القيادات الأمنية السورية وهى تتهامس، بشأن شخصية من اقتحم السفارة، وتبين أنه طالب جامعى من جامعة دمشق، ليخرج بيان رسمى سورى يعرب فيه عن الأسف لتلك الأحداث ومعاقبة القائمين علية والتزام الحكومة السورية بدفع التعويضات الناجمة عن عملية الاقتحام وتدمير واجهه السفارة الأمريكية، ويتم على الفور القبض على الطالب الجامعى ومن معه من المشاركين فى عملية الاقتحام، والغريب فى الأمر أن التظاهرة وصلت إلى منزل السفير الأمريكى، ووفقا لإجراءات الحماية كانت زوجة السفير وأفراد أسرتها فى مكان «مؤمن» بذات العقار ليدخل بعض المتظاهرين المنزل ويقوم بتخريبة، والإتيان ببعض «الملابس الداخلية» الخاصة بزوجة السفير الأمريكى فى مشهد عبثى مما وضع الحكومة السورية فى حرج شديد.

خلال تلك الفترة وحتى رحيل حافظ الأسد عام ٢٠٠٠ ، لم تهمل دمشق السيناريو الأسوأ مع إسرائيل، خلال نسج علاقاتها مجددا مع بغداد، فكان الخطاب السياسى السورى يضع فى حساباته احتمال قيام حرب إسرائيلية ضد سوريا نتيجة الاحتقان السياسى الذى عاشته «دول المواجهة»، وامتداد توثيق علاقاتها مع إيران، فكانت دمشق تعمل على تأمين جبهة خلفية توفرلها نوعا من الاحتياطى الاستراتيجى للمواجهة العسكرية كعمق قومى وبعد إقليمى، كما لم تهمل فى الوقت ذاته العامل الاقتصادى بتقاربها مع العراق، فى ظل الوضع الاقتصادى المتعثر فى سوريا، ولتوفر من إعادة تشغيل خط «كركوك بانياس» ربحا سنويا مقدرا بـ٢٠٠ ــ ٢٥٠ مليون دولار، ومع توقعات بتزايد العروض أمام الشركات السورية فى الأسواق العراقية.

«دمشق وبغداد»...؟ تجاهل للمضمون الفكرى «لحزب البعث»

مرحلة جديدة كانت تنتظر سوريا، لتخفى وراءها كوارث مروعة ترافقت مع بداية عهد الرئيس بشار الأسد، من تشديد للحصار الاقتصادى والدبلوماسى، وعبر ملفات شديدة الصعوبة والتعقيد مازالت مفتوحة عقب رحيل الأب «حافظ»، سواء فيما يتعلق بتجميد ملف عملية السلام، وكيفية مسار العلاقة مع بغداد فى ظل أوضاع عربية مفككة زادت تأزما مع حرب لبنان فى يونيو عام ٢٠٠٦، وتزامن معها خروج مهين للقوات السورية من لبنان تحت ضغط دولى غير مسبوق، ومرورا بعمليات زعزعة طالت المشرق العربى ومغربه، ولم تستثنِ منه سوريا وصولا إلى حرب كونية عليها وتدمير بنيتها التحتية اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا، وتهجير نصف سكانها ما بين الخارج والداخل فى ظل أوضاع مأساوية «شابت لها الولدان» من عمليات قتل جماعى وإخفاء قسرى واعتقالات وتدمير معظم مدنها وقراها، لم يشهد التاريخ مثيلا لها.

فى قصر الحكم «قصر الشعب»، أدركت القيادة الجديدة تحديات المرحلة المقبلة حول ضرورة استكمال تواصل العلاقات مع العراق، وما بنى عليها وفق قواعد جديدة تساعد الطرفين السورى والعراقى على المضى قدما باتجاه علاقات سياسية واقتصادية لتحقيق مصالح البلدين بالابتعاد عن المضمون الفكرى للخطاب السياسى القديم للبلدين وتغليب المصالح المشتركة.

ولتفتح دمشق أبوابها فى يوليو عام ٢٠٠٠ أمام زيارات كبار المسئولين العراقيين من نائب الرئيس العراقى السابق طارق عزيز، ولقائه الرئيس بشار بإعلان التطبيع فى العلاقات بعد قطيعة استمرت عقودا بسبب دعم دمشق لإيران فى حربها مع العراق على مدى ثمانى سنوات.

من جانبها دعت دمشق المجتمع الدولى إلى رفع العقوبات عن الشعب العراقى، لتتوالى الزيارات من قبل المسئولين العراقيين وفق علاقات تجارية واقتصادية محكومة بقرارات أممية باتفاق «النفط مقابل الغذاء»، وتحت بند مساعدة الشعب العراقى مع عدم وجود تمثيل دبلوماسى على مستوى السفارات واقتصارها على فتح

بغداد مكتب لرعاية مصالحها فى دمشق فى مقابل فتح مكتب تجارى سورى فى بغداد كحلقة للتواصل بين الجانبين.

ومع تعدد زيارات كبار المسئولين بين البلدين والتى ساهمت فى مزيد من التقارب فى لقاءات على المستوى الأمنى والاستخبارى لتسفر عن اجتماع «للجنة العليا المشتركة» للمرة الأولى منذ عشرين عاما، فى بحث التشغيل الفعلى لخط أنابيب النفط «كركوك بانياس»، بما أتاح لدمشق رفع كمية صادراتها النفطية من ٣٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألف برميل يوميا من إجمالى الإنتاج البالغ ٦٥٠ ألف برميل يوميا، وتوفير نحو مليون دولار يوميا لدمشق برغم امتناع البلدين عن تأكيد أنباء التشغيل الفعلى لخط الأنابيب.

إنجاز تاريخى بترسيم الحدود بشكل نهائى

كان أهم ما أسفرت عنه تلك العلاقات توقيع «دمشق وبغداد»، على ترسيم حدودهما المشتركة بينهما وبشكل نهائى، وهو ما كشفته مصادر متطابقة فى أن لجنة الحدود المشتركة تأسست بشكل غير معلن عام ١٩٩٢، ووقعت عام ٢٠٠٠ اتفاقا نهائيا لتثبيت الحدود على أساس محضراجتماع عقد فى العراق لم يعلن عنه، وأن الاتفاق ثبت ٢٢ نقطة حدودية استنادا إلى ترسيم «الانتدابين البريطانى والفرنسى» عام ١٩٢٣، وأعاد التخطيط الجديد إلى الطرفين السورى والعراقى بعض الأراضى التى كان يعتبرها ضمن أراضيه، واستعادت سوريا «بئر» نفط عراقى، مع الموافقة على إزالة التجاوزات الحدودية السابقة، وإزالة الساتر الترابى العراقى القديم بإقامة ساتر جديد.

التصعيد الأمريكى ضد دمشق

مع شدة وتصاعد العمليات العسكرية الأمريكية بتوجيه ضرباتها إلى العراق، وخاصة فى منطقة «القائم» على الحدود العراقية السورية فى محافظة «دير الزور»، لم تسلم دمشق من الاتهامات الموجهه لها من الإدارة الأمريكية بضرورة ضبط حدودها مع العراق، وذلك فى أعقاب انتشار ظاهرة «السيارات المفخخة» والتفجيرات فى العديد من المدن العراقية «كبغداد والرمادى وتلعفر ويعقوبة»، وغضها الطرف عن

استخدام أراضيها كقاعدة خلفية للعمليات الانتحارية التى تنطلق من سوريا، ما دفع الولايات المتحدة بالتهديد بالتحرك الدولى تجاه دمشق ومطالبتها مرارا بضبط حدودها مع تحميلها المسئولية عن تلك التفجيرات.

التصعيد والتهديد الأمريكى كان واضحا وجاء على لسان «آدم إيريلى» المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، وتأكيده أن: «الأسرة الدولية ستتحرك تجاه سوريا التى باتت أكثر عامل فى عدم استقرار فى المنطقة»، وتجاهل دمشق فى الوقت ذاتة مسألة مراقبة وضبط حدودها مع العراق، وهو ما نفته تماما فى حينه صحيفة «تشرين» الحكومية السورية، ومتحدية فى الوقت ذاته الإدارة الأمريكية أن تقدم دليلا واحدا على تلك الاتهامات، لافتة إلى أن تلك الاتهامات جاهزة و«مسبقة الصنع الأمريكى الإسرائيلى»، داعية فى الوقت ذاته إلى إحياء وتفعيل اللجنة الثلاثية التى ضمت «سوريا والعراق والولايات المتحدة»، من أجل مراقبة وضبط الحدود البرية بين البلدين بهدف التوصل إلى آلية تعاون للدوريات الحدودية، خاصة وأن الحدود السورية مع العراق أكثر من ٦٠٠ كم.

وظلت الاتهامات والمطالبات الأمريكية للسلطات السورية على حالها، وهو ما أكده السفير الأمريكى لدى العراق بقوله: «إن صبر الولايات المتحدة مع سوريا على وشك النفاد»، وأن «كل الخيارات مطروحة» فى إشارة إلى إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكرى.

فيما تزامنت الاتهامات الأمريكية مع اتهامات مسئولين عراقيين إلى دمشق بقيامها بتسهيل حركة المقاتلين إلى العراق، وأدانته سوريا فى حينه بتأكيدها أنها تبذل كل ما يمكن لضبط الحدود، وهو ما أكد هواجس دمشق تجاه ما كان يخطط لها فى المستقبل القريب من قبل الإدارة الأمريكية، وبأن المقاومة العراقية عطلت المشروع والمخطط الأمريكى لتدمير سوريا وتقسيمها، وكأنها كانت تقرأ المستقبل بكل تفاصيله، والذى تعرضت له سوريا بالفعل خلال أزمتها الراهنة مع أحداث ٢٠١١، والتى مرت وتمر به سوريا حاليا.

مهمة صحفية إلى «التنف» لمراقبة «ضبط الحدود»

عشر سنوات مرت على الزيارة الأولى منذ عام ١٩٩٦، إلى «منفذ التنف» الحدودى على الحدود السورية العراقية، واستذكرت فيها تفاصيل تلك الرحلة مع زملاء

المهنة من مراسلى وكالات الأنباء العربية والغربية والصحف المحلية والعربية وفضائياتها لمتابعة المراسم الأولى لبدء تطبيع العلاقات مع العراق وفق صفقة «النفط مقابل الغذاء» نتيجة للحصار المفروض وقتئذ على الشعب العراقى.

ويشاء القدر أن أقوم بالزيارة الثانية للمكان نفسه عام ٢٠٠٧، ولكن فى ظل ظروف وأوضاع إقليمية مغايرة تماما شكلت تهديدا صريحا لأمن واستقرار الدولة السورية، والتى عاشت تحت الضغط الأمريكى المتواصل سواء إبان حكم الراحل الأب حافظ أم نجله بشار الأسد.

فى منتصف عام ٢٠٠٧ تعرضت دمشق لحملة إعلامية غربية غير مسبوقة من قبل الإدراة الأمريكية لضبط حدودها مع العراق، فى مقابل دعم أمريكى لسوريا بـ«أجهزة الرؤية الليلية»، واتسمت الحملة بالتهديد المباشر تارة والوعد بدعم سوريا بتلك الأجهزة تارة أخرى، والتى لم تنفذ حينها ولم تحصل عليها دمشق.

الحكومة السورية من جابنها ونتيجة للضغوط الأمريكية الشديدة عليها، نظمت زيارة ميدانية إلى منطقة «التنف» الحدودية، وبتكليف وزارة الإعلام، وشارك فيها عدد من السفراء العرب والأجانب المعتمدين فى دمشق، ومختلف وسائل الإعلام من مراسلى وكالات الأنباء العربية والدولية والصحافة العربية والغربية، بهدف الاطلاع على أحوال الحدود المشتركة بين العراق وسوريا، وتوثيق الجهود السورية التى بذلتها وفق قدراتها وإمكانياتها فى إعادة ضبط حدودها مع العراق، انطلاقا من «التنف» الحدودية مع العراق وصولا إلى الداخل السورى وبمحازاة الحدود مع العراق وحتى مدينة «دير الزور» السورية والملاصقة لمدينة «القائم» العراقية على الحدود المشتركة، والتى تضم خليطا من العائلات السورية والعراقية، وتتواجد فيها القوات الأمريكية.

حقيقة الأمر الزيارة وثقت بالفعل ما يجرى على أرض الواقع من عمليات توسيع وزيادة انتشار الأجهزة الأمنية السورية على طول الحدود، ولدى وصول الوفد الإعلامى والدبلوماسى إلى منطقة «التنف»، على بعد ٥٠٠ كم من دمشق، حيث جرى نقلنا جميعا فى عدد من العربات «المصفحة»، والسير بمحازاة الحدود العراقية، فى داخل الصحراء السورية القاحلة والشاسعة والتى لا تحمل أى فرصة للحياة عليها أو النجاة منها، ولمسافة ٦٠٠ كم متصلة.

كان المشهد فى «أبراج المراقبة» المتعددة والمدعمة بعدد من قوات الجيش السورى، وجرى نقل كل ما تم مشاهدته من صور للمواقع وأحاديث وتصريحات صحفية للعديد من القادة العسكريين حول جهودهم فى تعزيز ودعم مراقبة الحدود بالآليات والمعدات، وتقارير الدبلوماسيين العرب والأجانب حول حقيقة الواقع على الأرض.

الوضع على الأرض يؤكد أنه لايمكن أن يتم من خلال تلك الصحراء القاحلة ذات الرمال الناعمة الصفراء عمليات الهروب إلا إذا كانت مدعومة عسكريا ومخابراتيا، خاصة أن الطريق الواصل بين دمشق فى منطقة «التنف» يقع فى البادية، والتى لاتحمل بداخلها ما يبشر بوجود حياة فيها سوى أراض حمراء مسطحة لم يتخللها جبال أو وديان، كما أن الطريق ظل كما هو قبل عشر سنوات مضت خاليا تماما من أية خدمات، لنتوجه مباشرة إلى داخل الصحراء على الحدود الموازية للعراق.

الجميع من أعضاء الوفدين الإعلامى والدبلوماسى شاهدوا كافة النقاط الأمنية على طول الحدود المشتركة، وحتى مدينة «ديرالزور»، حيث أقامت السلطات السورية «برج مراقبة وحراسة» مؤمن لكل كيلومتر، ومركز تجمع أمنى رابط بينها خطوط إمداد واتصالات مع الأبراج مدعمة بالأسلحة والمعدات العسكرية، وكانت الملاحظة المشتركة بين أعضاء الوفد الصحفى والدبلوماسى عدم مشاهدة أى تواجد أمنى أو نقاط مراقبة أمنية عسكرية عراقية مماثلة على الجانب العراقى، وظل المشهد متكررا على الجانبين السورى والعراقى حتى وصول الوفد إلى مدينة «دير الزور» للدخول إلى مدينة «القائم» العراقية.

ولدى وصول الوفد الى مدينة «القائم» لم يسمح لنا بالدخول إلى المدينة، وكانت مقررة ضمن برنامج الزيارة، إلا أن المسئولين عن «المأمورية»، أبلغونا بصعوبة الدخول لتأخر الوقت، ونتيجة لتوتر الوضع فيها بسبب أعمال عسكرية أمريكية، لنتوجه مباشرة إلى أحد مقرات الاستراحة التابعة لوزارة الزراعة بمدينة «دير الزور»، وتناول وجبات سريعة استعدادا للعودة مباشرة إلى دمشق فى رحلة امتدت لأكثر من ١٨ ساعة متواصلة.

وظلت دمشق شماعة لتلقى الاتهامات الأمريكية متى ما تعرضت إلى فشل فى العراق وما أكثره، ولعل الجميع يتذكر الوعود الوردية الأمريكية لدى دخولها العراق، وأن الشعب العراقى سيستقبل القوات الأمريكية فى بغداد بالورود، وأنها

ستكون «النموذج العربى»، الذى يجب أن يحتذى به فى المنطقة لما ستتمتع به لتبقى «واحة للديمقراطية» من وجهه النظر الأمريكية، إلا أن الوضع جاء على خلاف الحقيقة والواقع فى تدمير كامل للدولة العراقية، وتقسيم وسرقة ثرواتها البترولية وجعلها واحة «للفتنة» بين الطوائف من سنة وشيعة وأكراد، والتى لم تستقر أوضاعها حتى يومنا هذا نتيجة صفقة عقدتها واشنطن مع إيران فى مقابل سيطرتها على مقدرات العراق والعراقيين، لتأمين خروج قواتها من العراق تحت مظلة إيران الأمنية.

المؤكد أن القراءة السورية للمشهد لم تكن دقيقة لكيفية المواجهة العراقية الأمريكية، خاصة بعد السقوط السريع لبغداد، مما خلق قلقا كبيرا لدمشق لتجد نفسها فى وضع «جيواستراتيجى» جديد، مما وضعها بين «السندان» الإسرائيلى فى الجنوب، و«مطرقة» الاحتلال الأمريكى للعراق فى الشرق، ووضعها فى لبنان الذى بات مصدر ضعف لها بدلا من كونه مصدر قوة.

وفى أول زيارة للرئيس العراقى الجديد الراحل جلال الطالبانى إلى دمشق عام ٢٠٠٧، بوصفه واحدا من أصدقاء سوريا القدامى وللرئيس الراحل حافظ الأسد، لتتوالى زيارات المسئولين العراقيين منهم مسعود بارزانى، وعبد العزيز الحكيم، وإبراهيم الجعفرى، ونور المالكى، وإياد علاوى، وكعادة العلاقات بين دمشق وبغداد، فقد شهدت تحولا كبيرا نتيجة التوتر والاحتقان على خلفية سلسلة الاتهامات المتبادلة، فى عهد حكومة ائتلاف دولة القانون برئاسة نور المالكى «بيدق» إيران فى العراق، واتهامه دمشق بأنها الداعم لتنفيذ العمليات الإرهابية فى العراق، والتلويح بتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة، على وقع ما شهدته بغداد فى ١٩ أغسطس ٢٠٠٩، من تفجيرات بمقرات وزارتى الخارجية والمالية وعددا من المؤسسات الحكومية أسفرت عن سقوط ١٠٠ ضحية و٦٠٠ مصاب، وسمى بيوم «الأربعاء الدامى».

تزامنت تلك التفجيرات مع الزيارة الأخيرة لنورى المالكى إلى دمشق الثلاثاء ٢٠٠٩/٨/١٨، لتسارع الحكومة العراقية إلى توجيه أصابع الاتهام إلى حزب «البعث» العراقى المنحل وقياداته الموجودة فى سوريا، فى إشارة إلى غض دمشق الطرف عن وجود هذه القيادات على أراضيها، وتوتر العلاقات مع سوريا، بمطالبة الناطق

الرسمى باسم الحكومة العراقية «على الدباغ» فى ٢٥ /٢٠٠٩/٨ دمشق سوريا بتسليم بعضا من قيادات حزب البعث العراقى المنشق، مقابل تطبيع العلاقات مع بغداد.

سوريا من جانبها نفت بشدة اتهامات بغداد فى بيان رسمى، ورفضت بشكل قاطع ماجاء على لسان المتحدث الرسمى العراقى، بل وأدانت العملية الإرهابية لتقرر استدعاء سفيرها فى بغداد، معتبرة أن ما تم بثه من أدلة مفبركة فى وسائل الإعلام العراقية يهدف إلى خدمة أجندة سياسية داخلية ورفض تسليمها أى لاجئ عراقى إلى الحكومة العراقية، لينتهى الموقف إلى قطع العلاقات بين البلدين.

كانت دمشق تستضيف على أراضيها خلال تلك الفترة قرابة مليونى لاجئ عراقى، فى أعقاب الغزو الأمريكى للعراق منذ عام ٢٠٠٣، من بينهم عدد كبير من أعضاء حزب البعث والجيش العراقى السابق الذين لاذوا بالفرار تحت وطأة الحرب الطائفية والقتل على «الهوية»، لتتحمل دمشق برغم أوضاعها الاقتصادية الصعبة عبء إقامة مليونى عراقى يتمتعون بكامل المواطنة كالسوريين مما شكل ضغطا على البنية التحتية من كهرباء ومياه ومواصلات ودعم كامل للمواد الغذائية.

فيما أقام العراقيون اللاجئون فى عدد من الأحياء الدمشقية وتمكنوا من تغيير معالمها وهويتها عبر العديد من الأنشطة التجارية من المحلات والمطاعم والتى حملت العديد من العناوين والمصطلحات العراقية ليصبح المشهد وكأنه فى أحد الأحياء العراقية.

دمشق كانت الحاضنة والمقر لأغلب الأحزاب العراقية، والمعارضة للنظام العراقى السابق «صدام حسين»، والذى لايعلمه الكثيرون أن سوريا احتوت أبرز الشخصيات العراقية المعارضة التى عاشت فى كنف النظام السورى لسنوات طويلة، وأن «نورى المالكى» رئيس الحكومة العراقية وقتئذ كان يقيم «بحى الزاهرة» بالعاصمة دمشق القريب من حى الميدان، وتحت حماية الحكومة السورية، وكان يمارس أعمالا تجارية بسيطة منها بيع «السبح»، وظل يقيم فيها حتى ظهر على السطح بعد سقوط بغداد، وهو أحد «الأذرع الشيعية لإيران فى العراق»، فيما كان «جلال الطالبانى» يقيم بحى «المزرعة» بوسط دمشق وكذا «بيان جبر» الذى كان يمثل «الاتحاد الوطنى الكردستانى»، وتقلد فيما بعد منصب وزير الداخلية العراقى تحت رئاسة «الطالبانى» ، وكانوا جميعا لاجئين سياسيين كورقة ضغط سورية على بغداد إبان حكم صدام حسين.

ولم تستقر العلاقات بين البلدين على حال، ففى ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠ أكد «إياد علاوى» رئيس القائمة العراقية إثر لقائه الرئيس بشار الأسد أن قرارتشكيل الحكومة العراقية هو «قرار عراقى» مطالبا دول المنطقة «عدم التدخل بالشأن العراقى الداخلى»، ومناشدا القادة العرب والدول الأجنبية الطلب من إيران عدم التدخل فى الشأن العراقى وهو الأمر الذى فشل فيه علاوى، وبقى الإصرار الأمريكى على أن النظام السورى من النظم الشرق أوسطية «المارقة»، وأنه يشكل مع إيران «محور الشر»، ويرعى الإرهاب وفقا للتوصيف الأمريكى، وينبغى السعى إلى تغييره؛ لعدة أسباب أهمها أن دمشق ظلت بمنأى عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل رغم المساعى الدولية والإقليمية، ومع تصاعد علاقات دمشق وطهران إلى مستويات أعلى بعد الثورة الإيرانية، وتلك كانت أحد أهم أسباب تأزم العلاقات السورية الأمريكية، وتمسكها باستهداف سوريا، فأصدرت عام ٢٠٠٤ قانونا سمى بقانون «محاسبة سوريا» عبر تحجيم دور الشركات الاستثمارية الأمريكية فى سوريا مما ألحق ضررا كبيرا بالاقتصاد وملاحقة التواجد السورى فى لبنان، باستصدار القرار الأممى «١٥٥٩» والقاضى بانسحاب القوات السورية من لبنان.

* * *

سوريا

من الصراع «البعثى البعثى» إلى الصراع «السنى الشيعى»

امتد الصراع «البعثى- البعثى» على مدى أجيال عديدة، ومنذ تسعينيات القرن الماضى حتى سقوط «جناح حزب البعث» العراقى إلى الأبد، لتنتهى بالقطيعة بين «العراق وجناحه الثانى للبعث فى سوريا»، ومعها ذهبت فكرة القومية العربية التى سادت دول المشرق والمغرب العربى فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى أدراج الرياح، مما حفز صانع القرار فى سوريا بفتح نافذة جديدة فى العلاقات مع «إيران»، رغم حجم الخلاف «الأيديولوجى» بينهما إبان حكم الشاه السابق محمد رضا بهلوى، وطرحه «للمشروع القومى الفارسى» عنوانا لسياساته الخارجية تجاه المنطقة العربية، وحتى مع الثورة الإيرانية التى قادها «آية الله الخمينى».

الهدف السورى من البوابة الإيرانية، كان لسببين أولهما تحجيم قدرات العراق أولا، والثانى خلق توازن جديد أمام إسرائيل، وبرغم أن تلك العلاقة جاءت على غير قناعة أو رغبة الخمينى خلال تلك الفترة، إلا أنه اضطرلها تحت ضغط مستشاريه بهدف استثمار تلك «النافذة» لتتنفس منها طهران على إطلالة جديدة على البحر المتوسط وعلى محيطها العربى، ومن ثم «لبنان» عبر ذراعها «حزب الله» لفرض سطوتها وسيطرتها ونفوذها فى مراحل متقدمة على منطقة الخليج.

ظلت العلاقات السورية الإيرانية، مستمرة ومتواصلة على مدى ٣٠ عاما من حكم الراحل حافظ الأسد، دون اهتزازات قوية أو ما يعكر صفوها من أية أزمات مهما كانت حدتها، واعتبرت دمشق طهران الحليف الإستراتيجى «الأقرب» إليها، مع تجاوز دمشق من جانبها فكرة الصراع «الأيديولوجى» بين حزب «البعث العلمانى» والمشروع الفارسى الشيعى على مبدأ «الولى الفقيه»، لتمتد العلاقات على ذات الوتيرة ووفق معطيات جديدة غيرت من ملامح المنطقة، وظلت كما هى بل امتدت وتوغلت بعد رحيل حافظ الأسد عام ٢٠٠٠، وحتى يومنا هذا، ٢١/٢٠.

تمكن حافظ الأسد خلال تلك الفترة الطويلة من رسم سياسته تجاه «الحرب العراقية الإيرانية»، وبدعم ومساندة معلنة من دمشق لإيران ضد العراق على مدى ثمانى سنوات من الحرب بينهما، وما تلاها من تداعيات خطيرة على المنطقة من الغزو العراقى للكويت وتحريرها وانعكاس ذلك على مجمل العلاقات العربية العربية، وانتهاء بعزلة «دمشق» عربيا.

تاريخيا «منطق العداء» كان الحاكم والقاسم المشترك فى ربط العلاقة بين «دمشق وطهران»، كما كان بين «دمشق وبغداد»، وكان القاسم المشترك أيضا فى تلك العلاقات التنسيق المشترك فى المواقف سواء مع بغداد أو طهران ضد «الولايات المتحدة وإسرائيل»، كما تمكنت طهران من جانبها وعبر تلك العلاقات الوثيقة من استخدام الأراضى السورية كمنطقة عبور للسلاح والخبراء الإيرانيين إلى ذراعها «حزب الله»، وبعلم حافظ الأسد وفق شروط وقواعد محددة بما لايؤثر على أمن واستقرار سوريا فى تلك المرحلة، وهو ما كان يتم فى سرية ودون إعلان.

دمشق من جانبها انتهجت منطق غض الطرف عن دور طهران وتمددها الفكرى فى سوريا، بذريعة العلاقات «الثقافية والدينية» بين البلدين، ونشر ثقافة «التشيع»على مدار ١٢ عاما متواصلة جرى خلالها ضخ مئات الملايين من الدولارات عبر سفيرها بدمشق حينها «حسن أخترى» والذى تم نقله عام ١٩٩٨ إلى مكتب مرشد الثورة «على خامئنى»، حيث كان مسئول ملف «التشيع والفكر الشيعى» فى الأوساط الشعبية بعدد من المحافظات والأحياء السورية وانتشار «الحسينيات» التى تعرضت للتخريب لأكثر من مرة وفى أكثر من مكان.

ووفقا للعديد من المتابعين والمراقبين، حتى على المستوى الشعبى والنخب السورية، فإن السياسة التى اتبعها حافظ الأسد برغم التمدد «الإيرانى» وتوغله فى سوريا خلال عهده، اتسمت بالمهارة والصبر والذكاء وتجاوز أى صدام معها مهما كان، إلا أنه أبقى دائما على مسافة من التحرك مع «إيران» تمكنه من التفاعل وبحرية مع باقى الملفات والأزمات التى كانت تتعرض لها المنطقة العربية، وليؤكد استقلالية قراره، وتحقيق الاستفادة القصوى من علاقاتة الاقتصادية مع إيران ومدى الحاجة الملحة لتلك المساعدات الإيرانية بسبب طول أمد «الحصار المفروض» على

دمشق من قبل الولايات المتحدة، ودون أن تهتز فى الوقت ذاتة علاقاته بمحيطه العربى حتى فى أحلك الظروف العربية.

تصور دمشق كان بالمساهمة فى فتح الطريق أمام طهران إلى لبنان، ومن ثم إلى بعض الدول العربية سواء بشكل مباشر وغير مباشر، لاستخدامها كورقة جديدة بيدها لقلب موازيين قوى الصراع فى المنطقة، وتمكين إيران لإطلالة إستراتيجية لها على الحدود الشمالية لـ«تل أبيب» للمرة الأولى فى تاريخها، عبر دعم «حزب الله» لوجستيا وعسكريا وفنيا فى الجنوب اللبنانى ليشكل تواجده خللا فى موازين القوى مع إسرائيل، وهو الأمر الذى بدا واضحا فى دعم طهران لـ«حزب الله» خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وتحت عنوان «صد الغزو الإسرائيلى للجنوب اللبنانى ١٩٨٢، وبما ساهم فى تقديم ذريعة لإسرائيل لاجتياح العاصمة بيروت، وخروج «عرفات» وقواته من لبنان خلال تلك الفترة.

وبرغم طول العلاقة ودفئها بين دمشق وطهران، إلا أنه لم يتم ترجمتها بتوجيه دعوة رسمية للرئيس حافظ لزيارة طهران خلال فترة «الخمينى»، وتتحول العلاقة مع قدوم هاشمى رفسنجانى رئيسا لإيران و«على خامئنى» إلى «محور المقاومة»، عقب إغلاق دمشق خط أنابيب النفط العراقى «كركوك– بانياس» لحرمان العراق من الإيرادات، وقدمت طهران من جانبها عوضا عن غلق «خط أنابيب كركوك بانياس» ملايين من براميل النفط المجانية، والمخفضة إلى دمشق طوال فترة الحرب العراقية الإيرانية، كمقابل لدعمها فى حربها مع العراق.

ومع تشكيل جبهة للمقاومة بقيادة «حزب الله»، بوصفها مؤشرا بخروج الشأن اللبنانى من تحت الهيمنة السورية المطلقة إلى هيمنة مشتركة بين دمشق وطهران بسبب امتداد النفوذ الإيرانى فى المنطقة واتساع سيطرة وسطوة «حزب الله» على لبنان.

دمشق .. وتحجيم الدَّور الإيرانى فى لبنان

ومع زيادة حجم الديون السورية على إيران وعلى مدى فترة زمنية طال أمدها، الأمر الذى دفع طهران لوقف شحن نفطها إلى سوريا أوائل عام ١٩٨٦، نتيجة تراكم الديون، لتشهد العلاقة بين الجانبين مرحلة جديدة من التوتر والاحتقان واختلال فى موازين القوى فى الداخل اللبنانى بين الوكلاء من الطرفين.

وجاء الرد السورى سريعا على وقف شحن النفط الإيرانى لها فى تلك المرحلة، وفق رؤية حافظ الأسد وكيفية إدارته الذكية للأزمة بإعلان استجابة دمشق لمبادرة سعودية بتطبيع العلاقات بين سوريا والأردن الحليف الأول للعراق، وهو الأمر الذى دفع إيران إلى التراجع وإعادة شحن نفطها إلى دمشق مرة أخرى، وتأكيدها أهمية التحالف «الإيرانى- السورى»، لتختصر إيران فى علاقاتها مع «الدول العربية الرافضة لمواقفها تجاه العراق» فى توثيق علاقاتها بلبنان، وإصرار سورى على تحجيم حدود الدور الإيرانى فى لبنان، وبما لا يسمح لأى طرف كان إبرام اتفاقات بشأن «لبنان» بشكل مستقل دون المرور عبر البوابة السورية.

ومنذ ذلك التاريخ ظلت دمشق «البوابة الوحيدة» للدخول والخروج من وإلى لبنان، حتى اعتبرها السوريون فى إطار النكات والفكاهة، أن لبنان «المحافظة رقم ١٤» ضمن المحافظات التى تحكم من دمشق، ليتبعها «اتفاق الطائف» الذى أنهى الاقتتال الأهلى فى لبنان برعاية «سورية سعودية»، وتأكيد شرعية الوجود العسكرى السورى فى لبنان بالرغم من معارضة «أطراف شيعية لبنانية».

طهران .. ومؤتمر مدريد للسلام

مع وصول هاشمى رفسنجانى، إلى منصب الرئاسة فى إيران عام ١٩٨٩، وانتهاجه سياسة براجماتية تجاه دول الخليج، أصبحت ورقة الوساطة السورية بين دول الخليج وطهران فى مهب الريح، وهو الأمر الذى عجل برغبة دمشق فى عودة علاقاتها مع مصر، فيما ظلت ورقة «المقاومة اللبنانية» كسلاح لردع إسرائيل هى القاسم المشترك بين دمشق وطهران لتصبح الأخيرة شريكا فعليا فى «لبنان»، ليفتح الباب سريعا على مصراعيه أمام عودة إيران إلى جوارها العربى، وإنهاء عزلتها، مع ظهور صيغة، «٦ + ٢»، والمنبثقة عن إعلان دمشق الذى أفسح المجال لكل من سوريا ومصر بدور مهم فى حفظ أمن الخليج مقابل التزام دول مجلس التعاون الخليجى بزيادة الاستثمارات فى البلدين ودعم النظام الأمنى الإقليمى العربى، وهو أمر لم يتحقق على الإطلاق بسبب موقف «قطر» المناهض لكل ما من شأنه تحقيق الأمن الإقليمى العربى والخليجى.

ظلت علاقات دمشق بطهران ورقة للتحاورغير المباشر بين دول الخليج العربية وإيران، وكدعم لسوريا عسكريا لتحقيق قدر من التوازن مع إسرائيل علاوة على دعم اقتصادها من جانب المساعدات الخليجية، وبديلا معقولا من وجهة النظر السورية، ولغياب «مصر» الشريك التاريخى لسوريا.

طهران من جانبها لم تبد ترحيبا كبيرا بانخراط دمشق فى مؤتمرمدريد للسلام والمفاوضات مع إسرائيل، فيما كان اهتمامها الأكبر الحفاظ على مواقعها فى لبنان، وفى كل مفصل من مفاصل المواجهة «اللبنانية – الإسرائيلية» كما حدث ١٩٩٣ و١٩٩٦ حيث تقتصر مساندتها لـ«حزب الله» على الدعم اللوجستى ومده بالسلاح عبر منطقة البقاع السورية، حتى وصلت الأمورلإعلان إسرائيل الحرب على لبنان عام ١٩٩٦، وانتهاء بـ«اتفاق أبريل»، والذى جرى برعاية فرنسية وأمريكية إيرانية وسورية، وفرض قيود وخطوط حمراء على تحركات «حزب الله» فى الجنوب اللبنانى.

وبنهاية التسعينيات لم يتبق أمام سوريا سوى الورقة «الفلسطينية» و«الورقة اللبنانية» فى مواجهة إسرائيل، بعد أن فقدت الورقة الكردية، وحزب العمال الكردستانى خلال أزمتها مع تركيا وتراجع علاقاتها مع أنقرة، وكذا الورقة العراقية ، فيما شهدت علاقات دمشق بواشنطن فى تلك الفترة تحسنا بشكل محدود بسبب انخراطها فى عملية السلام، وتغير الوضع فى لبنان، وغياب دمشق عن الملف اللبنانى خلافا لما اعتادت عليه فى السابق ليقتصر الأمر على لاعبين إقليميين هما «السعودية وإيران».

وبالرغم من الفتور الذى شاب علاقات دمشق مع بعض الدول العربية المؤثرة، إلا أن السياسة السورية تدرك جيدا أن عمقها عربى، وأن تضامن العرب معها وتضامنها معهم لا يعوض عنه التعاون مع إيران مهما اتسع وتشعب وتعمق الخلاف بينهم، وفى كل الحالات يبدو أن العلاقات السورية ـ الإيرانية يحيطها العديد من الاختلافات يصعب معها أن تصل إلى درجة التحالف غير القابل للانفصال أو التغيير أو التعديل إلى مستويات أقل، وأن ذلك مرهون بمدى استعادة سوريا لكل قواعدها السياسية وهياكلها المؤسسية، ومع ردود الفعل الداخلى حول مدى حجم الرفض والقبول لهذا التحالف، والذى بدأ يحدث تغييرا كبيرا فى المزاج الثقافى

والاجتماعى والدينى الذى كان سائدا بالتعايش السلمى والعيش المشترك بعيدا عن محاصصات طائفية لم تكن موجودة أو ملموسة أو لها تأثير سلبى على الرأى العام السورى.

مشروع الهلال الشيعى بين الوهم والحقيقة

مشروع «الهلال الشيعى» جرى طرحة فى المنطقة العربية برغم أنه لم يعش طويلا، ولكنه أخذ أبعادا وردود أفعال عربية وغربية وإقليمية، كما حملت أجندات متعددة الاتجاهات، وبالرغم من اختلاف الرؤى بشأنها بين الشك واليقين حول حقيقة هذا المشروع، إلا أنه كان مبعث حالة من القلق والتوتر التى سادت المنطقة العربية عبر الكثير من الاتهامات المتبادلة، وما تشكله من خطورة على الأمن القومى العربى بصفة عامة فى «لبنان والعراق واليمن» والخليج بصفة خاصة والذى يتواجد بها طوائف شيعية كبيرة منها فى «البحرين والكويت والسعودية». لم تدم حالة الجدل بشأنها سوى عدة سنوات لتؤكد مدى خطورة هذا المشروع وما يحمله من برامج تشيع تنتهجها إيران فى المنطقة العربية سواء عبر الدعم اللوجستى أو المذهبى وتغذيته من أطراف وقوى دولية عظمى بهدف إيجاد الفتنة «الطائفية» فى حالة من الصراع بين «الشيعة السنة»، واستغلال الدين فى تلك اللعبة السياسية عبر وكلاء «الإسلام السياسى» والجماعات المتشددة والمتطرفة.

«مشروع الهلال الشيعى» جاء وفقا لتصريحات أطلقها الملك الأردنى «عبد الله الثانى ابن الحسين» عام ٢٠٠٤ لصحيفة «الواشنطن بوست» أعرب فيه عن تخوفه وتحذيره من تقارب «شيعة العراق مع إيران»، ووصول حكومة عراقية متعاونة مع إيران، وهو ما جرى ويجرى بالفعل حاليا فى بغداد من «صراع طائفى» على السلطة نتيجة حجم النفوذ الإيرانى المسيطر فى العراق والذى جرى برعاية أمريكية، وبروز الرفض الشعبى العراقى بشكل معلن من «حرق صور للقيادات الإيرانية فى العديد من المدن العراقية» رافضة للوجود الإيرانى ومن يمثلهم من الطوائف الشيعية.

حقيقة الأمر أن الطرح الأردنى لمشروع «الهلال الشيعى» الإيرانى فى المنطقة، لفت انتباه الجميع سواء على المستوى الرسمى أو النخب الدينية أوالسياسية أوالفكرية فى المنطقة العربية، لما يمثله من خطر سياسى واجتماعى واقتصادى، للنظر فى

تلك الأزمة وكيفية إدارتها بجدية حول حقيقة المشروع وارتباطه بمستقبل استقرار المنطقة، وهو ما حذرت منه فى حينها كل من مصر والسعودية..

بعض المحللين والمثقفين رأو أن «الهلال الشيعى»، جاء كمحاولة لتوجيه الرأى العام نحو العدو الحقيقى والمستقبلى «إيران»، وتثبيته فى أذهان العالم الإسلامى لتغذية الصراع الطائفى وخلق صراع «سنى شيعى» عبر تقسيم النسيج الاجتماعى الإسلامى إلى سنة وشيعة، واستغلاله من قبل ما سمى بـ«الإسلام السياسى» و جماعات متطرفة تحمل شعارالدفاع عن أهل السنة من الخطرالشيعى فى إطار مشروع تقسيم تلك الدول إلى دويلات، وهو ما يؤكده وكشف عنه حديث الشيخ «صبحى الطفيلى»، أحد أقطاب الشيعة فى لبنان، وأحد المؤسسين لـ«حزب الله» والذى انشق عليه، ويقول الطفيلى: إن نهاية «حزب الله» بدأت منذ دخول قيادته فى صفقات تفاهم يوليو عام ١٩٩٤، وتفاهم أبريل عام ١٩٩٦ مع إسرائيل الذى أسبغ حماية على المستوطنات الإسرائيلية بموافقة وزيرخارجية إيران، وأن «حزب الله» بمثابة شرطى يقف حارسا لحدود المستوطنات الإسرائيلية، ومن يحاول القيام بأى عمل ضد الإسرائيليين يلقون القبض عليه ويتعرض للتعذيب فى السجون.

وسائل التشيع وامتداده فى سوريا عبر بوابة «الثقافة»

أبدت إيران اهتماما كبيرا بالشأن الثقافى فى سوريا، بوصفه رافدا جديدا لنشر ثقافتها، وفق مشروعها الرئيسى والأهم «الفكر الشيعى والتشيع» فى العديد من المناطق السورية، والتى يتم اختيارها بعناية فى المناطق الشعبوية شديدة الكثافة والفقر معا، كما أبدت اهتمامها الكبير بالعناية القصوى بعدد من الأماكن والأضرحة الدينية كمسجد وضريح «السيدة زينب»، ونظرا لما يمثله من أهمية خاصة لإيران بوصفه أحد المراقد الشيعية المهمة فى المنطقة العربية.

ويقع «الضريح» فى منطقة تحمل ذات الاسم «السيدة زينب» بأحد ضواحى دمشق، وتعهد طهران بمسئوليتها عن عمليات صيانة وتجديد تلك الأضرحة وبنفقات مالية ضخمة، ومعظم سكان منطقة السيدة زينب خليط ما بين سنة وشيعة، وتتمتع بعشوائية كبيرة فى التخطيط وفقر خدماتها، كما يوجد ضريح ومسجد «السيدة

رقية»، وهو لؤلؤة منيرة يقع بالقرب من المسجد الأموى الكبير بدمشق القديمة بأحد حاراتها المتعرجة شديدة الضيق ومجاور لسوق «الحميدية» الشهير ويقدرعدد الزائرين الإيرانيين إلى سوريا سنويا بمئات الألاف، ومعظمهم من القادمين للحج إلى ضريح السيدة زينب، والسيدة رقية، وذلك على نفقة الحكومة الإيرانية للإقامة لعدة أسابيع للاحتفال بالأعياد الدينية، فيما تعتبرها سوريا من جانبها جزءا من السياحة الدينية ورافدا ماديا ينعش الاقتصاد السورى، كما قامت إيران بترميم أضرحة فى الرقة بشمال سوريا ومنها ضريح «أويس القرنى المرادى وعمار بن ياسر»، وفقا لما ورد فى كتاب عن «الدبلوماسية الثقافية فى سوريا» للمؤلفة نادية فون مالتزان.

أيضا اهتمت طهران بإنشاء المراكز الثقافية والتعليمية فى عدة مدن بسوريا واتخاذها كمراكز تعليمية لنشر ثقافتها الفارسية وفق المنهج الإيرانى، وكان أول مركز ثقافى إيرانى جرى افتتاحه فى سوريا كان عام ١٩٨٣، ويقع فى ضاحية «المزة» فى العاصمة دمشق ونقل بعد ذلك إلى قلب دمشق فى ميدان الشهداء، بهدف زيادة التبادل الثقافى، والعلمى، والدينى بين البلدين، فضلا عن كونه منتدى للثقافة الإسلامية الإيرانية والفارسية، ويتمتع بعلاقات مع أربع جامعات سورية على تشجيع تعليم اللغة الفارسية، فيما لم تبد دمشق تحمسا من جانبها فى نشر ثقافتها فى إيران وتدريس اللغة العربية للإيرانيين، إلا أنها افتتحت أول مركز ثقافى لها فى إيران فى عام ٢٠٠٥.

* * *

تمدد طهران وتغولها فى زمن بشار الأسد

فى منتصف عام ٢٠٠٠، والذى تزامن مع الانسحاب الإسرائيلى من لبنان، وتولى بشار الأسد رئاسة سوريا، جاء الاحتفاء بالانسحاب كأحد إنجازات التحالف «الإيرانى السورى»، ما أثار العديد من المخاوف والضغوط على الدول الداعمة لعملية السلام وإنهاء التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى، وهو ما رأته طهران يحقق أحد أهدافها لتخريب أى مسار من مسارات التسوية مع إسرائيل سواء على المسار السورى المجمد نتيجة انعدام الثقة بين طرفى المفاوضات، وبما يؤكد رغبة طهران فى عدم استمرار توصل دمشق إلى أى تسوية سياسية، وربطها بملفات تخص بالدرجة الأولى مصالحها فيما يتعلق بـ«ملفها النووى» واستغلاله فى ابتزاز الغرب مع المتاجرة دعائيا ضد «إسرائيل والولايات المتحدة»، كما فعلت على المسار الفلسطينى «بتخريب» المصالحة الفلسطينية عبر أدواتها «حماس والجهاد»، وهو ما تحقق بالفعل.

كما شكل خروج العراق من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى، عقب حرب الخليج الثانية استحواذ طهران التام على مقدرات العراق باتفاق أمريكى عام ٢٠٠٣، وهو الأمر الذى قلب كل التوازنات فى المنطقة بتحكم إيران عبر حلفائها فى «بغداد» من السيطرة الكاملة على مفاصل الدولة العراقية، ومازالت المتصرف الوحيد فى شئونه، فى الوقت الذى تواصل فيه تعميق تحالفها مع «دمشق» لتضمن انخراطها فى معادلات أمنية تمكنها من فرض شروطها على سوريا بحمايتها ودعمها ومساندتها عسكريا وأمنيا واقتصاديا، وفق مشروعها الأكبر لفرض نفوذها الإقليمى غير المسبوق ليمتد من حدودها الغربية مرورا بالعراق وسوريا وصولا إلى لبنان واليمن، خاصة فى أعقاب ما سمى بـ«الربيع العربى» عام ٢٠١١.

مخاوف دمشق .. وكيفية الخلاص من الوجود الإيرانى

بات التدخل الإيرانى فى سوريا مع رئاسة بشار الأسد، يتمدد بشكل كبيرعبر ضخ المزيد من الاستثمارات الإيرانية فى مشاريع اقتصادية كبيرة كصناعة السيارات

وإنشاء مصنع سيارات «بيجو»، وإقامة العديد من صوامع الغلال، وتوفير الدعم الكامل ماديا وعسكريا، وهو الأمرالذى أثار المخاوف والقلق لدى الشارع السورى حول مستقبل ومصيرعلاقة طهران بدمشق.

ونتيجة للظواهر والتصرفات والسلوك الإيرانى عبر قواها الناعمة فى استغلال الجانب الدينى وتوظيفه فى احتفالاتهم حول «المراقد الشيعية» فى دمشق، والتجرؤ ولأول مرة بالاحتفال بشكل علنى فى الشارع السورى فى سابقة هى الأولى، والتى شكلت صدمة للكثيرين خلافا لما كان يتم فى السابق فى نطاق مناطق «الأضرحة الدينية» فقط، والتى تشرف عليها ماديا وفكريا وعبر إقامة العديد من «الحسينيات» فى بعض المحافظات السورية.

ومع تخلى دمشق عن محيطها العربى، وتخلى بعض الدول العربية والخليجية عن دمشق، على خلفية نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان فى يوينو عام ٢٠٠٦، وتجاوز دمشق الرسمية فى حق بعض القادة العرب فى خطاب رسمى للرئيس بشار الأسد، ووصف بعضهم «بأنصاف الرجال» فى إشارة إلى «الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز»، وانعكاس ذلك بشكل سلبى على دمشق، والتى كانت بحق «فتنة» أدت إلى تردى الأوضاع العربية العربية، واستغلتها طهران للتوغل أكثر داخل الدولة السورية.

وحين سئل نائب الرئيس السورى فاروق الشرع، فى منتصف عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، وكان الحديث دائرا خلال تلك الفترة عن «الهلال الشيعى»، وكان السؤال ما الذى تريده إيران من سوريا؟،... جاء قوله: «إن دمشق ليست عمياء تجاه ما تقوم به إيران»، وهى مقوله تحمل بداخلها الكثير والمختصر من الإشارات، والتى تؤكد أن دمشق تعى وتدرك ما يدور فى داخلها، إلا أنها تغض الطرف عن العديد من الاعتبارات، خاصة وأن الحكومة الإيرانية تنفق من جانبها الكثير على المشاريع الصناعية والعسكرية، خلافا لما تدره زيارات الحجاج الإيرانيين إلى الخزينة السورية من أموال.

وفى السنوات الأولى من تولى بشار الحكم، شهدت سوريا حملات «تشيع» منظمة فى صفوف العوام، وعبر الملحقيات الثقافية للسفارة الإيرانية فى دمشق وحلب،

مستفيدة من التسهيلات الممنوحة لها ببناء مشفى مجانى وترخيص جمعيات خيرية سهلت تزويج المستهدفين بالتشيع ومدت العوائل الفقيرة بمساعدات شهرية مادية وغذائية، وبناء كلية لتدريس «العقيدة الإثنى عشرية» فى مدينة «الطبقة» بمحافظة الرقة بشمال سوريا، فى مقابل كليتان فقط كانت تدرسان الشريعة الإسلامية السنية باللغة العربية فى إيران كلها.

ومع استثمار كل من «دمشق وطهران»، لما اعتبرته انتصارا «لجبهة المانعة» ولـ«حزب الله» فى حرب يونيو ٢٠٠٦، وذلك على خلاف الحقيقة، وهو ما أكده الأمين العام لحزب الله «حسن نصرالله»، فى تصريح متلفز على الهواء، أبدى ندمه على قيام ميلشياته بـ«اختطاف جنديين إسرائيليين» بقوله: «لو كنت أعلم أن اختطاف جنديين إسرائيليين سيلحق بلبنان وجنوبه هذا الدمار ماكنت فعلتها»، وبما يؤكد عدم حسن تقدير الموقف فى حربه مع إسرائيل عام ٢٠٠٦، والتى اعتبرتها العديد من الأوساط السياسية العربية والغربية نوعا من المغامرة غير المقدرة.

عملية «البستان»

بنهاية عام ٢٠٠٧، كانت الأمور تسير فى سوريا بشكل طبيعى برغم الضغوط المستمرة على «النظام السورى»، سواء فيما يتعلق بملف التسوية السلمية، أو بعلاقاتها مع طهران، وكان قد مضى على تواجدى فى سوريا قرابة العام كمراسل صحفى، وشهدت تلك الفترة تحولا إستراتيجييا دراماتيكيا فى انفتاح دول الاتحاد الأوروبى المفاجئ على سوريا، وليعلن عن أول زيارة لرئيس دولة أوربية كبيرة إلى سوريا شكلت أول اختراق لعزلة دمشق عن محيطها الأوربى عقب خمس سنوات مضت من اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية «رفيق الحريرى» فى فبراير عام ٢٠٠٥ .

قاد تلك الزيارة الرئيس الفرنسى «نيكولا ساركوزى»، وهى الثانية له منذ عام ٢٠٠٢، والذى تحمس لأهمية انفتاح أوربا على سوريا فى تلك المرحلة الخطيرة التى تمر بها المنطقة، حيث أجرى مباحثات مع الرئيس بشار «فى قصر الشعب» وسط ترحيب كبير من مختلف الدوائر السياسية والدبلوماسية والإعلامية والشعبية لتلك الزيارة واعتبرها الكثير من المراقبين فاتحة جديدة لاستعادة دمشق لدورها على

النطاق الأوربى، وبما يشكل انعكاسا إيجابيا على الأوضاع فى المنطقة، واستعداد فرنسا للعب دور أكبر فى تحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط، مع تحذير طهران من توجيه ضربات إسرائيلية إذا ما واصلت مساعيها لتطوير «أسلحة نووية».

زيارة ساركوزى، حملت رسالة واضحة بضرورة قيام الرئس بشار بدور أكبر فى حل «الملف النووى» انطلاقا من علاقاته الوثيقة مع طهران، وبرغم الزخم الفرنسى الذى صاحب الزيارة ، وتأكيد الرئيس الفرنسى ثقتة فى الرئيس بشار وأنه ضامنا له فى توثيق علاقاتة بدول الاتحاد الأوربى، إلا أن الولايات المتحدة لم تستبعد قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لإيران عبردمشق تجاه أنشطتها النووية.

فى السادس من شهر سبتمبرعام ٢٠٠٧، قامت إسرائيل بتوجيه ضربة خاطفة وسريعة بواسطة طائرات F15، F16 على منشأة بعنوان «موقع الكبر» فى منطقة صحراوية بمدينة «دير الزور» شمال شرق سوريا، وتدميرة بشكل كامل، وكانت تشتبه فى أنه يضم «مفاعلا نوويا» يجرى تطويره بالتعاون مع إيران وفقا لشكوك تل أبيب بأن هناك تعاونا سريا بين «دمشق وطهران»، ومدى خطورة تعزيز التواجد العسكرى الإيرانى فى سوريا.

دمشق من جانبها سارعت بنفى ذلك تماما فى أن يكون الموقع «لمفاعل نووى»، ومؤكدة أن المنشأة المستهدفة ليست سوى قاعدة عسكرية مهجورة، وهوالأمر الذى دفع تل أبيب إلى الاعتراف لاحقا بمسئوليتها عن الهجوم تحت مسمى «عملية البستان»، فيما قامت السلطات السورية الحكومية فى نهاية الأمر فى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧ بتدمير ما تبقى من موقع «الكبر»، والذى كان يحمل الاسم الرسمى المعلن له «مركز للبحوث الزراعية»، من منطلق قربه من نهر الفرات، واستطاعت السلطات السورية وبجهود مكثفة بإزالة كل بقايا المبنى وردم الموقع وتسويتة بالأرض، وشيدت عليه مبنى جديدا آخر اعتبرته أجهزة الإعلام الغربية مبنى لإنشاء مفاعل نووى، إلا أن المخابرات الأمريكية أكدت فى ذلك الوقت، أن المبنى لاعلاقة له بالأنشطة النووية.

ومع توالى ردود الأفعال الدولية، قالت الولايات المتحدة حينها إن الموقع كان يضم «مفاعلا نوويا» يجرى بناؤه سرا وبمساعدة من «كوريا الشمالية»، وهو ما ترافق مع اعتراف إسرائيل العلنى لأول مرة عن قيامها باستهداف المفاعل النووى كرسالة

واضحة لتحذير طهران حول أنشطتها العسكرية فى سوريا، وترافق مع ذلك الحدث نشر صور للقصف الإسرائيلى للمنشأة مصحوبا بشريط فيديو وبيانات سرية عنه وقرب اكتمال بنائه، فيما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ٢٠١١ أنه «من المحتمل جدا» أن يكون موقع «الكبر» قد أخفى خلف جدرانه مفاعلا نوويا يجرى بناؤه بمساعدة من كوريا الشمالية، مما يشكل استراتيجية خطيرة على الشرق الأوسط وعلى إسرائيل وسوريا.

زيارات بشار الأسد إلى طهران

جاءت أول زيارة رسمية للرئيس بشار إلى «طهران»عقب توليه الحكم عام ٢٠٠١، وفى يناير ٢٠٠٦ قام بالزيارة الثانية، والتى تم خلالها تعزيز علاقاتهما «الإستراتيجية»، وأسفرت عن تأييد سوريا لرغبة إيران فى اقتناء «تكنولوجيا نووية» ولغايات سلمية وفقا لما تم إعلانه من الجانب السورى، والإعلان عن توقيع «اتفاق تعاون عسكرى مشترك»، لتتعدد الزيارات خلال فبراير عام ٢٠٠٧، وأغسطس عام ٢٠٠٨، وأكتوبر عام ٢٠١٠، وأسفرت عن إعلان طهران رسميا عن اتفاق بين دمشق وطهران بشأن «تعزيز جبهة المقاومة ضد إسرائيل»، وتوقيع اتفاقيات لتحرير المبادلات التجارية الثنائية وإنشاء مصرف تجارى مشترك، وفى ديسمبر عام ٢٠١١، صوَّت البرلمان الإيرانى على اتفاق «للتبادل الحر» مع دمشق ردا على الولايات المتحدة وحلفائها لرفضها الدعوات الغربية لإسقاط نظام الأسد.

كانت آخر زيارة للرئيس بشارقام بها إلى طهران فى ٢٥ فبراير ٢٠١٩، والتقى خلالها المرشد الأعلى الإيرانى «على خامنئى»، وجاءت فى أعقاب استعاده الجيش السورى لمعظم الأراضى السورية من قبضة التنظيمات الإرهابية فى حربها التى استمرت على مدى عشر سنوات، ولا زالت بدعم الحليفين «الروسى والإيرانى»، وتأكيد طهران استمرار وقوفها إلى جانب سوريا حتى تستعيد عافيتها وتقضى على الإرهاب بشكل نهائى.

كانت الاحتجاجات الشعبية، قد اندلعت ضد النظام السورى فى منتصف مارس عام ٢٠١١، وتوسعت ككرة الثلج، لتتحول فيما بعد إلى عمل مسلح نتيجة الإفراط فى تبادل العنف من قبل الجانبين «الدولة» و«المتظاهرين» ممن لجأوا إلى العمل

المسلح وبدعم ومساندة «إخوان سوريا»، المدعومة من الجماعة الأم «إخوان مصر» لمحاربة الدولة السورية.

فيما كانت القطيعة العربية لازالت مستمرة وفى غياب كافة أنواع الاتصال فيما بينهم، فلم يجد النظام السورى، وفى ظل تلك «القطيعة» وشدة الحملة الإعلامية العربية والغربية التى ساهمت من جانبها فى تأجيج نيران الاحتجاجات وتقليب الرأى العام السورى والعربى على «دمشق»، لم يجد «النظام السورى» سوى اللجوء إلى حلفائه التاريخيين «إيران وروسيا».

وانطلاقا من اتفاقية «التعاون المشترك» بين دمشق وطهران، قامت إيران بتقديم كل أنواع الدعم إلى سوريا على مدى أكثر من عشر سنوات متصلة، وليتسع نفوذها أكثر فأكثر من تواجد قوات «الحرس الثورى»، على الأرض لمعاونة الجيش العربى السورى لمحاربة فصائل المعارضة المسلحة والتنظيمات الإرهابية «القاعدة وداعش والنصرة»، مما أكسب إيران نفوذا ضخما، وجعل دمشق رهينة للنظام الإيرانى سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وليس حبا وغراما فى النظام السورى، وإنما بهدف أن يكون لها موطئ قدم أملا فى تحقيق حلمها «الفارسى» عبر مشروع «الهلال الشيعى» التكتيكى، فى المشرق العربى، والذى تحقق بعضا منه، ففى العراق «الحشد الشيعى»، وفى سوريا «ميليشيات الحرس الثورى»، و«حزب الله» فى لبنان و«الحوثيين» فى اليمن و «حماس والجهاد» فى الأراضى الفلسطينية.

طهران والإخلال بقواعد الاشتباك ..

وسعت إيران منذ تدخلها العسكرى النشط فى سوريا إلى الإخلال بقواعد الاشتباك مع إسرائيل، واحتكار مواجهتها عبر فتح «جبهه جديدة» لقوات «الحرس الثورى وحزب الله»، على هضبة الجولان السورى فى «الجنوب» السورى فى محاكاة لما كان يجرى فى «الجنوب اللبنانى» من قبل ميليشيات «حزب الله»، وهو الأمر الذى رفضته إسرائيل فى حينه وبقوة بعدم تغيير قواعد اللعبة والاشتباك على «الجبهة السورية».

تحذيرات تل أبيب المتكررة بعدم سماحها بتكرار تجربة الجنوب اللبنانى فى هضبة الجولان المحتلة، مما دفعها إلى توجيه العديد من الضربات العسكرية

الجوية الخاطفة والسريعة على مختلف المواقع الإيرانية المواجهة لهضبة الجولان فى جنوب سوريا، مما شكل ضغطا سياسيا كبيرا من القوى العظمى «الولايات المتحدة وإسرائيل والدول الغربية» على دمشق وطهران.

ومع التفاهمات والمباحثات المكثفة بين «موسكو وإسرائيل»، ومطالبة موسكو بالضغط على طهران بسحب القوات والمواقع العسكرية الإيرانية إلى عمق ٨٠ كم من العاصمة دمشق، وهو أمر قد راق إلى روسيا وربما إلى دمشق أيضا كمرحلة للتخلص من «الوجود الإيرانى» شيئا فشيئا، لترغم إيران على تغيير مواقعها العسكرية مما شكل انتكاسة كبيرة على حرية حركة القوات الإيرانية وفاعليتها فى المنطقة، وتقهقرها فى مناطق الجنوب الحدودية مع فلسطين والأردن، ومناطق القلمون الحدودية مع لبنان خلال الأعوام الثلاثة الأولى للأزمة السورية.

معلوم أن إيران استثمرت وأنفقت أموالا ضخمة وخبرات بشرية فى سوريا لتعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدين، وهو ما أشارت إليه مجلة «فورين بوليسى» فى تقرير لها فى يناير ٢٠١٥، كشفت فيه أن العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية لم تقتصر على الأموال فقط، بل خصصت للاستثمار فى وسائط النقل والبنية التحتية السورية، وأن السلطات الإيرانية وقعت قبل اندلاع الحرب الأهلية السورية اتفاقية «للغاز الطبيعي» بقيمة ١٠ بلايين دولار مع سوريا والعراق لبناء خط أنابيب للغاز «إيران – العراق – سوريا» يبدأ فى إيران ويمر فى سوريا ولبنان والبحر المتوسط حتى يصل إلى عدد من دول أوربا.

وبموجب الاتفاقية التى دعمها المرشد الأعلى «على خامنئى» فإن العراق وسوريا ستحصلان يوميا على كميات معينة من الغاز الطبيعى مع موافقة المرشد الإيرانى على ٨ ملايين دولار منحة إيرانية كمساعدة لسوريا من مركز الأبحاث الاستراتيجى المختص بالبحث فى ستة مجالات مختلفة بما فيها أبحاث السياسة الخارجية، والشرق الأوسط والخليج وأبحاث الاقتصاد السياسى الدولى.

مع عجز وفشل القوات الإيرانية سواء من قوات الحرس الثورى، أو من ميلشيات «حزب الله» فى مواجهة التنظيمات الإرهابية وتوغلهم فى الأراضى السورية، دون إحراز أية نتائج مع الجيش السورى فى السيطرة على الأرض على مدى الثلاث سنوات الأولى من عمر الأزمة السورية، وتصاعد حجم الصراع على الدولة السورية

بالدخول فى منعطف خطير كان يستهدف تقاسم النفوذ على سوريا بين بعض القوى الإقليمية، فى مرحلة كان يشرف النظام السورى فيها على الانهيار الكامل، ودون أن تسفر مواجهات قوات «الحرس الثورى وميلشيات حزب الله» عن شىء حقيقى، واقتصرت الأوضاع على «الكر والفر» باستثناء اهتمام طهران أن يكون لها موضع قدم فى جنوب سوريا باتجاه الأردن القريب من الجولان السورى المحتل، وخلق منصة جديدة لوكلاء طهران فى دمشق، وهو الأمر الذى حسمتة إسرائيل بإجبار القوات الإيرانية على الانسحاب من المناطق الجنوبية، وبضغوط روسية وغربية على طهران.

دمشق .. و«قبلة الحياه» من الدب الروسى

هى بالفعل كانت «قبلة الحياة» التى جاءت مع بدايات عام ٢٠١٥، من قبل «الدب الروسى» الذى استعاد مكانته فى العالم، وأصبح يحسب له ألف حساب، وينسب له «الفضل» الأول والأكبر فى إبقاء الدولة السورية ونظامها السياسى الراهن فى الحكم منذ سبتمبر عام ٢٠١٥، ومنع الدولة من الانهيار أو تعرضها بحق «للتقسيم» والطائفية المقيتة، وليتحول الصراع لصالح سوريا عبر الدعم العسكرى الروسى للمؤسسات العسكرية الحكومية لتستعيد قوتها، والقيام بواجباتها وحمايتها من التفكك عبر إصرار النظام السورى على استعادة صموده ومواجهة كل التحديات.

لم يكن الدور الروسى فى سوريا خارج السياق الاستراتيجى، فى ظل حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد، وحتى خلال صراع القوى الكبرى فى زمن الحرب الباردة محسوبة على المعسكر الاشتراكى، فكانت الدعوة الرسمية السورية الصريحة بإستدعاء التدخل الروسى بطلب من الرئيس بشار الأسد، واعتبرتها موسكو فرصة سانحة لاستعادة موقع نفوذ مهم لها فى «المياه الدافئة» على المتوسط، وبوصفها آخر نقطة لتواجد قوات روسية فى المنطقة، خاصة وأن لديها «قاعدتين» جوية فى «حميميم» باللاذقية، وبحرية فى «طرطوس»، وتؤمنان للوجود الروسى كل أنواع الدعم اللوجستى على مختلف الأراضى السورية.

فيما سعت القوى الإقليمية والدولية «تركيا قطر وإسرائيل والولايات المتحدة» بالضغط على النظام السورى لتنفيذ مخططاتها ومصالحها فى سوريا، بالسماح بمرور

خط «الغاز القطرى» عبر الأراضى السورية باتجاة تركيا ومن ثم إلى أوربا، مع سماح تركيا بمرور المياه عبر الأراضى السورية من سد «أتاتورك» إلى سوريا ومنها إلى إسرائيل، وأن تلتزم «قطر والإمارات» بإعادة إعمار ما دمرتة الحرب شريطة أن يتم حصر إعادة الإعمار والتنقيب عن النفط بشركات البلدين، وذلك وفق ما ورد «بوثيقة» روجت لها «المعارضة السورية وبدعم جماعة إخوان سوريا» فى تركيا فى اجتماع سرى عقد برئاسة رئيس الوزراء القطرى السابق حمد بن جاسم فى ١٢ أكتوبر ٢٠١٢ كخطة لمستقبل سوريا بعد إسقاط النظام السورى، «الوثيقة» التى نشرت مؤخرا فى مجلة «بوابة أفريقيا» لصحابها وناشرها السورى الفرنسى «ماجد نعمة» وكشفها الصحفى الجزائرى «نور الدين مرداسى»، والتى تضمنت من بين بنودها تجميد العلاقات مع روسيا وإيران والصين، وأن تمتنع سوريا عن المطالبة بهضبة الجولان السورى المحتل إلا بالوسائل السياسية وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل برعاية أمريكية».

الرئيس الروسى فلادمير بوتين من جانبة برر «تدخله» فى سوريا، ووفق تصريحات رسمية روسية، بأنها «تستهدف المحافظة على وحدة الأراضى السورية، واستعادة الأمن والاستقرار ومنع تغيير النظام بالقوة من قبل «الولايات المتحدة، لتجد صداها الطيب لدى أركان النظام السورى، وحليفه الإيرانى الذى كان كل همه الحفاظ على «مصالحه» فى سوريا من خلال الحفاظ على بقاء النظام السورى بأى ثمن، حتى ولو اقتضى الأمر أن تتقاسم طهران وموسكو «الكعكة السورية».

دخول روسيا أيضا إلى سوريا جاء مترافقا مع الضغوط الدولية الضخمة، التى تواجهها إيران سواء فى ملفها «النووى»، أو بسلوكها وسياستها الإقليمية فى المنطقة منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وطموحها لقيادة محور إقليمى يحقق لها مكاسب استراتيجية بما يهدد أمن واستقرار دول الخليج والمنطقة العربية بأكملها، عبر دعمها «حزب الله» فى رعاية نفوذها فى لبنان وتطويعه ماديا ولوجستيا وعسكريا لمواجهة تهديدات إسرائيل تجاه إيران، وكطرف فاعل ومؤثر فى أمن واستقرار المنطقة.

ومع تعاظم الدور الروسى، فى دعم ومساندة النظام السورى عسكريا ولوجيستيا، تمكن الجيش السورى بوصفه قوة عسكرية منظمة على الأرض مدعومة جويا،

من القيام بأدوار عسكرية وأمنية ضمن مشروعها الكبير فى «محاربة الإرهاب»، وتحقيقها العديد من النجاحات فى استعادة العديد من المناطق، وميل كفة الصراع لصالح النظام يوما بعد يوم مما ساهم فى تعظيم شروطه السياسية ضمن مسار العملية السياسية للخروج من الأزمة سواء عبر ما أفرزه مسار «الأستانة»، أو «جنيف» أو «موسكو» أو «سوتشى».

فيما شكل التواجد الإيرانى ممثلا فى «الحرس الثورى» الذى واجه العديد من التحديات والهواجس المقلقة، أهمها الاستهداف الإسرائيلى المستمر لها، وتحجيمه فى سوريا من خلال تواصل الغارات الإسرائيلية على كافة المواقع والنقاط التى تتواجد فيها قوات إيرانية أو ميليشيات تابعة لـ«حزب الله»، والتدمير المستمر لأية أسلحة تتدفق إلى دمشق سواء عبر مطارها «مطار دمشق الدولى»، أو عبر تهريبها بريا من خلال سهل البقاع، علاوة على هاجس دمشق حول كيفية التخلص من الوجود الإيرانى فى سوريا أو تقليص وجوده إلى الحدود الدنيا لتقتصر على التعاون الاقتصادى.

ويبقى السؤال الأهم حول مستقبل الوجود الإيرانى العسكرى فى سوريا؟.. ودور اللاعبين فى المنطقة؟ والذى يراه الكثير من المراقبين أن احتواء دور إيران فى سوريا بعد مرور عشر سنوات من حرب طاحنة أصبح اليوم وغدا مطلبا من قبل جميع اللاعبين فى سوريا، فموسكو من جانها تسعى إلى «ضبط النفوذ الإيرانى» لكونه منافسا لها على الأرض، فيما تؤكد إسرائيل من جانبها على أهمية وضرورة منع «تموضع طهران» واستخدامها فى الضغط على تل أبيب عند الحديث عن مفاوضات سلام فى ظل تمسك دمشق باستعادة هضبة الجولان المحتلة ، فيما طالبت الإدارة الأمريكية بضرورة خروج القوات الأجنبية من سوريا إلى ما قبل ٢٠١١ واعتبرته شرطا مسبقا لأى تطبيع أو مساهمة فى الإعمار.

فالخلاص من الوجود الإيرانى فى سوريا خلال المرحلة الراهنة والمقبلة معا أصبح قضية غاية فى التعقيد، فى ظل التقاطعات والتحركات الدولية والإقليمية سواء عبر استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية فى مطاردة القوات والميلشيات الإيرانية على

الأرض السورية، وعدم سماحها بوجود «جنوب لبنانى» على الأراضى السورية، واستنساخ تجربة «حزب الله» سواء كانت دعوات الخروج بشكل علنى أوعبر أبواب خلفية، وهو ما يرغب فيه السوريون، وهو ما سترفضة طهران جملة وتفصيلا لاعتبارات أيدولوجية واستراتيجية وجودية، وهو ماتعتبره طهران حقا أصيلا لها نظير ما قدمته من دعم عسكرى ولوجستى واقتصادى ومالى على مدى السنوات العشرة الماضية، وبما يترتب عليه ديون مالية طائلة واقتصادية وتجارية وعسكرية تجاه طهران.

طهران من جانبها اعتمدت فى سياسة «تحالفها الاستراتيجى» مع دمشق، على التدخل «الخفى» فور انطلاق الاحتجاجات عام ٢٠١١، عبر «خبراء وفنيين» للسيطرة على شبكات التواصل الاجتماعى، ومتابعة كافة النشطاء والمدونيين وتحركاتهم وأنشطتهم، ليتحول التدخل تدريجيا مع اتساع نطاق الاحتجاجات فى مختلف المدن السورية ليصبح بشكله «العلنى» فى تقديم الدعم العسكرى عبر ميلشيات الحرس الثورى ومؤيدا بدعم اقتصادى ومالى حتى منتصف ٢٠١٥، وهو الموعد الرسمى للتدخل العسكرى من قبل «الدب الروسى» لفشل التدخل الإيرانى فى إنقاذ حليفه «بشار» من منطلق رؤية دمشق وقلقها بعدم السماح تحت أى ظرف من الظروف تكرار «النموذج العراقى»، ولتستعيد سوريا نفوذها وقدرتها العسكرية عبر حليفها الروسى وبقوة فى استرجاع ما تم الاستيلاء عليه من أراضٍ.

فيما جاء رد «طهران» من جانبها على التدخل العسكرى الروسى فى سوريا، بتوثيق علاقتها مع أنقرة ليعززا معا وجودهما العسكرى فى بعض مناطق نفوذهما، وبموافقة روسية، وفى ظل سيطرة القوات الأمريكية على منطقة «التنف» على الحدود السورية العراقية، لقطع الطريق بين «طهران وبغداد»، و«دمشق وبيروت»، لتصبح مناطق النفوذ التى جرى اقتسامها فى سوريا تنحصر بين «أمريكا وتركيا وإيران وإسرائيل وروسيا».

* * *

الصراع والحروب العربية الإسرائيلية

دخلت سوريا عدة حروب بداية من الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وضمت كل من «المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المصرية ومملكة العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية»، ضد المليشيات الصهيونية المسلحة فى فلسطين، خلال الانتداب البريطانى على فلسطين، وما أعقبها من هزيمة فى يونيو ١٩٦٧ «النكسة» ثم حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، ودخولها فى الحرب الأهلية اللبنانية فى سبعينيات القرن الماضى.

وساهم دخول دمشق إلى لبنان لوقف «الحرب الأهلية» التى امتدت لأكثر من ١٥ عاما، ومساندتها فى حرب لبنان ١٩٨٢، وفى كل تلك الحروب كانت تعقد اتفاقات التهدئة أو «الهدنة» غير المعلنة بين البلدين نتيجة للضغوط الدولية والإقليمية، والتى تمارس على «دمشق وتل أبيب» تحت بند سياسة «ضبط النفس» مع كل الخروقات الإسرائيلية التى جرت على مدى السنوات الطويلة الماضية.

فيما ظلت الأوضاع على «الجبهه السورية» مع إسرائيل فى حالة من الهدوء والسكينة التامة فى أعقاب فك الاشتباك الأول والأخير مع الجانب الإسرائيلى بعد حرب ١٩٧٣، ولم تطلق خلال تلك الفترة الطويلة طلقة واحدة تثير قلق الجانب الإسرائيلى، أو تعكر من صفو الأجواء المجمدة بين الجانبين، خاصة وأن سوريا بوضعها الراهن فى «حالة حرب» مع إسرائيل، لأسباب أهمها عدم اعتراف دمشق بدولة إسرائيل بشكل رسمى أوعلنى على الإطلاق سواء فى مفاوضات فض الاشتباك الأول عام ١٩٧٤، والذى بموجبه استعادت دمشق مدينة «القنيطرة»، أو فى المفاوضات التى أجراها الجانبان برعاية «أمريكية وأوربية» وانتهت جميعها بالفشل وبما فيها فشل الوساطة التركية.

خمسون عاما مضت على مسيرة المفاوضات السورية الإسرائيلية، تخللتها العشرات بل والمئات من الجولات المكوكية والمباحثات، وعبر العديد من «الرعاة» من الأمريكيين والأوروبيين وفى الكثير من العواصم الأوربية، والتمهيد لها أيضا عبر

عواصم عربية مركزية، وعبر وسطاء من الخبراء والساسة الأمريكان والأوربيين، ومع حكومات إسرائيلية متعاقبة دون الاعتراف بدولة إسرائيل وانتهاء بحكومة بنيامين نتنياهو فى أعقاب فشلها فى تشكيل حكومة يمينية متطرفة، تولى زعيم اليمين المتشدد فى إسرائيل نفتالى بينت «٤٩ سنة»، رئاسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة والإطاحة «برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو».

منطق دمشق على مدى الفترة الزمنية الطويلة اعتمد على رفضها للمفاوضات شريطة الإقرار بالانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة، وخاصة هضبة الجولان السورى المحتل إلى ما قبل الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، وهو ما رفضته «تل أبيب» جملة وتفصيلا، وتبقى «هضبة الجولان» تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى يومنا هذا «٢١/٢٠»، فيما تواصل إسرائيل إحداث التغييرات الديموجغرافية والسكانية والاستيطانية دون عائق، واستغلال مواردها أسوأ استغلال.

ومع صدور قرار الكنيست عام ١٩٨٢ بإعلان ضم هضبة الجولان السورى إلى إسرائيل برغم الرفض السورى والعربى والأممى لهذا القرار، حتى وصل الأمر فى «٢٠١٩» أن أصدرالرئيس الأمريكى «دونالد ترامب» قرارا باعتبار «الجولان» ضمن الأراضى الإسرائيلية، وكإهداء منه لدعم «نتنياهو» فى الانتخابات على رئاسة الحكومة الإسرائيلية والتى فشل فى تشكيلها فشلا ذريعا، واستثمارالرئيس «ترامب» من جانبه فى الدعاية له فى الانتخابات الأمريكية التى جرت بنهاية عام ٢٠٢٠، لكسب أصوات اليهود فى تلك الانتخابات، وهو ما رفضته الأمم المتحدة، واعتبرته و«العدم» سواء، كما فعلت فى السابق مع قرار ضم «الجولان» من قبل الكنسيت الإسرائيلى السابق، وليضرب «ترامب» عرض الحائط بالقوانين والأعراف الدولية فى فض النزاعات.

ويبقى الصراع السورى الإسرائيلى على صفيح ساخن مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب، وبقاء الوضع على الجبهة السورية «مجمدا» وساكنا فى مواجهة موقف إسرائيلى يواصل كل أنشطته الاستيطانية فى «هضبة الجولان» يزرعها بالمستوطنات ويجلب المستوطنين اليهود من جميع أصقاع الأرض، يستنزف خيراتها، ويمارس أبشع أنواع الفصل العنصرى من تهجير لأبناء القرى السورية الواقعة تحت

الاحتلال، وإرغامهم على تغيير هوية مواطنيها السوريين الذين أعلنوا مرارا رفضهم والتضيق على زراعاتهم ومنعها من العبور إلى الداخل السورى.

«دبلوماسية المثانة».. وفرص السلام الضائعة

حكايات وقصص وروايات كثيرة جرى تناقلها فى الأوساط السياسية والدبلوماسية عن مباحثات ولقاءات الرئيس الراحل حافظ، مع العديد من الوفود الغربية من المسئولين الدوليين للبحث فى سبل تحقيق السلام فى المنطقة، وكانت تشكل ضغطا نفسيا وعصبيا على تلك الوفود لـ«طول صبر» الأسد فى شرح تاريخ القضية السورية، والتى قد تمتد «لساعات»، من عهد الانتداب الفرنسى و«اتفاقية سايكس بيكو»!

إطالة الأسد فى مباحثاته كانت تستهدف إيصال جملة من الرسائل أن دمشق على «قناعة» أنه ليس لديها ما يمنع من توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل شريطة الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧، ودون أن يمكنهم بالوصول إلى شىء ملموس فى نهاية الاجتماعات، فكان الأسد يحب المناقشات الطويلة لإرهاق محاورية.

يقول «جيمس بيكر» وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، فى مذكراتة «سياسة الدبلوماسية والثورة والحرب والسلام ١٩٨٩-١٩٩٢»، فى لقاء له مع الأسد عام ١٩٩١، لبحث إمكانية مشاركة القوات السورية فى حرب تحرير الكويت، يقول بيكر: «لاريب أن هذا اللقاء كان يشكل أصعب عملية تفاوض أخوضها وأشدها إنهاكا بل أنه جعل بعض مفاوضاتى الماراثونية الرامية إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل تبدو سهلة».. ويضيف: «استمر الاجتماع تسع ساعات و٤٦ دقيقة دون فترة استراحة فى غرفة أصبح جوها خانقا إلى حد لايحتمل بسبب القدر البسيط من تكييف الهواء من جهة والنوافذ الموصدة والمضادة للرصاص والمغطاة بستائر زيتية كالحة من جهه أخرى».

ويضيف بيكر فى مذكراتة: «قدم الأسد لنا قهوة تركية قوية، وعصير ليمون شديد الحلاوة دون ثلج، ونظرا للحرارة الشديدة فقد استهلكت المشروبات بوفرة» وبعد مضى ساعات على انعقاد الاجتماع استولى «نداء الطبيعة»، على السفير

الأمريكى بدمشق وقتئذ، مشيرا إلى أن الأسد بدأ «حواره المفضل حول شرور معاهدة «سايكس بيكو» حتى كان الوضع وصل إلى درجة متأزمة، فقلت: «لعلك تتساءل يا سيادة الرئيس عن السبب الذى حدا بالسفير للذهاب إلى حمام الرجال ليجرى مكالمة هاتفية مهمة.. هنا انفجر الأسد ضاحكا، موضحا أن جملة المحادثات التى أجراها «جيمس بيكر» مع حافظ بلغت ٦٣ ساعة وسماها «دبلوماسية المثانة»، وهو الأمر الذى يؤكد قدرة الرجل على المبارزة وما لديه من قدره على التحمل والتى تخالف كل تقارير المخابرات حول «صحة الرجل» أنه ليس على مايرام على خلاف الحقيقة، علاوة على طاقة قوية على العمل فى جلسته كان مثل: «أبى الهول.... رجلاه مشدودتان إلى الأرض وركبتاه مضمومتان ويداه مطويتان فوق حضنة».

كما التقى الأسد،المبعوث الأوروبى «ميغيل إنغيل موارتينوس» المنسق لعملية السلام وقتئذ مرات ومرات، وظل «موراتينوس»، خلال إقامتة التى طالت فى دمشق لفترة طويلة، فى التواصل ما بين «دمشق وتل أبيب»، وبشكل متواصل يحمل الرسائل ما بين الجانبين والعكس، ويسوق لمبدأ جديد فى التسوية السلمية، «كل الأرض مقابل كل السلام»، ووفق الإعداد «لمؤتمر مدريد للسلام» على المسارين السورى والفلسطينى.

المبعوث الأوربى كثيرا ما كان يتجول فى بعض الأحياء الدمشقية مترجلا، وبحكم تواصلنا معه بصفة مستمرة، كان يبدى عجزه عن تحقيق شىء حيث كان يسعى لإقناع الجانب الإسرائيلى للدخول فى مفاوضات غير مباشرة وفق رغبة الجانب السورى، وبرغم ذلك لم يتم التوصل إلى إنجاز حقيقى يبشر باستمرارية المفاوضات سواء مباشرة أو غير مباشرة، ودون أى تقدم ملحوظ لتنتهى جميعها بالفشل، وبسبب التمسك بـ«التفاصيل الصغيرة» والتى ظلت حائلا دون حل يرضى الطرفين، وهو ما أكده حافظ الأسد فى مؤتمر صحفى مشترك بقصر الشعب مع الرئيس الراحل حسنى مبارك بقوله: «فى التفاصيل الصغيرة يكمن الشيطان».

المؤكد أن الحاكم فى فشل أو تعطيل تلك التسوية السلمية، كانت حالة انعدام الثقة بين الجانبين السورى والإسرائيلى، فى الوقت الذى كانت فيه مفاوضات «مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط» فى ٣٠ أكتوبر١٩٩١ بدأت أولى جولاتها التفاوضية

بين دمشق وتل أبيب وبرعاية أمريكية وروسية، وذلك عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، ولم تحقق جولات المفاوضات خلال عهد رئيس الوزراء الإسرائيلى اليمينى السابق «إسحق شامير» أى نتائج ليس على المسارالسورى بل على كل المسارات.

التهرب وانعدام الثقة سيد المشهد التفاوضى

كان السؤال الدائم والمستمر قديما وحديثا، والمفصلى فى كل مرحلة من مراحل المفاوضات، وظل محل خلاف بين دمشق وتل أبيب، يدور حول ما هو حجم الانسحاب الإسرائيلى من مرتفعات الجولان المحتلة؟.

ففى ٢٣ يونيو ١٩٩٢، كلف رئيس الحكومة الإسرائيلية «إسحق رابين» «ايتمار رابينوفيتش»، بقيادة الوفد الإسرائيلى للتفاوض مع سوريا بينما تولى الدبلوماسى السورى «موفق العلاف» قيادة الوفد السورى، وتم الاتفاق على اعتماد قرارمجلس الأمن ٢٤٢ أساسا للمفاوضات، ودخلت المفاوضات فى أكثرمن «١٢» جولة حول الترتيبات العملية للسلام بين الطرفين، ووفق طرح إسرائيلى «عمق الانسحاب من الجولان يتوقف على عمق السلام وطبيعته».

وعقب جولات مكوكية بين سوريا وإسرائيل قام بها وزيرالخارجية الأمريكى «وارن كريستوفر»، لتجاوزالطريق المسدود، واجتمع مع رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين، ونقل إلى حافظ الأسد فى ٣ أغسطس عام ١٩٩٣ مضمون مباحاثه مع رابين، وهوما تقوله سوريا إن رابين «تعهد» بالانسحاب إلى خط الرابع من يونيو، وأطلقت عليه «وديعة رابين»، لتتناول الجولات اللاحقة من المفاوضات سرعة الانسحاب من الجولان على أساس أن الانسحاب إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ أمر مفروغ منه وفقا لوجهة النظرالسورية.

باراك يتعهد بالانسحاب من ٩٩٪ من هضبة الجولان

فى يناير عام ١٩٩٤ عقدت قمة أمريكية سورية فى «جنيف»، وتعهدت فيها سوريا بإقامة علاقات «سلام عادية» مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان، لتتبعها العديد من المفاوضات واللقاءات بين عدد من المسئولين من الجانبين ولتنتهى جميعها بالفشل بنهاية العام نفسه مع رفض سورى العودة إلى المفاوضات،

ومع تدخل الرئيس الأمريكى بيل كلينتون عام ١٩٩٥ لاستئناف المفاوضات بين الجانبين،وكانت آخرمحاولة للمفاوضات من قبل كلينتون لجمع الطرفين، وعقد معاهدة سلام بينهما بعدما تم تحديد نقاط الخلاف والاتفاق بينهما، والتوصل الى اتفاق على أهداف ومبادئ وترتيبات الأمن وسميت ب «ورقة التفاهمات».

فى ٢٦ مارس ١٩٩٥ حمل كلينتون فى اجتماعه مع الرئيس الأسد فى جنيف، عرضا من «إيهود باراك» رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتضمن الانسحاب من ٩٩٪ من هضبة الجولان وتعويض سوريا عن الأراضى التى تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، مع إبقاء شريط بعرض ٥٠٠ متر بمحاذاة نهر الأردن وشريط آخر بعرض ثمانين «ياردة» على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، وكان رد الراحل حافظ الأسد أن «باراك» لايرغب بالسلام، ورفض حتى النظر فى الخرائط التى حملها معه كلينتون لينتهى اللقاء بالفشل.

ومع اغتيال «رابين فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٩٥، وتولى «شمعون بيريز» رئاسة الحكومة خلفا له كانت مفاوضات «وايت بلانتيشن» قد جرت جولتان منها فى ٢٤ يناير و٢٨ فبراير ١٩٩٦، وتناولت تفاصيل الانسحاب وجوهر العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين البلدين، لتتوقف المفاوضات بعد وقوع عدد من الهجمات الانتحارية فى إسرائيل شهرى «فبراير ومارس» من العام ذاته، لتجرى انتخابات إسرائيلية فاز فيها بنيامين نتنياهو كرئيس للحكومة وزعيم حزب الليكود اليمينى، لتتوقف المفاوضات بين الجانبين برغم العديد من المساعى الأوروبية لإحيائها، ومع عودة حزب العمل مرة أخرى برئاسة «إيهود باراك» فى ١٧ مايو ١٩٩٩، لتفشل الجولة الجديدة من المفاوضات بين الجانبين، وتتفاقم الأمور أكثر، بإعلان عدد من نواب الكنيست إنهم سيسرعون عملية المصادقة على قانون يخضع أى انسحاب من «الجولان» لاستفتاء عام، وأن الانسحاب من الجولان لايحظى بتأييد شعبى فى الداخل الإسرائيلى، كما أعلنت الإدارة الأمريكية من جانبها أنها لن تلعب «دورالوسيط»، وأن إسرائيل غير مُلزمة بـ«وديعة رابين» لتتوقف المفاوضات بشكل نهائى، برغم ما احتوته جولات المفاوضات من تفاصيل كثيرة وما تحمله مضامينها من مسئوليات يحملها كل طرف على الآخر فى ضياع العديد من فرص التسوية السلمية بين الجانبين.

«السلام» على المسار السورى فى مهب الريح

مع بدايات عام ٢٠٠٠، كانت عملية السلام والمفاوضات على المسار السورى الإسرائيلى تراوح مكانها، ودون تقدم يذكر نتيجة لغياب الثقة بين الجانبين وحتى توقفها فى عهد «بنيامين نتنياهو» ، ومنذ ذلك التاريخ ظلت المفاوضات بين الطرفين صعودا وهبوطا دون التوصل إلى أية نتيجة تذكر منها سوى المماطلات والتسويف والتهرب والخوف من حجم التنازلات على الجانبين.

وكل طرف كان يدرك أن هناك ثمنا باهظا لسلام قد لايتحقق، برغم ماكان يجرى من مباحثات ومفاوضات بشكل علنى ومن خلف الأبواب، وعبر العديد من الوسطاء الغربيين، ومرورها فى العديد من محطاتها ما بين الجمود والموت «الإكلينيكى» حتى رحيل حافظ الأسد فى ١٠ يونيو عام ٢٠٠٠، ويبقى الراحل حافظ الأسد الرجل الذى لم يعترف بدولة إسرائيل رسميا، ولم يوقع اتفاق سلام معها، وظلت بلاده تعيش فى حالة اقتصاد حرب «مجمد»، وذهبت فرص واعدة لتحقيق السلام فى المنطقة فى مهب الريح لانعدام الثقة الكاملة والمتبادلة بين دمشق وتل أبيب، وتهرب إسرائيل مما ستقدمة من ثمن فادح للسلام بعودة هضبة الجولان المحتلة، وهو أمر ماكان يمكن أن تقبل به تل أبيب مهما كان حجم السلام والتطبيع مع دمشق.

وظلت الأمور مجمدة بسبب عدم رغبة المجتمع الدولى فى تحريك عملية السلام، فى ظل تهرب إسرائيل من استحقاقات السلام، فى الوقت الذى أدركت فيه دمشق تراجع وضعها الإقليمى والدولى على خلفية «تحالفها» مع طهران، وأن أى تنازل أو تراجع فى علاقات دمشق مع طهران سيلحق بها ضررا سياسيا لاتتحمله، وفضلت أن تبقى على «طهران» ضمن الأوراق التى تساوم بها ما عزز قناعة سوريا مع تراجع المشروع الأمريكى فى المنطقة.

فيما شكل حضور وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت»، مراسم جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد منتصف عام ٢٠٠٠ دعما رسميا من الإدارة الأمريكية لبشار الأسد لقيادة سوريا خلفا لوالده، وهو الأمر الذى سعت إليه لإشراك دمشق فى إحياء المفاوضات مجددا مع تل أبيب، وأن القادم الجديد لن يمانع فى إجراء مفاوضات مع إسرائيل، وهو الأمر الذى نجحت فيه مادلين أولبرايت فى إحياء

المفاوضات لتنطلق جولة جديدة فى «شيبردزتاون» فى ولاية فيرجينيا الغربية بين ٣ و ٧ ديسمبرمن عام ٢٠٠٠، وترأسهاعن الجانب السورى وزيرالخارجية حينها فاروق الشرع ورئيس الحكومة الإسرائيلى إيهود باراك.

وكالعادة جرى الاتفاق على تشكيل أربع لجان لدراسة مختلف جوانب الانسحاب وترتيباته، وهو ما فشلت فيه المفاوضات فى الوصول إلى اتفاق نهائى، ولتطرح «الإدارة الأمريكية»، مسودة اتفاق على الطرفين قبل مغادرتهما الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف، ولتفادى الفشل طلب «إيهود باراك» مزيدا من الوقت لدراسة العرض الأمريكى قبل خوض جولة مفاوضات ثانية لم تعقد على الإطلاق.

فيما بقى الإنجاز الوحيد الذى استطاعت سوريا تحقيقه فى كل الجولات السابقة محصورا فيما أسمتة بـ«وديعة رابين»، والتى تقول دمشق «إنها تتضمن تعهدا إسرائيليا بالانسحاب إلى خط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧»، فيما دأبت إسرائيل من جانبها على تقديم هكذا «تعهد» بحجة أنه كان «عرضا افتراضيا» من قبل إسحق رابين إلى وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر، وبصيغة ماذا تقدم سوريا لإسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان؟.

ومع اندلاع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما شكلتة من فرز جديد فى إعادة صياغة وتركيبة وتصنيف العلاقات الدولية وارتباطها بالعديد من الملفات والقضايا الساخنة والمعقدة فى العديد من مناطق العالم، وهو ما انعكس بشكل مباشر على المشهد السياسى الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط لأهميتة الاقتصادية والتجارية «منابع النفط»، وترافق معها سقوط بغداد عام ٢٠٠٣، مما ساهم فى توقف مسيرة السلام ودخولها فى سبات عميق، وهو ماشكل فرصة تاريخية لإسرائيل للتهرب من استحقاقات السلام، ومطالبتها بعودة المفاوضات إلى نقطة الصفر، مع استمرار إسرائيل فى توغلها داخل الأراضى المحتلة بزرعها بالمستوطنات فى كل من هضبة الجولان السورى المحتل وفى الضفة الغربية.

تقرير «بيكرهاملتون» وضرورة تحريك السلام

فى عام ٢٠٠٦ صدر تقرير «بيكر هاملتون»، فى ٧٥ قرار وتوصية موجهه للإدارة الأمريكية حول كيفية التعامل والخروج من الأزمات التى تتعرض لها وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط، والمتعلقة سواء فيما كان يجرى فى العراق وإيران، وسوريا،

حيث شدد التقريرعلى ضرورة تحريك عملية السلام بين الإسرائيليين والعرب وإجراء محادثات مباشرة بين إسرائيل وسوريا فى إطارعملية إحياء للالتزام الأمريكى بالتوصل إلى تسوية «عربية إسرائيلية» شاملة على جميع الجبهات، وأن هذا الالتزام يتضمن إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل وسوريا ولبنان والفلسطينيين، ووفق القبول بحق إسرائيل فى الوجود.

كما أوصى التقرير بأن «الولايات المتحدة لايمكن أن تحقق أهدافها فى الشرق الأوسط مالم تعالج مباشرة النزاع العربى الإسرائيلى وعدم الاستقرارالإقليمى»، كما أوصى التقرير الرئيس الأمريكى «بوش الابن»، بإظهار «التزام متجدد ومتواصل من أجل التوصل إلى خطة سلام شاملة»، بين إسرائيل من جهة، والفلسطينيين وسوريا ولبنان من جهة أخرى، وأن المبادرة الجديدة يجب أن تنبثق عن التعهد الذى قطعه بوش فى يونيو ٢٠٠٢ بالعمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما أوصت ببحث إسرائيل «إعادة منطقة الجولان التى احتلتها عام ١٩٦٧ إلى سوريا فى إطار اتفاق سلام بين الدولتين ويلزم سوريا بوقف دعمـــها للفصائل الفلسطينية واللبنانية المتطرفة، ووقف تدخلها فى الشؤون اللبنانية، وهومالم يتحقق.

محاربة الإرهاب .. أولوية مركزية عوضًا عن السلام المفقود

مع انطلاق أحداث واحتجاجات ١٥ مارس عام ٢٠١١ فى سوريا، وما صاحبها من تطورات معقدة على الساحة السورية ، تلاشت التساؤلات عن مستقبل عملية السلام بين سوريا وإسرائيل، ليبصح السؤال الأول والأهم البحث عن مستقبل سوريا فى خضم الأحداث المريرة التى مرت بها فى حرب مستعرة ومجنونة على مدى عشر سنوات لم يهدأ فيها سعير الحرب بحثا عن استعادة الدولة والأرض والوطن من قبضة التنظيمات الإرهابية المتعددة الأسماء والأشكال والألوان.

كان الهم السورى الأكبر والأهم ولازال حتى يومنا هذا «٢١/٢٠» سعى السوريين لاستعادة ما تم اختطافة من أراضيهم، وبدعم ومخططات مخابراتية عالمية إقليمية استهدفت إسقاط الدولة والنظام والوطن، وصراعها فى تثبيت أركان الدولة واستعادة مؤسساتها فى ظل أطماع إقليمية ومصالح قوى دولية عظمى تتصارع على الأرض السورية بحثا لموطئ قدم لها، وهو ما تسعى إليه بالفعل «تركيا» فى احتلالها لأراضٍ فى الشمال السورى بقوة السلاح ودعمها لتنظيمات إرهابية لوجستيا وعسكريا.

وفى ضوء تلك المعطيات، باتت فرص السلام بين سوريا وإسرائيل فى المرحلة الحالية معدومة، وتكاد تكون غير موجودة، وربما مستحيلة لعدة أسباب جوهرية طرأت على الأوضاع فى المنطقة والعالم، وصراع القوى الكبرى أصبح منحصرا على المصالح التى تسعى إليها كل قوة من تلك القوى سواء كانت قوى كبرى عالمية «أمريكا وروسيا» أو إقليمية «إيران وتركيا»، وحاجة كل طرف من الأطراف إلى اختراق إقليمى يعزز به مصالحه داخليا وخارجيا.

إسرائيل اليوم لايعنيها السلام سواء مع سوريا أو الفلسطينيين، ولايشغلها سوى فرض هيمنتها وبدعم أمريكى بلا حدود، فبالأمس أعلن «ترامب» عن الدولة اليهودية، وفرض على الفلسطينيين يهودية الدولة، واليوم تحظى بالرعاية الأمريكية بإعلانها أن «القدس» عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، ومنحها هضبة الجولان المحتل ضمن الأراضى الإسرائيلية فى الوقت الذى تتمتع فيه «تل أبيب» بالتطبيع معها من قبل بعض الدول العربية، ودخولها مربع التطبيع مع إسرائيل كـ«دولة الإمارات والبحرين والسودان والمغرب»، فى ظل الهجوم الإسرائيلى المستمر والمتكررعلى سوريا، بضرب العديد من الأهداف والمواقع التابعة لإيران فى العاصمة دمشق، ورفض تل أبيب أى تغيير فى قواعد اللعبة معها، وأنها لن تقبل بوجود طهران وفتح جبهة لها فى جنوب سوريا على الجولان السورى فى محاكاة لجبهة الجنوب اللبنانى، التى توقفت وتجمدت لدى جماعة حزب الله فى أعقاب حرب يونيو ٢٠٠٦.

كما أن المرحلة الراهنة التى تمر بها سوريا فى أزمتها الطاحنة لن تمكنها من الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل وهى فاقدة الكثير من الإمكانيات وأوراق اللعبة السياسية والدبلوماسية فى ظل عزلتها الدولية، من محيطها الإقليمى والعربى، ومع وجود احتلال تركى صريح يسعى للتحكم فى مقدرات الدولة والسيادة السورية على أراضيها، وفى ظل دولة لم تكتمل بعد سيطرتها على مؤسساتها ومع انهيار تام فى مختلف المجالات الاقتصادية والتعليمية والتجارية والاجتماعية، وانخفاض موارد الدولة فى مختلف الخدمات، وتدمير كامل للبنية التحتية من مياه وكهرباء وغاز ومدن وقرى وأحياء مدمرة تدميرا كاملا فى حاجة إلى إعادة إعمار وفى ظل دعم دولى وإقليمى للعديد من التنظيمات الإرهابية، والتى انحصر تواجدها فى عدة مناطق فى شمال سوريا بدعم عسكرى تركى.

دوافع دمشق بإعادة قضية «الجولان» المحتل، ستقع على عاتق الأجيال المقبلة، وهو ما أكده الرئيس الراحل حافظ: بقوله «إن دمشق ليست فى عجلة من أمرها فى إعادة «الجولان»،..وأنها ليست قضية ملحة للرئيس بشار بقدر أهمية إعادة بناء سوريا وانتشالها من الدمار والخراب الذى حل بها ببنائها من جديد والتى قد تستغرق أجيالا مقبلة.

التخلى عن إيران و«حزب الله»...مقابل استعادة كامل الجولان

ففى كتاب فريد هوف «بلوغ المرتفعات»: طرح فكرة سلام بين سوريا وإسرائيل برؤى جديدة وغريبة ومرتبطة بواقع إستراتيجى على الأرض، حتى أصبحت حقيقة كغيرها من فرص السلام الضائعة، وذلك خلال الفترة من إبريل عام ٢٠٠٩ ومنتصف مارس ٢٠١١

يقول هوف فى كتابه: قصة محاولة «سرية لعقد سلام سورى – إسرائيلى»، خلال إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، لم تقم على المقايضات السابقة «الأرض مقابل السلام»، أو مبدأ «السلام مقابل السلام» بل قامت مقاربة هوف، على مقايضة من نوع آخر: إعادة الأرض مقابل التموضع الاستراتيجى، وهو ما يعنى أن تعيد تل أبيب الجولان مقابل تخلى دمشق عن تحالفها وعلاقتها العسكرية مع إيران و«حزب الله» و«حماس»، ذلك كان جوهر الحراك الأمريكى السرى بين عامى ٢٠٠٩و ٢٠١١، وهو ما أكد عليه المبعوث الأمريكى السابق دينس روس؛ إذ يقول: إن «بلوغ المرتفعات» لم يقدم «صيغة الأرض مقابل السلام، وإنما قدمت صيغة الأرض مقابل إعادة الترتيب الاستراتيجى لسوريا، مع ابتعاد سوريا عن إيران و «حزب الله».

ويبقى السؤال.. هل الرئيس بشار الأسد أراد بالفعل صفقة «الجولان – بالتموضع الاستراتيجى»؟، بعد أن عزز تحالفه مع طهران و«حزب الله»، فى أعقاب أحداث ٢٠١١، وفى ظل استمرار الصراع الأممى على سوريا بين ثلاثة مناطق للنفوذ، من الوجود الإيرانى، وروسيا، وعلاوة على استمرار غارات إسرائيل فى ملاحقتها «مواقع طهران» بصمتٍ من موسكو، ومع الوجود العسكرى التركى والأمريكى فيما تبقى من البلاد.

«إخوان سوريا».. تاريخ من الدم والخيانة

وصفهم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، قبل مايزيد على ٨٠ عاما بقوله: «الإخوان مالهمش أمان»، ولم يكن وصفا لحظيا، وإنما شكل رؤية صحيحة وأمينة حول حقيقتهم ودورهم التخريبى وخيانتهم ليس للدولة المصرية فقط، بل ولكل الدول التى عاشوا على أراضيها، ووفرت لهم الملاذات الآمنة ظنا منها أنهم أصحاب «مظلومية ودعوة»، على خلاف الحقيقة، بل عاشوا كخلايا نائمة حتى يتمكنوا من الوصول إلى أركان الدولة المصرية وفى معظم الدول العربية التى أقاموا فيها.

حقيقة الأمر أن تلك العصابة المارقة على مدى ٨٠ عاما، كانت لها العديد من الصولات والجولات فى أعمال العنف والإرهاب المنظم، وبالتعاون مع أجهزة استخباراتية وفرت لهم الدعم اللوجستى منذ الأربعينيات وبالتعاون والتنسيق بين مرشدهم الأول «حسن البنا» والمخابرات البريطانية، والتاريخ ملىء بالكثير من الأعمال الإرهابية والإجرامية بدءا من اغتيال «النقراشى»، ومرورا بمحاولة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية بالأسكندرية، وتحقيق هدفهم عن طريق «التمكين» من الدولة المصرية فى غفلة من الزمن، والوصول إلى سدة الحكم فى مصر فى أعقاب أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، ولينتهوا إلى الأبد بعد مرور قرابة العام من حكم مصر فى ثورة ٣٠ يونيو، والتى شارك فيها ما يزيد على ٣٠ مليون مواطن مصرى طالبوا بخلعهم عن حكم مصر.

ميراث ثقيل تحملته الشعوب العربية، وفى القلب منها شعب مصر الذى تمكن من إقصائهم عن حكم البلاد والعباد قناعة منهم أن «الإخوان يكذبون مثلما يتنفسون»، وأنهم تجار دين كشفوا عن بضاعتهم الفاسدة للعقل والقلب والنفس البشرية، هم النسخة المكررة ذاتها فى «سوريا وليبيا وتونس» وغيرها من العواصم العربية، ويتمتعون بنعمة «الغباء» المطلق، وعبر تاريخهم الأسود الحافل بالتطرف وأعمال القتل والسرقة والخيانة وبيع الأوطان والنصب باسم الدين وتوظيفه وفقا لمشروعهم

«الباطنى» عبرالأجنحة العسكرية وعملياتهم الإرهابية وفى كل معاملاتهم الحياتية منذ أن وضع بذرتها الشيطانية الأولى فى أرض الكنانة، وأسس لها المدعو «حسن البنا» منذ عام ١٩٢٨ زمن الاحتلال البريطانى، لتنتشر أفكارهم المسمومة كالنار فى الهشيم، عبر مرشديهم مستغلين طبيعة تلك المجتمعات العربية السمحة من حالة الفقر والجهل والمرض.

«إخوان سوريا» هم جزء أصيل من حركة الإخوان الأم فى «مصر»، وامتداد لتنظيمهم الدولى برعاية تركيا وتمويل قطرى، وكانت سوريا من أوائل الدول التى تبنت دعوة الإخوان من خارج مصر من خلال اهتمام ورعاية إخوان مصر للطلبة والعلماء السوريين ممن كانوا يدرسون فيها خلال تلك الفترة، وكان منهم الطالب «مصطفى السباعى»، الذى أسس وبمبادرة منه فرعا لجماعة «إخوان سوريا» عام ١٩٤٢، وجاء خلفا للسباعى، «عصام العطار» مراقبا عاما لإخوان سوريا شقيق «نجاح العطار «نائب الرئيس السورى للشئون الثقافية خلال فترة الرئيس الراحل حافظ ونجله الرئيس بشار الأسد».

وظل «العطار» مراقبا عاما للإخوان من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٨٠، ليتمدد نشاطهم ومشاركتهم فى العمل السياسى، والذى ترافق مع إعلان استقلال سوريا عام ١٩٤٦، ووصلوا إلى البرلمان السورى وشاركوا فى الحكومة حتى عام ١٩٦٣.

وظلت جماعة إخوان سوريا تمارس نشاطها بشكل علنى حتى ثمانينيات القرن الماضى، وبوصول «على صدر الدين البيانونى»، المراقب العام الحالى لتلك الجماعة، ومنذ تأسيسها كان منهجها العمل المسلح بتكفير المجتمع والدولة، والقيام بالعديد من أعمال الاغتيالات لعدد من الساسة السوريين فى تلك المرحلة، فمارسوا المنهج والسلوك الظلامى نفسه، وتحولوا إلى «ديدان وفئران» تعيش تحت الأرض، تكره النور والشمس والضياء، ولو كانت دعواتهم صادقة وصحيحة ومحقة فلماذا العيش فى الظلام واللجوء إلى السرية؟!

عاشوا كغيرهم فى دوائر وخلايا عنقودية مغلقة لايعرفها حتى المقربون منهم، واختاروا لدعوتهم أن تنتشر تحت الأرض حاملين فى نفوسهم الحقد والكراهية والانتقام من المجتمع، ولتطفح روائحهم التكفيرية الكريهة التى أزكمت أنوف

الملايين من المسلمين فى كل مكان وجدوا فيه، فهم جماعة لاتعترف بالأوطان ولا بالحدود، ومنهجهم قائم على القتل وممارسة العنف بكل خسة لتحقيق مشروعهم الوهمى لحكم العالم تحت ادعاءات كاذبة ومضللة بإقامة ما سمى ب «مشروع الدولة الإخوانية وليست الإسلامية» والذى أسقطته مصر وإلى الأبد.

ومع قدوم «حزب البعث» السورى إلى السلطة، سعى إلى إضعاف تلك الجماعة، وأصدر قرارا بحظرها عام ١٩٦٤، لتتبنى عناصرها المسلحة فى حينه، عمليات اغتيال مسئولين حكوميين، وتنفيذ تفجيرات لمبانٍ حكومية ومكاتب الحزب الحاكم، ومراكز الشرطة والسيارات والثكنات العسكرية والمصانع فى كل من مدن دمشق وحلب وحماة، فى الثمانينيات.

نقطة التحول الكبرى كانت فى الحرب الدائرة بين الدولة وتلك الجماعة بجناحها المسلح، والتى اشتد عودها على مدى أربعة أعوام فى الفترة من ١٩٧٨/ ١٩٨٢، وشكلت مرحلة جديدة من العنف والشراسة فى المواجهة بينها وبين الدولة، ولتشهد أول وأعنف مواجهة شهدتها مدينة «حماة»، والتى تقع بوسط سوريا بوصفها «المعقل الرئيسى» لتلك الجماعة على خلفية محاولتهم استهداف رأس النظام السورى الراحل حافظ الأسد، ومحاولة اغتياله فى ٢٦ يونيو ١٩٨٠ أمام «قصر الضيافة» بقلب دمشق، خلال استقباله لرئيس إحدى الدول الإفريقية.

محاولة اغتيال حافظ الأسد، أحدثت حالة من الغضب العارم فى أوساط قيادة «حزب البعث» الحاكم وفى أركان الدولة، وترافقت معها دعوات الانتقام من جماعة الإخوان وفى معقلهم مدينة «حماة»، حيث قاد عملية المواجهة شقيق الرئيس حافظ «رفعت الأسد» فى حملة عسكرية ضخمة بحثا عن «الجناة» فى معقلهم فى الفترة ما بين «١٩٨١ – ١٩٨٢»، إلى أن انتهت المواجهة الحاسمة عام ١٩٨٢ فى معركة ضخمة جرى خلالها سحق تلك الجماعة، والتى عبر عنها الصحفى البريطانى «باتريك سيل»، والذى عاش فى سوريا فترة طويلة من حياته بقوله، : «إن وحشية العقاب فى حماة قد أقفلت مرحلة هامة من تاريخ سوريا».

التقديرات اختلفت حول رقم عدد القتلى، فى تلك الحملة للقضاء على جماعة الإخوان، والتى تراوحت ما بين ١٠٠٠ إلى ١٠ آلاف قتيل، أو ٢٠ ألف قتيل، وربما

أكثر أو أقل، حيث لا تتوفر أرقام موثقة بعددهم، ولتغلق دمشق ملف تلك الجماعة بإصدار الرئيس حافظ، القانون رقم ٤٩ فى العام ١٩٨٠، والذى حظر فيه حركة الإخوان فى سوريا، ومعاقبة كل من يثبت انتماؤه لها بالإعدام، حيث كانت معاقل تلك الجماعة تتمثل فى ثلاث مدن رئيسية «حمص ودمشق وحماة».

المؤكد أن تلك الأحداث الدامية طالت العديد من المدنيين الأبرياء فى حملات اعتقالات واسعة النطاق، وتعقب لكل من له صلة بتلك الجماعة لتختفى تماما من الحياة السياسية فى الداخل السورى، فيما عاش كثير ممن تمكن من الهروب إلى خارج سوريا فى العديد من العواصم العربية والخليجية المجاروة، وبصفة خاصة السعودية للعمل بها، وظلوا كخلايا نائمة مع من هربوا من إخوان مصر خلال تلك الفترة وما قبلها ويعملون تحت الأرض، ومارسوا خلالها نشر منهجم تحت دعاوى «المظلومية» وتنسيقهم مع الفكر الوهابى فى السعودية، وإيهام البشر بما تعرضوا له من ظلم فى بلادهم على خلاف الحقيقة من نشر ادعاءت بالتعرض لصنوف من القهر والتعذيب لكسب تعاطف العامة من الشعب، حتى كشفتها أفعالهم الإجرامية والإرهابية بحق الشعوب سواء فى مصر أو فى سوريا خلال أحداث ما سمى بـ«الربيع العربى»، ومحاولاتهم ركوب موجه المظاهرات والقفز على السلطة.

ففى سوريا اختلف المشهد كثيرا، فعلى الرغم من تعرض النظام السورى والرئيس بشار، لحملات محمومة لإقصائه عن السلطة، إلا أنه أصر على الاستمرار فى السلطة، رافضا كل العروض التى قدمت له ولأسرتة سواء الرحيل أم الهروب أم حتى الإقصاء من قبل القوى الإقليمية والدولية، وفضل محاربة ما رأه، إنه يحارب تنظيمات إرهابية عاتية فى الإجرام، والتى خرجت جميعا من «عباءة» جماعة إخوان سوريا برغم اختلاف مسمياتها، وحتى الآن فى استعادتة للدولة الوطنية السورية مرة أخرى، وسعى النظام بالابتعاد عن «شبح التقسيم» المرسوم للدولة السورية تحت عناوين الطائفية والمذهبية، وبعد حرب سالت فيها بحور من الدماء على مدى عشر سنوات متصلة، بخلاف ما جرى فى مصر بقبول الرئيس الأسبق الراحل حسنى مبارك بالتنحى عن السلطة فى فبراير ٢٠١١، واستلام المجلس العسكرى لمقاليد السلطة وتمكنه من قيادة سفينة الدولة المصرية إلى بر الأمان وحتى الخلاص من عصابة الإخوان.

فالحالة السورية مختلفة، خاصة أنه مع كل مرحلة تاريخية يخرج منهم من يمثلهم تحت مسمى «المراقب العام»، ووفق تعليمات مرشدهم الأول من مقره الرئيسى فى مصر، على اعتبار أنهم أصبحوا الحركة الأقوى والأكثر تنظيما وانتشارا وتأثيرا من بين قوى المعارضة فى سوريا، وهو ما يتماثل مع كان يجرى فى مصر، وحتى ظهور «محمد رياض الشقة»، الذى يشغل حاليا منصب المراقب العام لجماعة إخوان سوريا فى المهجر، و«على صدر الدين البيانونى» كمراقب عام لتلك الجماعة فى الداخل، والذى انتقل فيما بعد إلى «المنفى» لتبدأ لعبة التحالفات فى «المهجر» مع قوى المعارضة فى بعض العواصم الأوربية.

وبادرت جماعة إخوان سوريا فى المهجر، بالإسراع فى عقد التحالفات مع العديد من القوى الدولية والإقليمية، والتى تزامنت مع الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة والدول الغربية على منطقة الشرق الأوسط، ومع قدوم ماسموا بالمحافظين الجدد فى «الإدارة الأمريكية، إبان بوش الأب والابن تساندها الصهيونية العالمية فى محاولة لإحداث تغييرات دراماتيكية فى أنظمة الحكم بدول المنطقة، ووفق مفهوم «الشرق الأوسط الجديد»، والتى اتضحت معالمه مع قدوم ماسمى بـ«الربيع العربى»، والمطالبة برحيل النظام السورى وفق العديد من المسميات التى أطلقت خلال تلك الفترة.

قوى المعارضة فى المهجر وبدعم من الإخوان وتنظيمها الدولى، وبرعاية كاملة من «حزب العدالة والتنمية» التركى، وبإشراف رئيسها «رجب طيب أردوغان» تبنوا على الفور حملات تلك الجماعة الإرهابية فى المنطقة العربية بأجنحتها المسلحة وبدعمها لوجستيا وسياسيا وإعلاميا وعسكريا حتى التدخل فى الشئون الداخلية لعدد من البلدان العربية، والإقدام على احتلال بعضا من أراضيها وهو ما يجرى حاليا فى مدينة أدلب السورية ومدينة طرابلس الليبية .

«خدام».. والانشقاق عن النظام

فى مرحلة خطيرة وحساسة، مرت وتمر بها المنطقة العربية، وسوريا بشكل خاص فى القلب منها، كانت الصدمة الكبرى وربما الفجيعة التى أصابت الرأى العام السورى بالصدمة فى الإعلان عن استقالة الراحل عبد الحليم خدام نائب الرئيس

السورى السابق، المفاجأة بوصفه أحد أبرز أركان النظام السورى سواء مع حكم الأب حافظ أو الابن بشار وكان من أهم مرافقى حافظ الأسد على مدى أكثر من ٤٠ عاما، ومشاركا فى كل صغيرة وكبيرة فى نظام الحكم عبر كل مناصبه الحزبية والرسمية، وظل خدام نائبا للرئيس الراحل حافظ الأسد ليصبح ما بين ليلة وضحاها «رئيسا» لسوريا لمدة ٣٧ يوما، وحتى استلام بشار الأسد مقاليد الحكم عقب وفاة والده عام ٢٠٠٠.

خدام هو النائب الأول لرئيس الجمهورية، وشارك وساهم فى تنصيب بشار الأسد رئيسا لسوريا، وكان أول مرسوم أصدره ترقية العقيد بشار الأسد إلى رتبة «فريق»، وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، وأمينا عاما قطريا لحزب البعث الحاكم، وممهدا مع رفيق دربه الراحل العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى الأسبق، الطريق أمام بشار لتولى مقاليد الحكم بشكل سلس فى ظل ظروف وأوضاع إقليمية غاية فى التعقيد.

مع استلام بشار الأسد مهامه كرئيس للبلاد، قام بتقليص معظم الصلاحيات التى كان يتمتع بها «خدام» ليصبح بعيدا عن صنع القرار السياسى الفعلى، وبعيدا أيضا عن الأضواء وعن «الملف اللبنانى»، الذى تسلمه لسنوات طويلة امتدت لأكثر من ٣٠ عاما فى زمن الأب حافظ، وكان بمثابة «رمانة الميزان»، فى تلك العلاقة الشائكة دوما ما بين دمشق وبيروت، وبصفة خاصة فى زمن رئيس الحكومة اللبنانية الراحل رفيق الحريرى وحتى اغتياله عام ٢٠٠٥.

وعقب عملية تنصيب بشار الأسد مقاليد السلطة ، ولاعتبارات نفسية تخص عبد الحليم خدام لاستشعاره أنه أصبح على «الهامش»، وفى تلك المرحلة الحرجة ليعلن الاعتزال من الحياه السياسية، بالرغم من أنه كان «المعلم» للرئيس بشار فى مرحلة تاريخية معينة»، ويطلب من الرئاسة السورية رغبته فى العزلة «لكتابة مذكراته»، عن سنوات طويلة شارك خلالها فى تاريخ سوريا، وطالبا التوجه مع عائلته للإقامة فى العاصمة الفرنسية «باريس»، مع وعود بالتزام الصمت خلال إقامتة فى «باريس» والتى تعد «معقل» كل أقطاب المعارضة السورية.

وبعد فترة ليست بالقصيرة من إقامة عبد الحليم خدام فى «باريس»، أعلن انشقاقه عن النظام السورى فى ديسمبر ٢٠٠٥، بعد مرور ١١ شهرا على اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الراحل رفيق الحريرى، ولتتدهور علاقة خدام ببشار الأسد،

بانتقاده للسياسة الخارجية السورية تجاه لبنان على خلفية عملية الاغتيال، ويشن خدام هجوما ضاريا على النظام السورى متهما سوريا باغتيال الحريرى، وهجومه أيضا على الرئيس بشار فى أعقاب احتجاجات مارس ٢٠١١ ضد الدولة، بقوله: «إنه لا بديل عن إسقاط النظام الحالى وأن الجيش السورى تحول إلى جيش احتلال، وأن آلاف المواطنين قتلو أو جرحوا خلال تلك المظاهرات».

ففى عام ٢٠٠٦ أعلن «خدام» من منفاه «بباريس» عن تأسيسه ماسمى بـ«جبهة الخلاص الوطنى»، وضمت معارضين من القوى السياسية فى المهجر، وعقدت مؤتمرها الأول فى «بروكسل» مع تبنيه الدعوة إلى تغيير النظام سلميا، وتحالفه رسميا مع جماعة إخوان سوريا من «المنفيين» فى الخارج اعتقادا منه فى زيادة الزخم لتلك الجبهة، واستغلالها لمصالحه الخاصة لغسل يديه مما شارك فيه فى سنوات عمره فى الحكم مع النظام السورى.

«خدام والإخوان» والسقوط الكبير

سعى خدام للاقتراب والتعاون مع إخوان سوريا، والذى لاقى ترحيبا ورغبة شديدة للتعاون معه حيث تلاقت المصالح والقناعات، فى أنهم أصبحوا القوة الوحيدة المنظمة والمسيطرة على كل القوى المعارضة بمختلف تياراتها الفكرية والسياسية، ليكلل التلاقى بالإعلان رسميا عن تحالف خدام مع المراقب العام لجماعة الإخوان «على صدر الدين البيانونى»، الذى كان قد أجرى فى مرحلة سابقة مفاوضات سرية مع الحكومة السورية، عقب تولى بشار الأسد السلطة، طالبا الإفراج عن أعضاء جماعته من السجون، وأفرج حينها بالفعل عن «المئات» منهم خلال الفترة المعروفة بـ«ربيع دمشق»، والتى لم تستمر طويلا، ورفض بشار الأسد مطالب «البيانونى» الإفراج عن كل أعضاء جماعته، أوالسماح بعودة المنفيين منهم إلى سوريا أورفع الحظر المفروض عليهم منذ عام ١٩٨٠، والذى ترافق مع سعى تلك الجماعة فى الوقت ذاته التواصل مع أطراف المعارضة سواء فى «الداخل» السورى أو خارجه، وتحديدا مع مجموعة «ربيع دمشق»، والتى ضمت أطيافا ومكونات من المجتمع السورى من المثقفين والكتاب والمفكرين والسياسيين من كافة الأجنحة «ممن ينتمون إلى «الإسلام السياسى والقومية الكردية واليسارية».

ولم يكن مدهشا أو صادما من تلك «الجماعة» استعدادها للتحالف حتى مع الشيطان من أجل مصالحها ومشروعها التدميرى للأنظمة العربية، فلم تخجل من تحالفها مع عبد الحليم خدام أحد الأعمدة الرئيسية والفاعلة والمحركة للحكم الشمولى فى سوريا ومشاركا بقوة فى أحداث مدينة «حماة»، وخلال رئاسة بشار الأسد، مما ساهم فى زيادة حجم الكراهية لتلك الجماعة وكذا لعبد الحليم خدام فى نظر الكثير من السوريين.

ولعجزجماعة إخوان سوريا، وفشلها فى تلبية مصالحها ومشروعها الخاص بها أعلنت انسحابها من «جبهة الخلاص» فى أبريل ٢٠٠٩، للخلاف الذى دب بين «خدام وجماعة الإخوان»، على خلفية قرارها بتعليق نشاطها فى «جبهة الخلاص» واعتبرته معاديا للنظام، والتوجه إلى طلب وساطة «حزب العدالة والتنمية» التركى الحاكم لحل خلافها مع النظام السورى، وهو الأمر الذى رفضه النظام السورى بل وتجديد رفضه لرفع الحظر القانونى عن تلك الجماعة، لتفشل الوساطة التركية كما فشلت سابقا كوسيط بين «دمشق وتل أبيب» لتكشف عن مدى قبح تلك الجماعة ومنهجها الانتقامى.

العديد من التقارير والتحليلات وتصريحات المسئولين من معظم التيارات المعارضة السورية فى الخارج، كشفت مدى حجم مساهمة الدعم اللامحدود من «إخوان سوريا وقوى المعارضة» فى التعاون مع الغرب وأمريكا تحديدا للقضاء على ماسمى بمحور الشر «سوريا وإيران»، وتنفيذ أهدافه دون التدخل بشكل مباشر لإسقاط النظام السورى، أو ممن آوتهم دمشق على أراضيها من جماعة «حماس»، وقدمت لهم كل أنواع الدعم السياسى واللوجستى، لتنتهى علاقة جماعة إخوان سوريا بسقوط مدوٍّ بين الطرفين، ولم يستمر الأمر طويلا مع «خدام»، الذى لم يكتب سطرا واحدا عن مذكراته وحياته وتاريخه السياسى فى الحكم السورى كما ادعى قبيل مغادرتة سوريا، وكل ما نشر عنه كان ممثلا فى مذكرات محدودة نشرت بعض فصولها فى جريدة «الشرق الأوسط اللندنية» ودون أن يكشف عن حقيقة نفوذ دوره السياسى والمالى فى سوريا.

المؤكد أن عبد الحليم خدام كان يدرك جيدا أنه لايستطيع أن يكتب كل مذكراته خلال فترة مشاركته فى الحكم السورى، بشكل شفاف وحيادى وموضوعى، عن

نظام دافع عنه على مدار الساعة ولأكثر من ٤٠ عاما، لينقل للرأى العام حقيقة ما كان يجرى ويدور بين أروقة الحكم، والتى ربما قد تدينه بشكل كبير وتفتح عليه أبواب جهنم، بوصفه كان عنصرا أصيلا وفاعلا ومحركا وفاصلا فى العديد من المحطات التى مرت بها سوريا صعودا وهبوطا، ولتكشف أيضا حجم سطوته وتملكه وأفراد أسرته لأصول من أموال وممتلكات ومشروعات وشركات استولى عليها بحكم مكانه، وهو الأمر الذى أفقده الذاكرة لكتابة مذكراته.

خدام كان قد أكد فى اعترافه بالحرف الواحد: «فى الواقع لست مبعدا ولست مستبعدا، جئت إلى باريس من أجل الكتابة ولم أتعرض لا إلى الإساءة ولا للتهديد، وخرجت وعلاقاتى مع الرئيس بشار الأسد علاقات حسنة وودية...فما يقال حول تهديد أو مضايقة غير صحيح».

فشل مخطط الإخوان فى إشعال الحرب الأهلية

مع تداعيات الاحتجاجات السورية ، وتحولها بشكل نمطى على مراحل لحرب أهلية فى الداخل السورى بتأجيج الفتنة فيها، والتى كان يراها مؤيدو النظام أنها مؤامرة مكتملة الأركان تستهدف تقويض الدولة السورية وليس النظام فحسب بل ونشر الفوضى بتدبير جهات معلومة فى الداخل من قبل جماعة الإخوان، والتى أعلنت بعد قرابة عام ونصف العام على انطلاق تلك الاحتجاجات، عن مشاركتها فى تشكيل «المجلس الوطنى السورى» فى إسطنبول، والذى ضم فصائل مختلفة من المعارضة السورية تحت هيمنة الإخوان على «المجلس» بوصفهم المكون الأقوى واستحواذهم على ربع أعضاء المجلس، بهدف رسم صورة «معتدلة عن نفسها» أمام حلفائها من المجتمع الدولى لتتجاوز حجمها الطبيعى والفعلى على الأرض والغائبة عن جميع القوى المعارضة السورية، ليعلن المراقب العام لجماعة الإخوان «محمد رياض الشقفة» تأييدها للتظاهرات ومؤكدًا مشاركتهم فيها بفاعلية ودعمها حتى سقوط النظام، والمطالبة بالتدخل الخارجى «الأجنبى»، لحل «الأزمة السورية» بوصفه الحل الوحيد الممكن، وداعيا تركيا حليفة الإخوان إلى التدخل وإنشاء مناطق «إنسانية» فى الأراضى التركية، وسماح تركيا لهم بعقد اجتماعاتهم وممارسة أنشطتهم على أراضيها، انطلاقًا من قناعتها أن الإخوان سيؤدون دورا حيويا فى حال سقوط النظام السورى.

فى أكتوبر ٢٠١١ وبعد مرور ثمانية أشهر اكتشف الشعب السورى حقيقة أردوغان تركيا، وحقيقة ارتكان الإخوان إلى «أردوغان»، ومساعدته فى تحقيق أطماعه الاستعمارية فى الأراضى السورية، والتى يراها الجميع وعلى الهواء مباشرة عبر القنوات الفضائية العربية والغربية، ومطالبة الإخوان المجتمع الدولى بحماية المدنيين وإنشاء ممرات آمنة، وكأنهم يتحدثون بلسان «أردوغان» وطلبهم نقل مسئولية حل الأزمة من جامعة الدول العربية إلى مجلس الأمن الدولى، وترحيبهم ودعمهم فى مارس ٢٠١٢، خطة «كوفى أنان» بقرار الأمم المتحدة لإرسال مراقبين دوليين إلى سوريا.

ووفقا لوثائق جماعة إخوان سوريا وأحلامهم التائهة، فقد أصدرت رؤيتها المستقبلية للاستيلاء على الدولة السورية من خلال وثيقة «عهد وميثاق» صدرت عنها فى ٢٥ مارس ٢٠١٢ حددت فيها الأطر العريضة لمفهومها لسوريا ما بعد سقوط النظام، ودعوتها إلى بناء دولة مدنية حديثة ديمقراطية تعددية، وهى نسخة منسوخة من جماعة إخوان مصر بالغباء ذاته والوهم، واعتبرت إخوان سوريا الوثيقة «أساسا لعقد اجتماعى جديد، يؤسس لعلاقة وطنية معاصرة وآمنة بين مكونات المجتمع السورى»، كما دعت الوثيقة، وكأنها «مشروع نهضة آخر» وبتوجيه من «خيرت شاطر سوريا»، أن تتبع سوريا فى المستقبل نظاما جمهوريا نيابيا يختار فيه الشعب الممثلين والحكام عبر صناديق الاقتراع وأن يتساوى فيها المواطنون جميعا على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، وتقوم على مبدأ المواطنة، على خلاف الحقيقة والواقع فى قدرتهم على الإقصاء والتفرد بالسلطة، فكان الخاسر الأكبر مع جماعة إخوان سوريا، «قوى المعارضة» التى بات لامستقبل لها فى الداخل السورى كونها لم تقدم شيئا لمعارضة الداخل، وفشلت فى إيجاد ظهير شعبى لها فى الداخل السورى كما فقدت أيضا ظهيرها فى الخارج والذى سرعان ما سقط وأصبح سرابا ممن سموا «بأصدقاء سوريا» فى الخارج من ١٦٠ دولة إلى لا شىء، وفقدت كل الحماية والدعم بلا غطاء عربى أو دولى ومتوهمون أنهم سيضيقون الخناق على النظام وإجباره على الرحيل.

***

حكايات فى مراحل.. ارتباك الدولة

(١) اغتيال «عماد مغنية» ... «توأم» نصر الله

اغتيال عماد مغنية، والملقب بـ«الشيخ رضوان» فى تنظيم «كفر سوسة» أحد الأحياء الجديدة بقلب العاصمة دمشق، فى ١٢ فبراير ٢٠٠٨، نتيجة عبوة ناسفة وضعت بجوار سيارته لحظة نزوله لاستقلالها، ليتزامن مع الموعد ذاته الذى اغتيل فيه قبل ثلاث سنوات مضت بالتمام والكمال، رئيس الحكومة اللبنانية الراحل رفيق الحريرى فى ١٢ فبراير عام ٢٠٠٥، وفى أكبر عملية إرهابية مرتبة بكل دقة بمشاركة أجهزة استخباراتية أحدثت معها العديد من ردود الفعل العارمة من الغضب والتنديد عربيا وعالميا، مثلما أحدث اغتيال «عماد مغنية»، ردود فعل أيضا عربية وعالمية عكست حجم الارتياح والرضا فى التخلص من «مطلوب دولى» فى العديد من الأعمال الإرهابية، والتى بسببها صنفته العديد من الدوائر الغربية والأمريكية «أحد الإرهابيين» المطلوبين على مستوى العالم.

مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٢ فبراير من عام ٢٠٠٨، كنت على موعد مع بعض الزملاء للتجمع بنادى الصحفيين السوريين فى منطقة «العفيف» القريبة من وسط دمشق، وخلال انتظارنا لأحد الزملاء، فإذا بنا نتلقى أنباءً عن وقوع انفجار كبير هز العاصمة وضواحيها، ويعد الأول والأضخم بعد مرور أكثر من عام على عملى فى دمشق كمراسل صحفى.

الانفجار استهدف أحد الشخصيات المجهولة و«المهمة» معا، وغير المعروفه فى «حينها» لدى العديد من وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية، ونال من أحد الأذرع المهمة لدى جماعة «حزب الله»، وتبين فيما بعد فى اليوم التالى للانفجار، أنه «الرجل الثانى» فى حزب الله، والذراع الأيمن للأمين العام للحزب «حسن نصر الله» بل و«توأم روحه».

اغتيال عماد مغنية، ترافق معه العديد من الروايات حول من المستهدف فى الانفجار؟.. ومن الجهة المنفذة للتفجير؟، وكيف يقع فى تلك المنطقة الأمنية

الشديدة الحساسية؟، والتى لاتبعد عن قصر الحكم «قصر الشعب» سوى بضعة كيلومترات، ومجاورة للعديد من الأجهزة الأمنية السيادية من أمن الدولة والأمن السياسى والأمن العسكرى والأمن الجنائى بعدة عشرات من الأمتار، وبالقرب من مقر وزارة الداخلية السورية الجديدة التى لم تنتقل إليها بعد خلال تلك الفترة، وأيضا بالقرب من مقر السفارة المصرية بدمشق، والكائنة بتنظيم «بكفر سوسة».

مكان الانفجار.. ساحة انتظار للسيارات «باركينج»، خاصة بإحدى البنايات الحديثة المتعددة الطوابق «١٢ طابقا»، والتى كانت تتسم بالهدوء والسكون لقلة الحركة فيها، مع العلم أن التنظيم الجديد لـ«كفر سوسة»، عبارة عن «مجمع» من البنايات الفخمة، ومخصص لكل بناية ساحة انتظار خاصة بها، ويحيط بتلك البنايات أو«العمائر»، بعض المحلات الصغيرة، وتتخللها بعض المتنزهات التى تحتوى على بعض الألعاب البسيطة الخاصة بأطفال تلك المنطقة، فيما يقع حى «كفر سوسة» القديم مباشرة فى مواجهه تنظيم «كفر سوسة الجديد»، ويتسم بحاراته الضيقة المتعرجة وبناياته القديمة وبعض أسواقه الشعبية.

أهم مايميز «الحى» أيضا، وجود مركز تجارى أو بلغة العصر «مول تجارى» تحت مسمى «سيتى سنتر»، وملاصق له مول آخر بعنوان «دامسكينوسنتر»، مما أكسب الحى نشاطا كبيرا فى حركة الحياة، من رواده الذين يأتون إليه صباحا ومساءً، وذلك نظرا لتعدد أماكن الترفيه من كافيهات متعددة الأشكال والأغراض، وكانت السمة البالغة فيها تعاطى الكثير من الشباب من الصنفين الأرجيلة «الشيشة» مما أكسب الحى شهرة كبيرة؛ بوصفه مكان جديدا للتنفس.

ارتبطت بهذا الحى، لتواجد زميل وصديق «نضال حميدى» مراسل لإحدى الفضائيات العربية مقيم بتلك المنطقة، وكنت أتردد مع الزميل صالح مدير مكتب وكالة الأنباء الليبية لأرتباطنا بالزميل المقيم فى ذلك الحى، وكنا نلتقى كثيرا للحديث فى كل شىء عن أوضاع منطقتنا العربية وكل ما يرتبط بسوريا من ملفات، الحى يشبه إلى حد كبير بعض الأحياء شبه الشعبية فى مصر، حيث كانت أسعار الشقق فى البنايات الحديثة والتى وقع فيها حادث الانفجار قد وصلت إلى أسعار خيالية وشغلت حديث العامة والخاصة، وترواحت أسعارها خلال تلك الفترة ما بين ٥٠ مليونا إلى ١٠٠ مليون ليرة سورية ويزيد فى ذلك التوقيت، وكان الدولار يعادل

ما بين ٤٨ و٤٩ ليرة فى البنوك الرسمية، ولايتجاوز سعره فى السوق الموازية فى أحسن التقديرات ٥٢ ليرة، فيما يتجاوز سعر الدولار فى سوريا اليوم «٤٠٠٠» آلاف ليرة بسبب ما تعرضت له سوريا من تدمير كامل نتيجة الحرب التى استمرت على مدى عشر سنوات، وتردى الأوضاع الاقتصادية والتجارية والإنسانية والاجتماعية.

لحظة الانفجار

فور سماع نبأ الانفجار، كنت أنا وزميلى مراسل وكالة الأنباء الليبية فى دمشق، على موعد للتجمع مع بعض الزملاء الصحفيين السوريين مساء اليوم ذاته فى مقر «نادى الصحفيين» منطقة العفيف، ولم يستمر انتظارانا طويلا، فإذا بنا نطير إلى موقع الحادث بحى «كفر سوسة» فى وقت قياسى وقبل أن تجف الدماء هناك، وترافق مع وصولنا للموقع وصول الأجهزة الأمنية السورية، التى بدأت فى الانتشار فى موقع الانفجار، وفرض حزام أمنى حول مكان الحادث، وإذا بى أجد نفسى وسط رجال الأجهزة الأمنية المتعددة المهام بحثا عما أسفر عنه الانفجار من خسائر بشرية ومادية.

وتجولت فى ساحة الانتظار «موقع الانفجار»، وتفحصت كل شىء فى الموقع «وكأنى أحد المحققين»، كنت أرتدى جاكت من «الجلد الأسود»، حتى توهم بعض رجال الأمن أننى من «جهة أمنية ما»، وبالقرب من السيارة التى استهدفها الانفجار فإذا بها مدمرة تماما من الداخل ولم يظهر بها أى أشلاء، تجولت لفترة طويلة حولها وبداخلها وفى معظم جنبات ساحة الانتظار، وأسجل كل الملاحظات التى شدت انتباهى، ولتقع عينى على «كيسين» من المشمع الأسود بجانب أحد أرصفة ساحة الانتظار، وتبين أنها تجميع لأشلاء «شخصين» مجهولين لانعرف من هما، وما مدى أهميتهما وعلاقتهما بالانفجار؟.

وخلال تواجدى فى موقع الانفجار، فإذا بضابط كبير برتبة «لواء»، يستوقفنى ويسألنى عن سبب وجودى، وبسؤاله لى عمن أكون وسبب تواجدى؟، كان جوابى واضحا وصريحا وهادئا أننى مراسل صحفى لوكالة الأنباء المصرية بدمشق أتابع عملى، وليقول لى كفى، وطلب منى الخروج خارج دائرة الحزام الأمنى، فما كان منى سوى الاستجابة، لكفايتى مما جمعته من معلومات وبيانات عن الحادث والسيارة وأرقامها ونوعها على الطبيعة.

كان زميلى مراسل وكالة الأنباء الليبية لم يتمكن من الدخول معى، حيث حاول الدخول إلا أن الأجهزة الأمنية منعته لفرضها حصارا أمنيا حول مكان الحادث، ومنع الاقتراب أوالتصوير، فيما تعرض لنا زميل آخر لمشكلة أمنية حيث اصطحبه أحد رجال الأمن إلى أحد المكاتب الأمنية القريبة لسؤاله عن سبب تواجده فى موقع الحادث، وبعد استيضاح أمره تم تركه كونه صحفيا ومواطنا ولعلاقاته الجيدة مع عدد من الأجهزة الأمنية.

خرجنا جميعا من موقع الحادث، وكان حكمى على ما شاهدته من آثار الانفجار الشديدة، والذى سُمع بقوة فى عدد من الأحياء الدمشقية القريبة من حى كفر سوسة، وبحكم الخبرة فى تغطية ومتابعة تلك الأعمال والحوادث، أن الانفجار الضخم جاء نتيجة سيارة «ملغومة بمادة سى ٤» شديدة الانفجار، وأنه تم استهدافها عن بعد وتدميرها تماما، كما أن «العبوة» كانت مكونة من «كرات وشرائح حديدية» كبيرة وكثيرة ومتعددة الأشكال، وشاهدت أجزاء منها قد طالت بعض النوافذ الخشبية فى أحد الأدوار العالية من البنايات المجاورة المواجهة للحادث، فضلا عما أحدثته القوة التفجيرية من تحطيم كامل للنوافذ الزجاجية، وأن عملية التفجير جرت عن طريق «التحكم عن بعد»، وأن القائمين على تلك العملية كانوا بالقرب من المكان، وأنهم لحظة رؤيتهم «للهدف» قاموا بتفجير العبوة الملغومة.

«لغز» أربك الصحافة والإعلام السورى

وبقى السؤال الحائر فيما بيننا من المستهدف من التفجير؟ ومن هو وما هى درجة أهميتة بالنسبه لسوريا ومن قاموا باستهدافه ولحساب من ؟، أسئلة ظلت بالنسبة لنا ألغازا إلى حين، وبالفعل تم إرسال الخبر إلى المركز الرئيسى للوكالة، والتأكيد أن الانفجار ناتج عبوة ناسفة بمادة «سى فور» وضعت بجوار سيارة «باجيرو» من نيسان «فورباى فور» فى عملية إرهابية استهدفت مجهولين بدا أن لهما أهمية بالغة دون معرفة هويتهما، ولحين استكمال المعلومات وما يستجد من بيانات وما سيسفرعنه من فحص الأدلة الجنائية، مع تفاصيل بحجم الأضرار التى سببها الانفجار بعدد من السيارات، وأن الانفجار أسفر عن وفاة شخصين مجهولين، وظلا مجهولين لكل أجهزة الإعلام السورية إلى حين.

انتهينا من عملنا، وبينما كان زميلنا مراسل فضائية خليحية، يتابع نقل الحدث على الهواء «صوت» كنا نقف بجواره، فإذا به يقص رواية مخالفة تماما للواقع، وأن الانفجار لم يكن ناتجا عن عمل إرهابى، وإنما ناتج عن انفجار الجزء الخاص بتعبئة السولار، ومؤكدا أن تلك المعلومات نقلا عن «مصدر أمنى»، مما دعانا للدهشة والانفجار ضحكا.

الصحف السورية من جانبها خرجت صبيحة اليوم التالى للانفجار، خالية من أية معلومات عن المستهدف من الانفجار، ليفاجأ الإعلام السورى وكل وسائل الإعلام المختلفة، ببيان صادر عن «حزب الله» عن وفاة «عماد مغنية» فى حادث إرهابى وقع له فى دمشق.

حادث اغتيال مغنية، تسبب وقتها فى حالة من التوتر بين «دمشق وحزب الله»، وبمجرد معرفة أن «مغنية» كان المستهدف فى كفر سوسة، كثرت التساؤلات ولماذا فى كفر سوسة وفى ساحة انتظار، ليتبين فيما بعد أن عماد مغنية، كان يقيم فى البناية ذاتها التى تطل على ساحة الانتظار التى وقع بها الانفجار، وأنه معروف بحكم تردده على المكان باسم «الشيخ رضوان»، وأنه كان يلتقى العديد من المسئولين السوريين سواء من الجهات الأمنية أوجهات إيرانية مرتبطة بجماعة «حزب الله»، أوبجماعة حركة «حماس».

روايات كثيرة كانت تتردد حول وضع «عماد مغنية»، قبيل وعقب الانفجار، كان منها أنه تم نقله على الفور إلى أحد المستشفيات فى العاصمة دمشق، ومن ثم نقل جثمانه فورا إلى جنوب لبنان لدى جماعته من «حزب الله»، وأن الانفجار شطر مغنية إلى «نصفين»، ودمر الجزء الخلفى من الرأس، وأيضا راويات وقصص ترددت حول طبيعة الانفجار، فيما بقت الحقيقة الوحيدة أن «عماد مغنية» اغتيل وقتل وتوفى فى الحال متأثرا بجراحه، وأنه تحول إلى أشلاء، ليصدر بيان يؤكد أن الانفجار أسفر عن مقتل «شخص» على خلاف الحقيقة، وبأن هناك شخصا آخر كان معه قد راح ضحية للانفجار، وتبين أنه السائق الخاص به، والذى جرى دفنه بمقر إقامتة فى اللاذقية.

المؤكد أن السيناريو لعملية اغتياله، أن سائقه كان فى انتظار نزول «مغنية» من منزلة وأنه لدى توجهه للصعود إلى سيارته إلا أن القدر لم يسعفه ولم يسعف

«مغنية» أيضا فى الصعود إلى السيارة لتنفجر العبوة الناسفة لحظة اقترابه من السيارة.

عماد مغنية، كان معروفا فى المنطقة بـ«الشيخ رضوان»، وكان دائم التردد على دمشق، فيما أكد الكثير من شهود العيان أنه كان يلتقى بالعديد من القيادات الأمنية، وأن «الشيخ رضوان» وفقا لشهود العيان كان قبيل الحادث بساعات يجلس بأحد الكافيهات القريبة من مسكنه بخطوات، وكان دائم التردد على ذلك المكان لتناول الطعام.

الصحف السورية الصادرة صبيحة الحادث لم تحمل جديدا، وإنما كانت فى حيرة بشأن الشخصية التى استهدفها الحادث، مؤكدة أنها شخصية مهمة دون أن تحدد من هى، وتقص رواية أن الانفجار ناتج عن عمل إرهابى وأسفر عن مقتل شخص واحد مجهول الهوية، ليخرج «حزب الله» فى بيان واضح أن الانفجار أسفر عن اغتيال عماد فايز مغنية «الشيخ رضوان» معاون الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وتبين فيما بعد أنه الساعد الأيمن والرجل الثانى لـ«حسن نصر الله» فى المجلس الجهادى للحزب.

أهم الروايات التى تم تداولها عقب الانفجار، أن «السعودية» وراء الانفجار انتقاما من اغتيال رفيق الحريرى فى ١٢ فبراير ٢٠٠٥، وهو الموعد الذى جرى فيه اغتيال مغنية، وأنه اختير بعناية فائقة انتقاما من «حزب الله» و«سوريا» فى اليوم ذاته الذى اغتيل فيه الحريرى.

ومع تعدد الروايات، فإذا برواية أخرى تزعم أن السعودية لم تكن بعيدة عن اغتيال مغنية، وهو ما رددته فى تلك الفترة العديد من الأوساط الصحفية والإعلامية والشعبية والدبلوماسية، بأن أجهزة الأمن السورية ألقت القبض على «شخصية سعودية مهمة «والمعلومات التى أدلى بها فى حادث الاغتيال أحرجت أمريكا والسعودية وقلبت الموازين فى المنطقة ضد سوريا».

الرواية كانت تستند إلى واقع حال، وسؤال كان يطرح بصفة مستمرة ، ما سر المقاطعة بين سوريا والسعودية، وطلب الحكومة السعودية المصالحة مع سوريا بشكل مفاجئ؟ وما حقيقة اغتيال عماد مغنية وتورط السعودية ؟ ولماذا هدد «حزب الله» بالانتقام ولم ينتقم ؟ ولماذا توارت الغيوم السوداء فى علاقات دمشق وواشنطن،

والتى كانت تظلل تلك العلاقة؟ ولماذا تمنع واشنطن إسرائيل من توجيه ضربة عسكرية إلى إيران؟

اغتيال مغنية، رأه بعض المراقبين حينها، وتوقعوا أنه سيشعل خلافا ربما قد يطيح بالعلاقات بين دمشق وحزب الله، وهو أمر لم يكن على خلاف الحقيقة، نعم كانت هناك حالة من التوتر والحرج ساهمت فى تأجيل الخلاف عن الظهورعلى السطح، وهو ما أكدته تصريحات صدرت بعد أيام من الحادث، تؤكد أن التحقيقات فى مقتل «مغنية «ستحدث زلزالا كبيرا ومدويا وأن أجهزة أمنية إقليمية وعربية متورطة فى الموضوع».

ومرت الأيام والشهور، والسنين وحتى يومنا هذا، لم يتم الكشف عن شىء، لتخرج رواية أشد سخفا ومخالفة للمنطق، أن اتصالات أوربية جرت مع دمشق بعدم الإفصاح عن نتائج التحقيقات مقابل تخفيف الولايات المتحدة من وتيرة اتهام سوريا بمقتل الحريرى، وتترافق معها رواية تخرج من رحم تلك الرواية أكثر جدلا، والمتعلقة بالقبض على «أميرسعودى» فى مطار دمشق متخفيا، والتحفظ عليه تحت الإقامة الجبرية وفى مكان يليق به دون الإعلان عن ذلك.. وربما قد تكون تلك تسريبات تعبر عن مدى الضيق السورى تجاه السعودية فى تلك الفترة وانعكاسا للخلاف السورى السعودى حول الملف اللبنانى، وعدم رضا دمشق عن رفيق الحريرى الذى كان قد خرج عن الطوع السورى، وأن علاقتة بالرئيس بشار، ليس كما كانت مع والده الراحل الرئيس حافظ الأسد.

شكل اغتيال عماد مغنية فى دمشق، حالة من الارتياح لدى العديد من الدوائر الاستخباراتية سواء الأمريكية منها أوالإسرائيلية أو الغربية، خاصة أن «عماد مغنية» كان المطلوب «رقم واحد» دوليا إلى جانب «أسامة بن لادن» خلال تلك الفترة، وهو متهم بتدمير واغتيال عدد من الجنود الأمريكيين فى بيروت، واعتبرت الخارجية الأمريكية «أن العالم بات أفضل بدونه»، فيما نفى رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك «إيهود أولمرت» ضلوعه فى العملية بقوله: «إسرائيل ترفض أى محاولة من الجماعات الإرهابية إلصاق أى مشاركة لها بالحادث»، فيما صنفتة وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنه «أخطر إرهابى فِى الشرق الأوسط منذ ٣٠ عاما».

(٢) اغتيال المستشار الأمنى والعسكرى للرئيس بشار

ستة أشهر مرت على اغتيال الرجل الثانى فى «حزب الله» عماد مغنية، والملقب «الشيخ رضوان»، فى ١٢ فبراير ٢٠١٨، بأحد أحياء العاصمة دمشق، ولتصحو دمشق على عملية اغتيال أخرى مماثلة، ولكنها جرت فى أحد الشواطئ السورية، والمستهدف من الاغتيال كان «المستشار الأمنى والعسكرى» للرئيس بشار، والذى وقع فى ٢ من أغسطس ٢٠١٨ أى بعد مرور أكثر من خمسة أشهر بقليل على اغتيال «مغنية».

حادث الاغتيال جرى بتقنية عالية وفى ظلام الليل، وعلى أحد شواطئ مدينة «طرطوس»، والمسمى بشاطئ «الرمال الذهبية»، من خلال عملية جرت من داخل المياه الإقليمية السورية، وبالوصول إلى المسئول الأمنى الكبير بطريقة القنص برصاصات فى الرأس ليلقى حتفه على الفور فى ظروف وملابسات غامضة، وزاد من غموضها حالة التعتيم الرسمى حول أسباب الوفاة ومن وراء ذلك الحادث؟ ولمصلحة من؟ والهدف الكبير من ورائها؟

الحكاية، أثارت الكثير من الجدل لدى العديد من الأوساط السياسية والدبلوماسية العربية منها والأجنبية، وفى العديد من الأوساط الصحفية والإعلامية حول مدى ارتباط حادث اغتيال العميد محمد سليمان المستشار الأمنى والعسكرى للرئيس بشار، وبين حادث اغتيال عماد مغنية الرجل الثانى لحزب الله، والذى بكى من أجله «حسن نصر الله».

تفاصيل عملية الاغتيال، وكأنها لأحد المشاهد السينمائية لأفلام «المافيا»، حول أهمية الهدف المقصود التخلص منه، خاصة أنه كان مسئولا عن عدد من الملفات الأمنية والعسكرية شديدة الحساسية، ووصفته العديد من وسائل الإعلام العربية والغربية بأنه «رجل الظل» والصندوق الأسود وكاتم الأسرار، ظروف غامضة أحاطت بالمستشار الأمنى، فهو خريج كلية الهندسة الميكانيكية بجامعة دمشق، والتحق بدورة مهندس قيادى فى الكلية الحربية، مما سهل له التقرب من الراحل «باسل الأسد» شقيق بشار الأسد، ثم عين ضابطا مهندسا قياديا فى

الحرس الجمهورى السورى فى الكتيبة التى كان يرأسها باسل الأسد، ليتولى بعد ذلك مدير مكتب بشار الخاص، ويدير غرفة العمليات الخاصة والمتعلقة بنقل الضباط وتسريحهم.

مشاهد من رواية عملية القنص

عملية الاغتيال جرت فى صيف ليلة قمرية، وعلى شاطئ «الرمال الذهبية» حيث كان يقضى المستشار الأمنى إجازة قصيرة بصحبة أفراد أسرته وعدد من أصدقائه، ووفقا للروايات المتداولة وترددت لدى العديد من المصادر خلال تلك الفترة، أن أحد القناصين أطلق النار من على متن «زورق بحرى» قبالة ساحل مدينة طرطوس، أثناء تناوله العشاء مع أسرته فى الفيلا الخاصة به وأصابته برصاصتين فى العنق والرأس، ولينقل إلى المستشفى على الفور.

ترافق مع إطلاق النار انقطاع التيار الكهربائى بشكل كامل، قبل تنفيذ العملية بفترة قصيرة وذلك وفقا للروايات التى جرى تداولها فى حينها، حيث أغلقت الأجهزة الأمنية على الفور موقع الاغتيال، وليقتل الرجل الذى كان مسئولا عن ملفات حساسة وخطيرة تتعلق بسوريا وتطوير أسلحتها، ولم يكشف النقاب عنها حتى اليوم وعن الجهة المسئولة، ومن هم قاتلوه.

كل ما كان يتم تداوله لم يخرج سوى عن اتهامات متبادلة ما بين «دمشق وحزب الله، وإيران وإسرائيل» للتخلص منه، وذلك وفقا لأسباب وأهداف وأجندة كل طرف، ومصالح كل منهم، ومن وراء التخلص من المستشار الأمنى؟ ودون أدلة قاطعة للتأكد من صحة أى منها، كان أكثرها تداولا وقتئذ الربط بين اغتيال «سليمان» واغتيال «عماد مغنية».

فيما نشرت وثائق مسربة من «ويكيليكس»، ونشرها موقع «the intercept» فى ١٥مايو عام ٢٠١٥، من تفاصيل، وهى الوثيقة التى سربها إدوارد سنودن، الموظف السابق فى وكالة الاستخبارات الأمريكية، والتى أشارت إلى أن قوة صغيرة من «الكوماندوز» الإسرائيلى دخلت المياه الإقليمية السورية، وقامت باغتيال العميد محمد سليمان أثناء تناوله العشاء مع أفراد أسرته، وأصابته فى الرأس والعنق قبالة

السواحل السورية، لعلاقته بـ«المفاعل النووى» السورى فى منطقة «الكبر» شرقى البلاد بمدينة دير الزور.

صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أكدت من جانبها فى ٢١ يناير عام ٢٠١٠، فى تقرير لها قالت فيه: «إن محمد سليمان كان حلقة الوصل بين سوريا و«حزب الله»، معتبرة أن الاغتيال من المياه الإقليمية يعد أسهل من الاغتيال على الأرض فى الداخل السورى، خاصةً أن «سليمان» لم يكن شخصية معروفة للكثيرين، وهو ما أوضحه مدير مركز دراسات الشرق الأوسط «جوش لانديس» ويعمل أستاذًا مساعدًا فى جامعة «أوكلاهوما»، فى مقال نشره عبر موقعه الرسمى فى ٤ أغسطس ٢٠٠٨، بأن سليمان اغتيل لأنه يعرف الكثير، خاصةً مع مسئوليته عن ملفات حساسة ومتعلقة بتسليح الجيش السورى، فيما لم توجه سوريا أى اتهامات إلى إسرائيل بشأن اغتياله.

بعض المواقع ووسائل إعلام عربية وجهت اتهامات مباشرة إلى «حزب الله»، بقيامه باغتيال العميد محمد سليمان لعلاقته باغتيال «عماد مغنية»، وأن تحركات «مغنية»، فى دمشق لم يكن يعلم بها سوى العميد محمد سليمان ومسئولين أمنيين آخرين، وأنه كان على علم بالزيارة الأخيرة لمغنية إلى دمشق.

وربط «حزب الله» وفقا لما تداولته المواقع، بأن سليمان كان المسئول عن متابعة نقل السلاح إلى حزب الله من سوريا وفقا لروايات «المعارضة السورية» وقيادات فلسطينية من الفصائل العشر التى تقيم فى سوريا.

كما نقل موقع «ويكيليكس» فى وثيقة أخرى، تفيد أن مستشارا للرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى، أفاد أمام دبلوماسيين أمريكيين بأن العميد محمد سليمان ووفقا لسفيرها فى دمشق فى تلك الفترة، أنه «قد يكون قُتل لأنه كان يعرف الكثير عن اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريرى عام ٢٠٠٥ وعن البرنامج النووى السورى»،.. ووثيقة أخرى للموقع ذاته، ومتمثله فى برقية دبلوماسية أمريكية تفيد أن «بوريس بويون» الذى كان يعمل مستشارا لدى ساركوزى لشئون أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، روى فى تلك الفترة أمام دبلوماسيين أمريكيين

أن اغتيال سليمان تم بـ «أسلوب المافيا»، وخلافا لما تم تداوله برواية سورية تفيد أن قناصا إسرائيليا، كان على متن سفينة قبالة البحر أطلق النار عليه وأرداه قتيلا، ومستبعدا فرضية أن تكون إسرائيل قد قتلت سليمان.

وإلى الآن لم يعرف أحد حقيقة اغتيال المستشار الأمنى سليمان، ومن الجهة التى قامت بعملية الاغتيال؟ وماهو الهدف منها والمكاسب من ورائها؟، أسئلة قد يكشف عنها فى المستقبل.

(٣) الهجوم على السفارة المصرية بدمشق

حقيقة مؤكدة لا يمكن لأحد أن يغفلها سوى حاقد أو ناكر للجميل، وهى أنه ليس هناك دولة قامت بكل إخلاص ووفاء، ومازالت تقوم بكل ما فى وسعها لخدمة القضية الفلسطينية وشعبها خلال مراحل الصراع العربى الإسرائيلى فى مختلف الأراضى المحتلة وبما فيها قطاع غزة، ما قامت وتقوم به مصر.

كلمة السر كانت «حصارغزة»، أو بمثابة «الشفرة»، وبرغم أنها واضحة إلا أنها كانت مصدرا للتوتر فى المنطقة، وجرى استغلالها من قبل القائمين عليها والمتاجرة بها فى أوقات الأزمات، ووفقا لأجنداتهم الخاصة وفى غير موضعها ومكانها الطبيعى سوى لمجرد النيل فقط من مصر وقياداتها بالضغط عليها لإحراجها، ومطالبتها فى الوقت ذاته، وبكل وقاحة بالعمل الفورى على إنهاء الحصار على غزة، وفتح معبر رفح بصفة دائمة، وهو ما رفضته مصر جملة وتفصيلا وبشكل علنى.

عانت مصر طويلا «ومازالت حتى يومنا الراهن» من وراء تلك الفصائل الفلسطينية «المتشرزمة» والمتصارعة فيما بينها، وتحملت الكثير من اتهاماتهم الباطلة والخطيرة، وكما روج لها الكثيرون من أتباع عصابة «الإخوان الإرهابية» سواء من كانوا فى مصر أو من أتباعهم فرع «غزة»، واستغلال كل حدث مهما كان حجمه بتوجيه سهامهم المسمومة للتطاول على مصر وقيادتها السياسية ورموزها مع كل اعتداء أو عدوان إسرائيلى على قطاع غزة، بسبب أفعال الصغار من «قيادات حماس» سواء فى الخارج أو الداخل لتخريب كل جهد مصرى وعربى مخلص من أجل الوصول إلى حوار فلسطينى لانهاء الانقسام بدفع أجنحتهم المسلحة داخل غزة «كتائب القسام» للقيام بإطلاق مجموعة من صواريخهم «الصوتية» على إسرائيل

ليس بهدف المقاومة، ولكن لتحقيق هدف أسمى، وهو إرضاء داعميهم وممولهم ومساندهم إقليميا، «إيران، حزب الله، قطر، سوريا».

من كلمة «السر» اندلعت المظاهرات التى شهدتها دمشق عام ٢٠٠٨، وانطلقت من «مخيم اليرموك»، يقودها عناصر من حماس ومؤيديها بالتوجه إلى مقر السفارة المصرية فى دمشق فى منطقة «الشعلان»، وذلك خلال فترة الهدنة «٦ أشهر»، والتى جرت بين حماس وإسرائيل، وبرعاية مصرية نتيجة للخروقات من قبل الجانبين، وكانت إسرائيل تتعامل معها بقوة وخشونة كنتيجة للحصار الخانق المفروض على قطاع غزة من كافة المعابر الإسرائيلية، ومطالب حماس بفتح معبر رفح للضغط على مصر.

قيادات حماس فى دمشق، كانت تقوم من جانبها باستغلال تلك «الشفرة»، بتحريض منها لدفع المظاهرات للهجوم على السلطة الفلسطينية ورئيسها «أبو مازن» ومن قبله الرئيس الراحل ياسرعرفات، وعلى مصر، ومطالبتها بفتح معبر رفح بصفة دائمة، وهو ما رفضته مصر فى حينه إلا وفقا «لاتفاقية المعابر»، والتى وقعت عليها حماس ومن خلال فرض السلطة الفلسطينية سطوتها على «المعابر» وبحضور «الرباعية الدولية».

هنا بدأ مخطط حماس فى التنفيذ عبر استخدام لغة «متدنية»، ومصطلحات وشعارات ملوثة بالدماء فى التطاول على مصر وبشكل ممنهج ، ووفق مخطط مشبوه ومؤامرة كاملة لإحراج القاهرة لفتح معبر رفح، وشاركتها فى ذلك منصات سياسية وإعلامية تابعة لعدة دول عربية وإقليمية وعصابات «الإخوان» الإرهابية ، لإحداث فتنة بين شعوب المنطقة، وترافق معها إعلان «حسن نصر الله»، بتدخله السافر فى الشأن الداخلى لمصر، ودعوته للشارع المصرى للتظاهر ضد النظام المصرى تأييدا لغزة، وبما يخدم أجندة «طهران» فى المنطقة خلال تلك الفترة، بالرغم من أن إيران لم تقدم شيئا عمليا للفلسطينيين المحاصرين فى غزة سوى التصريحات والشعارات العنترية.

الأجواء خلال تلك الفترة بين «القاهرة ودمشق» كانت على غير مايرام، واتسمت بالتوتر والبرود على خلفية دعم الأخيرة لحركة حماس والضغط عليها لتعطيل الحوار الفلسطينى الفلسطينى لإنهاء الانقسام بين «حماس وفتح»، وهو ما دفع

القاهرة إلى تحميل «خالد مشعل» المسئولية الكاملة فى تعميق الانقسام الفلسطينى برفضه الحوار وتهربه من كل الالتزامات التى وقع عليها منذ «اتفاق مكة» وما بعدها، ومع إصرار القاهرة على عدم فتح معبر رفح إلا للضرورة.

فى ظل تلك الظروف ترافقت معها دعوة قيادات حماس إلى إطلاق تظاهرة مع الرد الإسرائيلى على إطلاق صواريخ جناحها المسلح فى قطاع غزة، لتنطلق تظاهرة من «مخيم فلسطين واليرموك» تكاد تكون الأولى فى إعدادها وجاهزيتها بالشعارات تشارك فيها معظم الفصائل الفلسطينية المقيمة فى دمشق، بالتوجه منذ عصر يوم «جمعة» إلى مقر السفارة المصرية فى «حى الشعلان»، والقريبة فى الوقت ذاته من مكتب نائب الرئيس السورى فاروق الشرع، تتقدمهم سيارة بيك أب «نصف نقل» محملة بأجهزة «الدى جيه» وميكروفونات، وتطلق منها دفعات من الشعارات المعادية لمصر ومواقفها فى هجوم عنيف على مصر قيادة وشعبا وحكومة وبشعارات اتسمت – أقل توصف به – بالدونية والغوغائية.

مع اقتراب التظاهرة من مقر السفارة، وفى ظل تواجد أمنى «متراخ»، كان مسموح لهم إطلاق كل الشعارات، والتى كانت تنال من القيادة المصرية «مبارك» والتطاول والهجوم عليه بأبشع العبارات، دون اقتحام السفارة فهو «خط أحمر» أمامهم، كنا نتابع ومجموعة من الصحفيين والمصورين الحدث أولا بأول، ومع استمرار التظاهرة والصراخ لتتجاوز الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه «الجمعة»، وإذا بأحد كبار الضباط برتبة «لواء» كان يقف يراقب الموقف عن كثب، وبسؤاله كيف تسمحون بذلك التطاول على رئيس دولة شقيقة؟ .. إجابته لم تكن صادمة ليس لى فقط بل لكل من تواجدوا من صحفيين ومصورين سواء منهم من يتبع وكالات أنباء عالمية «رويترز» و«دى بى ايه» أم صحف محلية.. فكانت إجابته: «مسموح لهم كل شىء دون اقتحام السفارة».

مع حالة السعار خرجت الأمور عن السيطرة، وإذا بالمتظاهرين يقذفون السفارة بزجاجات «المولوتوف» والحجارة لأكثر من مرة، وأصبحوا فى مواجهة السفارة تمهيدا لمحاولة اقتحامها، ومع صوت الإذاعة ذات الضجيج العالى والتى كانت ترج المكان، والمؤكد قد سمعها مسئولوا مكتب نائب الرئيس فاروق الشرع، والتى تؤشر

على موافقة دمشق على ما كان يجرى، فيما كان أعضاء السفارة فى تلك الأوقات العصيبة يتابعون الموقف عن كثب من أعلى سطح مبنى السفارة.

ولدى محاولة المتظاهرين اقتحام مقر السفارة، وتجرؤهم على قذف المزيد من زجاجات المولوتوف، فإذا بالأجهزة الأمنية فجأة ودون سابق إنذار تنقلب على المتظاهرين بالهجوم عليهم، وإبعادهم بالقوة عن مقر السفارة بل ومن محيطها وتفريقهم بإطلاق «الرصاص» المطاطى عليهم بعد تركهم ما يزيد على الثلاث ساعات، لينتشر خبر «فض الأمن السورى بإطلاق الرصاص المطاطى على المتظاهرين» على الفضائيات العربية، ويحمل فيها الأمن السورى مسئولية استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

يخرج وزيرالإعلام الأسبق «محسن بلال» حينها، للرد على تلك الانتقادات التى وجهت إلى دمشق فى ازدواجية لمواقفها بين لحظة وأخرى فكيف يمكن السماح للتظاهرة، وفى الوقت نفسه يتم تفريقها باستخدام القوة المفرطة معهم، وفى محاولة «دمشق» تفادى موقفها الملتبس، قال سفيرها الراحل فى القاهرة «يوسف الأحمد»، فى تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية إن دمشق لديها مصادر قلق، وأنها تتعرض لحملة إعلامية غير مسبوقة فى الصحف المصرية، ولا نعرف لها سببا وتنضح بالعداء لسوريا «معربا عن قلق بلاده واستغرابها الشديدين للحملة الإعلامية المصرية الجائرة التى تتعرض لها سوريا قيادة وشعبا، وأنه أكد لمساعد وزير الخارجية المصرى خلال لقائهما فى ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨، بعد مرور فترة ليست بالطويلة على الهجوم على السفارة المصرية بدمشق أن المتظاهرين أمام السفارة المصرية كانوا من «الفلسطينيين» المقيمين فى سوريا وأرادوا التعبير عن تعاطفهم وغضبهم إزاء الحصار المفروض على غزة».

فى تلك الفترة كانت القاهرة شهدت لقاءات متعددة بين قيادات من حماس وفتح فى مفاوضات تستهدف تقريب وجهات النظر بين الجانبين خدمة للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطينى خاصة فى قطاع غزة، وتنتهى بوعود من قادة حماس المتكررة وحرصهم على إنهاء الانقسام ولكن دون جدوى والتى ملت منها مصر، وإزاء إصرار القاهرة لتحقيق المصالحة، كانت حماس وعدد من أعضاء مكتبها السياسى المفاوض كشفوا عن حجم انحطاطهم الأخلاقى بإطلاق المزاعم الباطلة عبرتوجيه اتهامات

للوزير الراحل عمر سليمان، بممارسة الضغط عليهم للقبول والتوقيع على اتفاق القاهرة، على خلاف الحقيقة، وفق حملة كشفت حجم ادعاءات قيادات حماس الكاذبة بأن بعض أعضاء وفدها تعرض للمعاملة السيئة والخشنة والاحتجاز، على خلفية تعطيلهم للحوار وتهربهم من كل الالتزامات التى أقروا بها، وفق منطق مغلوط لايقبله العقل وعلى خلاف الحقيقة.

حقيقة الأمر أنهم ينفذون أوامر طهران، بالتهرب والمماطلة بعدم التوقيع مع تجاهل «دمشق» كلية لملف الحوار الفلسطينى كدلالة على عدم رغبتها فى تحقيقه فى جولات الحوار الفلسطينى، التى جرت فى دمشق، وتزامنت مع انعقاد الدورة العادية للبرلمان العربى فى دمشق، وكان يشارك فيها الدكتور مصطفى الفقى عضو البرلمان ورئيس لجنة الشئون العربية والعلاقات الخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى ورئيس مكتبة الإسكندرية حتى منتصف شهر يوليو ٢٠٢٢، وكان يتابع عن كثب الجولات التى كانت تجرى بين «عزام الأحمد» رئيس وفد حركة فتح و«موسى أبو مرزوق» رئيس وفد حركة حماس، «بوصفه مسئولا مصريًا ودبلوماسيًا مرموقًا وقريبًا من صناع القرار المصرى وشاهدًا على الكثير من الأحداث والمراحل التى مرت بها مصر وسوريا والقضية الفلسطينية»، وكنت على اتصال مباشر وبشكل يومى طوال جلسات الحوار، والتى كانت تمتد لساعات متأخرة من الليل حتى وصل الأمر بـ«عزام الأحمد» الموافقة على كل طلبات حماس من ترتيبات إجراء المصالحة من جوانب سياسية وأمنية، حتى تكشف للجميع مدى تلكؤ حماس وتهربها وتعطيلها لكل اتفاق.

ونظرا للحرج الشديد الذى وقعت فيه حماس وكشف مخططها الخبيث أعلنت موافقتها على الحوار والسفر إلى القاهرة، وقدم وفد حماس جوازات سفر أعضائه بما فيهم الطاقم الأمنى الخاص بهم إلى السفارة بدمشق للحصول على تأشيرة الدخول، وكان مخططا للوفد السفر يوم «سبت»، ولتفاجأ السفارة قبل سفرهم بيوم واحد باعتذارهم عن عدم الذهاب إلى القاهرة، بما يؤكد تلقيهم تعليمات من طهران بعدم السفر، فهم الممولون الرئيسيون لهم.

القاهرة من جانبها كانت تعى وتدرك جيدا حقيقة موقف حركة حماس ومدى تلاعبها وتهربها من إجراء الحوار الفلسطينى، وبالرغم من ذلك كانت تتعامل

معها وفق منطق الاحتواء، وكانت ومازالت حتى اليوم تقوم بكل مافى وسعها لضبط النفس بين حماس وإسرائيل تجنبا لاستفزاز تل أبيب، وقيامها بعملية عسكرية كبيرة فى قطاع غزة، وهو الأمر الذى سعت فيه مصر مرارا لإيقاف إسرائيل عن حماقاتها، ومطالبتها بفتح معبر «كرم أبوسالم»، والمخصص لدخول الشاحنات والمساعدات إلى أهالى قطاع غزة، واتصالاتها بالرباعية الدولية لاحتواء التوتر، فى الوقت الذى كانت فيه جماعة «الإخوان المحظورة» تلعب دورا بارزا فى تأجيج المشاعر، واتخذوا من غزة «شفرة» وعنوانا لنشاطهم الكاذب فى ادعاءاتهم بنصرة فلسطين ونصرة غزة.

حماس من جانبها كانت تسعى وفق مخططها إلى الاستيلاء على الضفة الغربية، وعبر قواعدها لتستكمل كامل سيطرتها على الضفة والقطاع، وتملى شروطها على منظمة التحرير الفلسطينية وإقصاء «أبومازن» ليحل «مشعل» محله، وهو الأمر الذى أفشلته حركة فتح فى الضفة الغربية، وضبط معظم قيادات حماس قبل انقلابهم على فتح، وعدم تكرار ما جرى فى قطاع غزة بانقلابهم المشهود وماقاموا به من مذابح بحق إخوانهم من حركة فتح فى غزة، وهو ما دفع حماس إلى تصعيد هجومها ضد محمود عباس واتهمته بأنه فاقد للشرعية وفى حاجة إلى تجديدها، ليرد عباس .. أنه لايحتاج إلى تجديد أوتأكيد شرعيته، ومؤكدا أنه حين ينتهى «انقلاب» حماس يمكننا إدراج قضية البحث فى التجديد، وأنه لا يجوز التشكيك فى شرعية الرئيس فى ظل حالة الانقسام.

(٤) قمة دمشق العشرين

قمة دمشق العشرين ، والتى عقدت لأول مرة فى تاريخ القمم العربية فى سوريا، جاءت فى ظل أوضاع إقليمية وعربية شديدة الخطورة، والقاسم المشترك فيها تردى الأوضاع العربية وماشهدته من انقسامات بشأن عدد من الملفات الساخنة والمتشابكة أربكت معها مسيرة العمل العربى المشترك.

قمة كان لها تأثيرها الكبير فى نسبة الحضورعلى مستوى الرؤساء، أبرزها مقاطعة كل من «السعودية ومصر» عن الحضورعلى المستوى الرئاسى بسبب الملف اللبنانى، وبسبب تجاهل سوريا لحل أزمة انتخاب الرئيس اللبنانى، وما ترافق

معها على خلفية الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، وتوجيه اللوم إلى «الأسد» من قبل كل من «السعودية ومصر»على خلفيه ما وصفه بـ «أشباه الرجال»، مما أثار حفيظة السعودية واستياء القاهرة بعد أن أوضحت دمشق للقاهرة أن المقصود السعودية وليست مصر.

عقدت القمة يومى ٢٨ و٢٩ مارس ٢٠٠٨ بفندق «ايبلا الشام» المجاور لمطار دمشق الدولى بدقائق، ويبعد عن قلب العاصمة دمشق قرابة نصف الساعة بالسيارة، وضمت قائمة من قرروا مقاطعة القمة،«٩» رؤساء الدول «الأردن واليمن ولبنان والعراق والمغرب والبحرين وسلطنة عمان والسعودية ومصر»، ومع بدء فعاليات القمة، كانت هناك ملاحظات متعلقة بقواعد البروتوكولات المعمول بها فى القمم العربية السابقة، وجاءت مخالفة لكل ما سبقها، أولها، أنها لم تبدأ أعمالها الافتتاحية بتلاوة «آيات من الذكر الحكيم»، وغياب بروتوكول التسليم والتسلم من الرئاسة السابقة إلى الرئاسة اللاحقة، حيث بدأت القمة بكلمة للرئيس السورى بشار الأسد الذى ترأس القمة بصفة بلاده رئيسا للدورة الحالية دون تسلم الرئاسة من السعودية بسبب انخفاض مستوى التمثيل السعودى إلى درجة «سفير».

فى قاعة المركز الإعلامى لمتابعة فعاليات القمة، كان الحديث المسيطر بين معظم المراسلين العرب والأجانب والذين بلغ عددهم قرابة الألف مراسل، حول من شاركوا من الرؤساء والزعماء ومن لم يشاركوا ودرجة تأثيرهم على إيقاع مسار القمة، ومدى نجاح أو فشل تلك القمة، لينقسم الصحفيون إلى فريقين ما بين من يمثلون «دول الاعتدال»، ومن يمثلون دول «الممانعة»، وسيطر على اللقاء أحاديث مفعمة بالعتاب على مستوى تمثيل مصر وأهميتها ودورها الجوهرى والمحورى فى المنطقة، وأسباب تخفيض تمثيلها، وكذا كان الأمر بالنسبة إلى السعودية، بالرغم من أن الجميع كان معلوما لديه سبب تخفيض وأزمة تمثيل السعودية فى تلك القمة إلى درجة سفير.

ومع متابعة المئات من مراسلى الشبكات ووكالات الأنباء الإخبارية العربية والغربية لكل ما يدور فى الجلسة الافتتاحية للقمة، من داخل المركز الإعلامى، وقد تحلق الكثير منهم حول «خمس» شاشات تليفزيونية داخل المركز، دون أن تكشف

القمة عن حقيقة عقدها التى لم تأت تعبيرا عن عنوانها فى ظل غياب عربى مهم ومؤثر ليكتشف الجميع حقيقة ما وصلت إلية الأمور فى العلاقات العربية.

فيما سيطرت على القمة وقتها أجواء من القلق والتوتر، نتيجة تصاعد الخلافات العربية وفشلها فى التصدى لمواجهه الأزمات، والتخوف من اتخاذ مواقف حادة فى القمة بشأن الموقف الأمريكى، وتطمينا من دمشق أطلقت على القمة «قمة العرب»، لإبعاد الهاجس «الإيرانى» من سيطرته على أجواء القمة، علاوة على «غياب» لبنان عن الحضور ممثلة فى رئيس حكومتها فؤاد السنيورة، لرفض دمشق تطبيق المبادرة العربية المتعلقة بحل الأزمة اللبنانية، والتدخل السورى والإيرانى فى الأزمة مما ساهم فى تعقيدها وإطالة أمدها، وترافق معها إعلان الأمم المتحدة إنشاء «محكمة دولية» خاصة بلبنان مكلفة بملاحقة المتهمين فى قضية اغتيال رفيق الحريرى عام ٢٠٠٥.

شكل خفض مستوى التمثيل المصرى والسعودى، فى القمة رسالة واضحة إلى دمشق عكست مدى خيبة أمل البلدين «الأقوى تأثيرا فى المنطقة»، إزاء سوريا بعدم بذل أى جهد جاد لإقناع حلفائها فى لبنان بتخفيف شروطهم لقبول المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية، وبرغم أن دمشق كثيرا ما تدعو إلى لم شمل العرب ومواجهة تحدياتها، فى الوقت الذى كانت تؤكد أفعالها عكس ذلك تماما، سواء فيما يتعلق بالملف اللبنانى أوالملف الفلسطينى وبدعمها لفصيل فلسطينى «حماس» وتشجيعها على الاستمرار فى الانقسام الفلسطينى، ودورها الغامض فى العراق على خلفية تبادل الاتهامات بين دمشق وبغداد، حول سماح دمشق للمقاتلين بدخول العراق عبر الحدود المشتركة، وبما كان يشيع الفوضى ويؤجج أعمال العنف فى العراق خلال تلك الفترة.

قرار مصر بتكليف وزير الدولة للشئون القانونية الدكتور مفيد شهاب لرئاسة وفدها للقمة العربية، جاء فى آخر لحظة، حيث كان من المقرر أن يرأس وفد مصر وزير خارجيتها حينها السفير أحمد أبو الغيط، حيث عدلت مصر موقفها بناء على تقارير، أفادت بأن دمشق سمحت لتظاهرات بعض السوريين من طلبة الجامعات والشباب للتعبيرعن رفضها للعدوان الإسرائيلى على قطاع غزة وإساءتها للدولة المصرية وللرئيس مبارك خلال مرورها من أمام السفارة المصرية، ليصدر قرار

بتخفيض مستوى التمثيل إلى «وزير دولة»، فى إشارة واضحة لمقاطعة القمة وتضامنا مع الرياض فى أزمتها مع دمشق، على خلاف الحقيقة أن تلك التقارير كانت غير دقيقة ولم تكن بالصورة الواقعية.

ومع توافد الوفود الصحفية، من مختلف الدول العربية، وخاصة المصرية منها سواء من وكالة الأنباء المصرية وبعض الصحف الحكومية، كان من الواضح اختيار طبيعة أماكن إقامتهم على خلفية غياب دفء العلاقات بين البلدين، ووفقا للتصنيف أنهم من «دول الاعتدال»، حيث تم تحديد أماكن إقامة الصحفيين والمراسلين فى ضواحى العاصمة وبعيدا عن قلبها، وخصص لهم «فندق سفير» بمنطقة السيدة زينب، ذات الكثافة السكانية والأكثر عشوائية، وتمثل معقلا لأتباع المذهب الشيعى خاصة أن مسجد «السيدة زينب» يعد أحد أهم المراقد الشيعية فى سوريا، مع الاحتفاء ببعض الوفود الصحفية من فريق «دول الممانعة» بتسكينهم بأهم فنادق دمشق «فندق الشام أو الشيراتون أو المريديان».

فى لقاء مع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير إحدى المؤسسات الصحفية العريقة، «دار الهلال» الكاتب الصحفى الراحل مكرم محمد أحمد، وإذا به يفاجئنى بسؤال عن سبب عدم تغطيتى للمظاهرات التى استهدفت «السفارة المصرية فى دمشق»، والتهجم على مبارك بشعارات معادية لمصر وللدولة المصرية، وإذا بى وبشكل واضح بأن ذلك غير صحيح على الإطلاق، ولم يحدث وحقيقة الأمر أن كل ما جرى أنها مظاهرة عابرة من أمام السفارة دون توجيه أية إساءة لمصر أو لقيادتها، واقتصر الأمر فى أن أحد المتظاهرين وبمجرد إطلاقه شعارا واحدا ضد مصر، كان الأمن السورى المرافق للتظاهرة له بالمرصاد وتم ضبطه وتأديبه فورا، لدرجة أن أمن السفارة تدخل لإنقاذه من أيدى الأجهزة الأمنية السورية.

لم يقتنع رئيس التحرير بالرد، فما كان أن رتبت موعدا مع أحد المسئولين فى السفارة المصرية ليؤكد له أن ما تم إرساله من تقارير هى التقارير الصحفية ذاتها التى تم بثها عبر وكالة أنباء الشرق الأوسط، وأن حقيقة الأمر أن السفارة تلقت تقريرا تليفونيا من أحد المراسلين فحواه أن المتظاهرين أهانوا مبارك ومصر فى شعاراتهم خلال مظاهرات جرت أمام السفارة على خلاف الحقيقة، وأن ما حدث جرى بعيدا عن السفارة وفى ميدان «المحافظة» بوسط المدنية، وبالتالى بعثت السفارة ببرقية إلى الخارجية المصرية بمضمون ما جرى مما ترتب عليها تخفيض مستوى تمثيل مصر

فى قمة دمشق من وزير خارجية إلى وزير دولة، وهو الأمر الذى استدعى من مكرم محمد أحمد خلال عشاء عمل أقامة سفير مصر بدمشق حينها لأعضاء الوفد المصرى، أن يؤكد للسفير حسام ذكى بوصفه ضمن أعضاء الوفد المصرى للقمة أنه لايمكن أن يتم اتخاذ قرار بهذا الحجم لمجرد أن شخصا أو فردا أوحتى عشرة أفراد هاجموا مصر ومبارك ليتم تخفيض مستوى التمثيل.

حقيقة الأمر أن الواقع العربى خلال تلك الفترة اتسم بمساحة من التشاؤم فى إمكانية إصلاح الوضع العربى من واقعه المرير ومن حجم الملفات والقضايا التى يواجهها وجميعها ملفات مصيرية، مما زاد الأمر تعقيدا وسوءا نظرا لما كان يطرح على المنطقة من مستجدات سريعة ومتلاحقة تتعلق بمستقبل ومصير القضايا العربية المفصلية وخاصة على الساحة الفلسطينية وكيفية مواجهتها.

قمة دمشق لم تشهد مصالحة عربية، ولم يتبدل شىء فى طبيعة العلاقات المتأزمة بين الجميع وخاصة الدول العربية المؤثرة، ولم تقدم أى نوع من الدعم أو المساندة إلى سوريا وخططها المستندة إلى تحالف وثيق مع طهران والقوى المتشددة فى المنطقة وبما يتعارض جوهريا مع المصالح العربية والحيوية فى المنطقة، كما لم تسهم أيضا فى تحسين علاقات سوريا المتوترة مع الغرب على خلفية القلق الأوربى حيال مصير لبنان والأوضاع فى المنطقة.

سوريا من العزلة الدولية إلى الحاضنة العربية

فى ظل انشغال العالم بالحرب الروسية فى أوكرانيا، فاجأت دولة الإمارات العالم باستقبالها الرئيس بشار الأسد، يوم الجمعة الموافق ١٨ مارس ٢٠٢٢ فى أول زيارة للرئيس السورى خارج بلاده منذ اندلاع الأزمة السورية قبل ١١ عامًا.

الزيارة برغم أنها كانت مفاجئة إلا أن لها ظروفها ودلالتها، وبادر الإعلام الرسمى السورى فى الإعلان عنها ليل الجمعة، وقبل أن يضج بها الإعلام الإماراتى والعربى والعالمى، وحملت العديد من الرسائل سواء للداخل السورى أو الخارج.

فيما شكل الإعلان عن الزيارة صدمة للجانب الأمريكى الذى بادر على الفور بالإعلان عن بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أعرب فيه عن «خيبة أمل وانزعاج عميقين من هذه المحاولة الواضحة لإضفاء الشرعية على بشار الأسد»،

وكرر وزير الخارجية الأمريكى «أنتونى بلينكن».. نحن لا ندعم جهود إعادة تأهيل الأسد؛ ولا ندعم تطبيع العلاقات مع الآخرين.. لقد كنا واضحين بشأن هذا مع شركائنا.

فيما كان الموقف العربى الجاد بأهمية وضرورة عودة سوريا إلى الحاضنة العربية وقبلها العراق أمرا ملحا على مدى الفترة الأخيرة وإلى جامعة الدول العربية بعد أن استعادت سوريا الدولة والوطن سيطرتها على معظم آراضيها المختطفة، وسعى عدة دول عربية وخليجية مركزية على رأسها مصر والإمارات والسعودية والكويت وسلطنة عمان، بأهمية العودة للحاضنة العربية، وشكلت زيارة الأسد تحديا عربيا كبيرا فى مواجهة إدارة الرئيس الأمريكى بايدن التى أبدت خيبة أملها واستجابة لمطلب روسى لطالما ردّده المسؤولون الروس على مسامع القيادة الإماراتية فى السنوات الأخيرة، وشكلت الزيارة التى قام بها وزير خارجية الإمارات عبدالله بن زايد إلى دمشق فى نوفمبر من عام ٢٠٢٢ خطوة فى هذا الإتجاه ليعقبها حديث عن ضرورة عودة سوريا وتوسيع علاقاتها العربية بعودتها إلى جامعة الدول العربية بعودتها إلى جامعة الدول العربية والمنتظرة فى القمة العربية المقبلة.

الزيارة تحمل فى طياتها أبعاد اقتصادية بعودة سوريا إلى موقعها العربى من باب شبكة مصالح اقتصادية فى قطاعات الكهرباء والغاز بالتعاون مع مصر والأردن والعراق من خلال مشروع مد غاز الأنبوب المصرى إلى لبنان، ووفق اتفاق عربى ضم مصر والعراق والأردن وإسرائيل، بعد فشل الخيار العربى والدولى والإقليمى فى إسقاط النظام السورى وسقوط ذلك الخيار بشكل نهائى، وأصبح من مصلحة الخليج وتركيا أن تحجز لنفسها مكانا حول الطاولة السورية فى ظل سعى الإدارة الأمريكية للوصول إلى حل لأزمة الملف النووى الإيرانى، وقرب التوصل إلى اتفاق نووى مع طهران، وهو ما يجرى الترتيب له إقليميا بسعى أنقرة الحثيث فى تحسين علاقتها العربية والخليجية ووفق شروطهم فنرى أردوغان يزور الإمارات ومؤخرا فى السعودية.

ويبقى السؤال هل لدى العرب القدرة على احتواء سوريا اقتصاديا وسياسيا فى سعييهم لإبعاد سوريا عن إيران أو ربما تكون دمشق جسرا لعلاقات أفضل مع طهران، كبادرة لدفع سوريا إلى التطبيع مع إسرائيل «البحرين والإمارات وسلطنة عمان والسعودية» فى الطريق وقبلها المغرب والسودان.

(٥) ضبط مصرى يحمل الجنسية الأمريكية

مع بداية تصاعد الاحتجاجات الشعبية فى العاصمة السورية «دمشق»، فى شهر مارس من عام ٢٠١١، وجاءت كمحاكاة لما كان يجرى فى «تونس ومصر» مع انطلاق ما سمى «بالربيع العربى» وأحلام الحرية الزائفة، كانت قد سبقتها فى الربع الأخير من شهر فبراير من العام ذاته احتجاجات شعبية جرت على نطاق ضيق فى دمشق القديمة، وتحديدا فى سوق «الحريقة» الملاصق لسوق «الحميدية» الشهير على نطاق الوطن العربى.

وبسبب حادثة تشاجر بين أحد المواطنين أثناء مروره بسيارته فى ذلك السوق، والذى يعج بحركة ونشاط تجارى ممن يرتادون هذا السوق ظهيرة أحد أيام شهر فبراير، ونتيجة لخلاف مواطن مع أحد عناصر الشرطة، ليتطور الأمر إلى عراك شديد أسفرعن إصابة المواطن بإصابات دامية، نتيجة لحالة الاحتقان والتوتر والقلق التى سادت المجتمع السورى بمختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية والمنطقة خلال تلك الفترة، التى كانت تشهدا تحولا دراماتيكيا مقلقا لشعوب المنطقة العربية، وهى تحلق بعيونها على أجهزة التلفاز لمتابعة ماكان يجرى فى تونس، ومن بعدها مصر من مظاهرات عارمة اضطر فيها رئيس تونس زين العابدين بن على إلى الهروب من تونس، وفى مصر اضطر الرئيس الراحل حسنى مبارك إلى التنحى عن السلطة، وحالة الفوضى التى سادت تلك المجتمعات لينعكس المشهد بكامله على من شاهدوا المعاملة المفرطة فى القوة تجاه مواطن سورى أفقدته بصيرته.

فى تلك اللحظات وحالة الاحتقان تتزايد حدة ضد عناصر الشرطة فى السوق، ليتجمع قرابة الثلاثة آلاف مواطن فى لحظات سواء من تجارالسوق من الشباب والكبار وممن كانوا يتسوقون وتصادف وجودهم معلنين رفضهم استخدام العنف والاعتداء على المواطن، لتنطلق تظاهرة شعبية داخل سوق «الحريقة» تجوب حارات السوق وفى طريقها للخروج إلى الشارع الرئيسى، استمرت قرابة الثلاث ساعات، وهم يطلقون شعارات متعددة بعقاب من تسببوا فى إصابة المواطن، كان شعارهم «الله سوريا حرية وبس»، وعلى الفور كانت الشرطة السورية قد طوقت المكان منعا لامتداد تلك التظاهرة إلى أماكن أخرى.

وفوجىء المتظاهرون بحضور وزير الداخلية حينها «محمد سعيد سمور» مستقلا سيارة «فور باى فور»، ليخرج منها واقفا على أحد أبوابها لتهدئة المتظاهرين، وأن القانون والتحقيق سيأخذ مجراه وسيعاقب المخطئ وأنه سيتم علاج المواطن، فيما كانت الشعارات مستمرة على النسق ذاته، وإذا بوزير الداخلية وبنبرة حازمة، مصنفا ما يفعلون بأنها تظاهرة وإساءة فى حق الدولة، وفى لحظة يتغير الشعار من «الله سوريا حرية وبس» إلى «الله سوريا بشار وبس»، ويتم تفريق المتظاهرين وتهدأ الأمور، وقد جرى تداول الـ«فيديو» على «شبكات التواصل الاجتماعى» يظهر وزير الداخلية وحديثه إلى المتظاهرين.

هنا انتهى الحدث، ولكنه لم يطو دون رجعة، ليجرى تداول الواقعة فى مختلف المنتديات الدمشقية ومدلوله وانعكاسه على الوضع العام فى سوريا، لتعقب تلك الحادثة واقعة «أطفال مدينة درعا» التى كانت بمثابة الشعلة التى أججت المشاعر على نطاق واسع، بسبب التعامل الأمنى العنيف مع الأطفال إلى أن وصلت الأمور إلى ماهى عليه من تخريب ودمار فى مختلف أنحاء سوريا.

خلال تلك الفترة، الوضع كان يزداد حدة مع مطلع كل جمعة من كل أسبوع، وكنت أتابع كمراسل صحفى الأحداث بشكل ميدانى ويومى مع كل حدث، سواء بالذهاب إلى المساجد التى من المتوقع أن تخرج منها تظاهرة بعد صلاة الجمعة لمتابعة فعالياتها ميدانيا، ففى إحدى الجمع التى أعلن عنها وأنها ستخرج بتظاهرة عقب الصلاة تنديدا بما كان يجرى فى مدينة «درعا»، فى تلك الأثناء كنت متوجها إلى الجامع الكبير «المسجد الأموى»، الذى يقع بنهاية سوق الحميدية المسقوف، ولدى وصولى إلى ساحة الجامع الخارجية، فإذا بحشود من النساء متشحات بالسواد يقفن عل جانب من الساحة فى مواجهة المسجد، فيما يقف فى محيط الساحة وفى مواجهة الباب الرئيسى للمسجد مباشرة تجمعات بشرية مختلفة الأعمار ومعظمهم من الشباب.

فى تلك الأثناء كان «باب» الجامع الأموى مغلقا على غير العادة، حيث تجرى صلاة الجمعة بداخلة، وتوقعت أن إغلاق باب المسجد – وهى المرة الأولى التى أشهد فيها الباب مغلقا فى صلاة الجمعة – لأن الجامع مكتظ بالمصلين ولامجال للدخول، ولدى اقترابى من المشهد فإذا «بباب المسجد» يرتج رجا، وكأنه فى سبيلة

للخلع وتسمع أصوات عالية وصراخ يصدر من خلف باب المسجد، لتبدأ حركة باب المسجد الخارجية تتحرك بعنف، وإذا بالباب ينفتح فجأة على مصراعيه ليخرج منه العشرات من المصلين رافعين شعارات ثورية منها ما هو متضامن مع أهالى درعا ومنها شعارات منددة بالنظام والتغيير والحرية، إلا أنها لم تدم طويلا، وانتهت مسيرتهم بنهاية شارع سوق الحميدية الداخلى والمطل على الشارع الرئيسى المؤدى إلى ساحة «المرجة» أو مايطلق عليها ساحة «الشهداء»، أو تاريخيا ساحة «الخازوق» والمجاورة لوزارة الداخلية.

كانت النغمة السائدة خلال تلك الفترة من التوتر والقلق والاحتقان المتزايد فمن كان يعرفنى يلقى على باللوم بأن «مصر»هى السبب فيما يجرى بدمشق، وذلك من منطلق التواصل الوجدانى بين الشعبين فكل ما كان يجرى فى مصر كانوا يفعلونه تماما فى سوريا كتعبير من البعض عن رفضهم لما كان يجرى من احتجاجات وانكسار حاجز الخوف والتجرؤ بالمطالبة بالحرية والتغيير، دون التجرؤ عن الإعلان بسقوط النظام فى بدايات تلك الاحتجاجات، ومنهم من كان يرى فيها أملا كبيرا وواحة للحرية والديمقراطية، فى تعبيرات كانت تصدر منهم ومنها: «هنيالكم وعقبالنا»، علاوة أنهم كانوا يرون أن مصر النموذج والقدوة فكان يجرى التطبيق وحتى ولو بأخطائة.

تمضى الأحداث والتظاهرات كل يوم ما بين مظاهرات مؤيدة للنظام وتظاهرات معارضة لايسمح لها بالتواجد فى أى بقعة على أرض دمشق أو فى أيا من المدن السورية، سوى ما كان يجرى منها فى حارات العديد من الأحياء ذات الكثافة السكانية، وفى إحدى الأمسيات الحزينة التى كانت تعيشها دمشق كل يوم على وقع التظاهرات، وسقوط القتلى والضحايا من الطرفين سواء مدنيين أوعسكريين فى العديد من المناطق، فإذا بالتليفزيون السورى، يبث على الهواء اعترافات أولية لأحد المواطنين المصريين من حاملى الجنسية الأمريكية ويعمل فى سوريا، وأنه قبض عليه بتهمة «التخابر» مع إسرائيل، ودون ذكر اسمه، وأنه قام بعدة زيارات إلى إسرائيل سرا قبل قدومه إلى سوريا، وأقر بتلقى أموال لقاء إرسال صور ومقاطع فيديو عن سوريا، وإذا بمقدمة اللقاء تشير إلى أن المدعو قبض عليه فى محيط الجامع الأموى بسوق الحميدية عقب «صلاة الجمعة»، وأنه ضبط متلبسا وهو يقوم بتصوير

تلك التظاهرات عبر «تليفونه» الخاص، لتتوالى الأسئلة للاستفسار عن هويته، ومن هو، لنفاجأ فيما بعد بأنه مصرى ويدعى «محمد أبوبكر محمد رضوان»، وأنه قدم إلى دمشق منذ عدة أيام.

وذكر المواطن للتلفزيون السورى «الذى لم يتم ذكر اسمه» أنه كان يتلقى «رسائل بريد إلكترونى»، من جهات خارجية تسأله عن إمكانية إرسال صور ومقاطع فيديو عن سوريا، حيث وصله «إيميل» من شخص يتكلم الإسبانية من كولومبيا وطلب منه التواصل معه عبر الإيميل تمهيدا لمقابلته وإرسال مقاطع الفيديو والصور.

وردا على سؤال ولماذا جرى اختياره تحديدا؟.. قال إن إختياره تمَّ على أساس أنه موجود فى سوريا ويحمل «جوالا» مزودًا بكاميرا، ويمكنه أن يستفيد من هذه الفرصة، وأنه يحمل الجنسية الأمريكية إلى جانب الجنسية المصرية، وزار إسرائيل عن طريق الأردن، على أساس مقابلة صديق له فى الضفة الغربية، وأنه تركة وزار القدس ومكث فى المنطقة الشرقية ثم دخل غربا، وعاد ثانية إلى سوريا، موضحا أنه كان عليه أن يرسل الصور إلى الخارج لقاء مقابل مادى، وأن الاتفاق كان عن طريق الكولومبى وأن تواصله معه كان عن طريق شخص آخر تعرف عليه فى القاهرة، وعن المقابل المادى لتلك الصور؟، ليجيب على المذيعة على الفور أنه كان يقوم بتصوير المظاهرة ويقوم بإرسالها مقابل ١٠٠ جنيه للصورة.

المشهد كان يدعو إلى البكاء وإلى حجم الضغوط التى مورست على الضحية التى بدت فى إجاباتها السلسلة وغير المنطقية أنها معدة سلفا لينطقها بصوته، ويستكمل أنه كان يتواصل مع أفراد يجرى البحث عنهم، وأنه تم ضبط بعض الأجانب معه ممن كانوا يصورون تلك الأحداث.

الهدف من الإعلان عن ضبط المواطن المصرى خلال تلك الأزمة، كان فى البحث عن دليل بأن مايجرى فى سوريا يتم بفعل أياد خارجية تستهدف أمن واستقرار سوريا، وأن إسرائيل ومعها العديد من القوى الدولية تساند تلك المؤامرة، ليتم اتهام لبنان عبر «حزب المستقبل» ومن ثم الأردن من خلال أجهزة الاتصالات التى تسمح للسوريين استخدام الشبكة الأردنية بحكم قربها من الحدود السورية وتحديدا مدينة «درعا».

شاهدت الحلقة، وبت أفكر عن كيفية الوصول إلى تلك الضحية ومتابعة أخبارها، من المؤكد أن هناك من سيسأل عن هذا المواطن ومصيره وحقيقة ما تم بثه، وماهى دوافع وجوده فى دمشق خلال تلك الفترة؟، كما من المؤكد أن أحدا من ذويه أو أصدقائه سيسأل عنه، فإذا بى أجرى اتصالا بأحد المسئولين فى السفارة المصرية بدمشق للسؤال عن هذا المواطن ومعرفة مصيره، وعما إذا كانت السفارة لديها علم أو معلومات بشأنه، وفى الصباح توجهت إلى السفارة والتقيت السفير الراحل شوقى إسماعيل، ليخبرنى بأن السفارة ليس لديها معلومات عنه، متوقعا أن تقوم الخارجية المصرية بالسؤال عن المواطن من خلال السفارة فى أى وقت.

وبالفعل وكما توقعت أبلغت الخارجية المصرية السفارة فى دمشق عن المواطن وبياناته، ونحن لانزال لانعرف موقعه تحديدا نظرا لتعدد الأجهزة الأمنية، ولتبلغنى السفارة بأن «والد» المواطن المحتجز لدى الأجهزة الأمنية السورية المهندس أبوبكر محمد رضوان، مصرى أمريكى الجنسية سيصل إلى دمشق يوم ٢٧ مارس ٢٠١١، ولدى وصول المهندس أبوبكر رضوان، والد المحتجز محمد إلى مقر السفارة فى دمشق علمت منه أن نجله «مهندس» ومقيم فى دمشق منذ تسعه أشهر، وقبض عليه يوم الجمعة الموافق ٢٥ مارس من أمام المسجد الأموى فى اليوم ذاته، ويعمل مديرا لمكتب خدمات بترولية فرع دمشق لـ«شركة بترو جرافكس للخدمات البترولية»، وهى شركة دولية لها عدة فروع فى عدد من الدول العربية منها سوريا والجزائر وليبيا والسعودية.

الرجل ظهرت عليه علامات الدهشة والذهول والقلق والتوتر، ورفضه المطلق لمجرد فكرة أن يكون ابنه «جاسوسا» لإسرائيل، وهى تهمة شرف وشكلت بالنسبة للرجل حجما كبيرا من الإساءة النفسية له، وكان كل ما يريده هو الوصول إلى ابنه وماذا يفعل وكيف؟، وإذا به والسفير شوقى إسماعيل يتابع على مدار الساعة فى اتصالات بكل المسئولين، والقنصل المصرى وكل العاملين فى السفارة من دبلوماسيين يجرون اتصالاتهم، ومنها اتصال السفير بنائب وزير الخارجية السورى الدكتور فيصل المقداد وزير الخارجية حاليا، والذى طمأن السفير ببحث الموضوع، علاوة على سؤال بعض الأجهزة الأمنية.

طلبت السفارة من والد المهندس الانتظار مهلة يوم أو يومين على الأكثر، لينكشف الأمر، وإذا بوالد المهندس محمد يصر على الذهاب إلى مقر السفارة الأمريكية بوصفه مواطنا يحمل الجنسية الأمريكية، فيما طرح عليه بعض المسئولين فى السفارة المصرية الذهاب أولا إلى المسئول فى جهاز الأمن السياسى، والذى لايبعد عن مقر السفارة كثيرا، ومع إصراره فضل الذهاب إلى السفارة الأمريكية بمفرده، حيث استقل «تاكسى» من أمام السفارة المصرية متوجها إلى مقر السفارة الأمريكية الكائنة بحى «الروضة»، والذى يضم عددا من السفارات الأجنبية، وجميع من فى السفارة فى انتظار ما ستسفر عنه الزيارة وماذا فعل هناك.

كان يوما طويلا وعصيبا مر به جميع من كان فى السفارة، وبعد مرور قرابة الساعتين، وإذا بالمهندس أبوبكر رضوان، عائدا إلى مقر السفارة المصرية فى «كفر سوسة»، منفعلا، وبسؤاله ماذا فعلت، وإذا به يقول إنه لدى وصول التاكسى إلى محيط مقر السفارة الأمريكية فإذا بالسائق يسأل أحد رجال الأمن عن مقر القنصلية الأمريكية، ليدور حوار بين المهندس أبو بكر وأحد رجال الأمن ويبدو أنه كان ذا رتبة، ونصحه بالذهاب إلى الفرع الأمنى المشار إليه فى السابق، وقال إنه انفعل على رجل الأمن مؤكدا له أن ابنه برىء وأنها تهمة جرى تلفيقها إلى نجله، حيث كان موقع رجل الأمن السورى قريب من باب القنصلية الأمريكية التى كانت لديها علم وعلى تواصل مع المهندس أبوبكر حتى وصوله إلى المكان، .. ويترك المهندس المكان متوجها إلى السفارة الأمريكية التى نصحته هى الأخرى بالذهاب إلى الفرع الأمنى، وبعد اطمئنانه أن السفارة الأمريكية على علم بتحركاته عاد إلى السفارة المصرية مرة أخرى، ليتوجه بعد ذلك إلى جهاز الأمن السياسى.

يحكى المهندس أبو بكر عقب عودته من الأمن السياسى، أنه ذهب إلى المسئول عن جهاز الأمن، وبسؤاله عن سبب اللقاء، طلب منه الانتظار لإبلاغ القائد ولقائه، وفى كل مرة يلح المهندس على سرعة اللقاء ويكون الجواب انتظر قليلا، حتى جاءه الجواب أنه يجب عليه التقدم بـ«التماس» للنظر فى طلبه للإفراج عن نجله.. فإذا به يرفض رفضا قاطعا تقديم التماس، وبما يعنى أنه يصدق على اتهام نجله بالتخابر، وبدلا من الالتماس كتب «طلبا» محددا طالب فيه بالإفراج عن نجله لبرائته الكاملة

من تلك التهمة الملفقة، وترك الطلب دون لقاء المسئول الأمنى بعد مدة انتظار فى الجهاز الأمنى استغرقت ٤٥ دقيقة، والعودة مرة أخرى إلى السفير المصرى بدمشق لإبلاغه بما تم، لتتواصل الاتصالات ما بين القاهرة ودمشق وبين وزارتى الخارجية فى البلدين.

فى ظهر اليوم التالى، إذا بالسفير شوقى إسماعيل يبلغنى بأنه مع المهندس محمد أبو بكر لإنهاء إجراءات الإفراج عنه من أحد الفروع الأمنية، وأنه سيتوجه إلى المنزل لاستقباله ووالد المهندس على مأدبة غذاء، حيث كانت مفاجأة للرجل فى منزل السفير عندما شاهد ابنه بصحبة السفير .. وأن الإفراج عن الضحية تم .. وفى انتظار تحديد موعد لعودته إلى القاهرة.

فى المساء أبلغنى القنصل المصرى محمد الفيومى، أنه تحدد لقاء مع المهندس أبو بكر محمد رضوان ونجله المهندس محمد بمنزل أحد الدبلوماسيين فى السفارة، والقريب من مقر مكتبى.. كان اللقاء يضم القنصل محمد الفيومى، والمهندس أبو بكر محمد رضوان، ونجله المهندس محمد، والذى لم تبد على هيئته عند لقائى به أن شيئا ما أسعده حتى بإفراجه ولقائه لوالده، كانت المرة الأولى التى أشاهده فيها على الطبيعة بعد ظهوره على شاشة التليفزيون السورى فى هيئة «جاسوس» بالإكراه .. ويدور الحوار التالى ..

- حمدا لله على سلامة الباشمهندس محمد، إن شاء الله تكون كل أمورك بخير.

- الحمد لله على كل شىء.

- أخبارك إيه ..إحكى إزاى حصل معاك كده.

- والده.. يتدخل أرجوك يا أستاذ بلاش ... خلينا نسافر من هنا بسلام لأن هناك عودة مرة أخرى إلى دمشق لإنهاء مصالحنا وارتباطاتنا.

- ياباشمهندس أبو بكر لاداعى للقلق..أعرف منه الحكاية.. إزاى الأمن مسكه، وكان فين لحظتها، ومع مين، وسبب تواجده فى المسجد الأموى فى تلك الظروف .. إطمئن تماما.

- المهندس محمد،... الذى بدا عليه الإعياء والإنهاك الشديد.. رحت المسجد الأموى، وكنا يوم الجمعة «٢٥ مارس» لأداء الصلاة .. دخلت المسجد وباب المسجد

كان مفتوح طبيعى زى أى مسجد وعقب الانتهاء من أذان الجمعة، وأثناء إلقاء الخطيب خطبة الجمعة، شاهدت حالة من الهرج والمرج، وانقسم المصلون فى المسجد ما بين مؤيد ومعارض للتظاهر فى المسجد، وأثناء قيام البعض منهم بإطلاق الشعارات والتى تعارض النظام ومحاولاتهم الخروج من المسجد دون إتمام الصلاة، ونظرا للتدافع الشديد حيث شاءت ظروفى كنت فى المنتصف بين الفريقين وإذا بى أجد نفسى خارج المسجد عقب تمكنهم من فتحه للخروج.

– ويستكمل بقوله: ونظرا لغرابة المشهد، وما جرى به من تصرفات ومشاحنات أخذنى الفضول فى استكمال المشاهدة، وقمت بإخراج المحمول كباقى البشر المتواجدين بتصوير بعض المشاهد على سبيل الاحتفاظ بها.

– أثناء تلك التظاهرات والتدافع مع العلم كنت بعيدا عنها إلى حد ما، وإذا بشخص يسألنى، ولدى علمه أننى مصرى من «اللهجة» .. بتصور إيه؟ ليتم القبض علىّ دون أن أعرف بأى تهمة؟ وكنت أصور مثلما كان هناك أجانب أيضا يصورون بكاميرات.

- كيف قضيت أيامك فى الاحتجاز ؟ .....الوالد يتدخل ..... بقوله «بلاش»

- وأنت بتدلى باعترافك على شاشة التليفزيون السورى بشكل سلس .. إزاى قدرت تعمل ده .. كنت حافظ الإجابات؟

- نعم كنت بقول كل ما يريدون قوله على الشاشة ..

- عدد الصور اللى قبضت عليها فلوس .. أظن ١٠٠ جنيه .. إجابته كانت تنم عن الضحك بكل سخرية فى إجباره على اعترافه أنه كان بيبيع الصورة بـ١٠٠ جنيه

- كم مرة زرت إسرائيل .....

- ولا مرة فى حياتى ..

السفير الراحل شوقى إسماعيل كان قد أكد لى فى تصريحات صحفية أن السلطات السورية أبلغته بالإفراج عن المهندس المصرى بقرار من الرئيس السورى بشار الأسد انطلاقا من العلاقات الودية والشعبية والأخوية بين البلدين الشقيقين، وأنه قام شخصيا بتسليم المهندس المصرى من قبل السلطات السورية.

عقب الانتهاء من اللقاء خرجنا جميعا حتى يتوجه الرجل ونجله إلى الفندق لأخذ قسط من الراحة تمهيدا للسفر فى مساء اليوم التالى، وخلال خروجنا من المنزل ليتوجها إلى الفندق، لاحظت أن المهندس «محمد» كان يسير ببطء شديد، وكأنه رجل طال به العمر يجر قدميه جرا.

وبسؤال مهندس محمد ما الذى يؤلمك؟.. فرأيت فى عينيه نظرة انكسار، ومع وعد بالحديث بعد أن ينهى والده كل إجراءته فى دمشق وحرصا على أصدقاء له كانوا معه فى الاحتجاز.

غادر المهندس محمد دمشق بصحبة والده، متوجها إلى أرض الوطن بعد رحلة عذاب دامت ما يزيد على عشرة أيام من بداية الغياب المفاجئ والسؤال عنه وحتى الوصول إليه والإفراج عنه.

كان مسلسل احتجاز المواطنين المصريين بسوريا، يجرى بصفة مستمرة، ودون معرفة الأسباب أو الملابسات، نتيجة حالة الارتباك التى شهدتها الدولة خلال تلك المرحلة نتيجة التوسع فى دائرة الاشتباه أو الضبط العشوائى من قبل العناصر الأمنية المنتشرة فى مختلف المناطق، والتى تشهد تجمعات أو مسيرات يشارك فيها العشرات وعلى أكثر تقدير المئات منهم لتتم عمليات القبض العشوائى، وكان نصيب من تم الاشتباه فيهم وضبطهم كانوا من المصريين ساقتهم ظروفهم للوقوع فى تلك المصيدة، خاصة أن مصر فى تلك الظروف كان لها رصيد كبير بأنها كانت سببا رئيسيا كونها النموذج الذى اقتدى به السوريون فى إحتجاجاتهم ومطالباتهم بالتغيير، وهو الأمرالذى شكل عبئا كبيرا على الأجهزة الأمنية فى مقاومتها لتلك الاحتجاجات عبر تصرفات اتسمت بالارتجال والارتباك والتوتر والقلق.

ومع بداية غياب وانسحاب الدولة من المشهد شيئا فشيئا، وفقدان السيطرة على الشارع السورى، وبالتالى غياب القائمين على تنفيذ القانون وانشغالهم بما هو أهم، وهو كيفية مواجهه تلك الاحتجاجات التى بدأت تنتهج أساليب من العنف والعنف المضاد، وليفقد الشارع انضباطه وضياع هيبة القانون لتسكن الفوضى والانفلات الأمنى مختلف مجالات الحياة اليومية، وتنتشر على أثرها السرقات من المنازل فى وضح النهار، ويصبح المتحكم فى الشارع هم «الزعران» البلطجية والشبيحة وفرض

سيطرتهم على حركة الأسواق بانتشارهم على كل أرصفة المدينة فى صورة تدعو إلى الحزن والأسى لما وصلت إليه الأمور بعد أن كانت دمشق عنوانا للنظام والانضباط للشارع فى ظل هيبة القانون.

كانت العناصر الأمنية تلقى القبض على المشتبه بهم، ومنهم المصريون باعتبار أنهم أصبحوا جزءا من المشكلة، فكنا نتابع حالات بعض من تم ضبطهم من المصريين، فهناك من تم ضبطه فى «حلب» وفى «حمص»، وفى مناطق متعددة فى دمشق وفنادقها، وجميعها حالات ساقتها الصدفة فمنهم من أتى إلى السياحة، ومنهم من جاء بهدف الزواج دون علم زوجته المصرية، ومنهم من جاء لزيارة الأصدقاء، وفى ظل ضبابية تلك الظروف، كانت السفارة المصرية بدمشق وعبر كل العاملين بها فى ذلك الوقت تتابع حالات المصريين المقيمين فى دمشق أو من يتم الاستفسار عن البعض من أسمائهم فى القاهرة، فكانت تبذل الجهود حتى يتم التوصل إليهم والإفراج عنهم من قبل السلطات السورية بعد اتصالات كثيرة، فيما تمكنت بعض العائلات المصرية من العودة إلى مصر نتيجة للتضيق الأمنى عليهم خلال تلك الفترة.

(٦) «المصير» ... وزمن الحوار بالرصاص

فى مدينة «حماه»، معقل «جماعة الإخوان» والتى شهدت أصعب مرحلة مرت بها سوريا فى القضاء على تلك الجماعة عام ١٩٨٢، فى تلك المدينة القديمة المشهورة بأنها مدينة «النواعير»، لم تكن مدرجة فى حسابات أهلها أو زوارها أنها على موعد مع دائرة الضوء فى «السينما المصرية» لتصوير أحد الأفلام التاريخية والمهمة والتى جرت أحداثها فى «الأندلس»، وتدور أحداثه حول أهمية استخدام العقل النقدى والفكرى وأهمية الحوار بـ«الكلمة» وليس حوار بـ«الرصاص»، فكان حوارالعقل فى تلك المرحلة المهمة فى تاريخ العرب والذى جرى عبر الكلمة وليس عبر استخدام العنف.

لم يكن مخططا لى القيام بزيارة مدينة حماه والتى تبعد عن العاصمة دمشق قرابة ٢١٠ كم، إلا أن الأقدار أتاحت لى أن أقوم بزيارتها لتغطية فعاليات بداية التصوير فيلم «المصير»، للمخرج المصرى العالمى الراحل يوسف شاهين، وماكتب عنه وعن مقاصده خاصة وأن المخرج يوسف شاهين تردد بشأنه الكثير فى أخبار الفن، وبحكم المهنة الصحفية وتواجدى فى دمشق كمراسل صحفى خلال تلك الفترة «١٩٩٧» فى

متابعة أى نشاط صحفى كان، سواء سياسى أواقتصادى أو أمنى وعسكرى أوثقافى وفنى، فكان من الضرورى متابعة ذلك العمل الفنى الإبداعى والمصرى بالدرجة الأولى.

الفيلم يناقش قضية شديدة الأهمية فى مرحلة تاريخية مرت وتمر بها المنطقة العربية وخاصة فى مصر التى تحملت الكثير فى مواجهتها للفكر المتطرف والمتطرفين والجهاديين بكافة مسمياتهم منذ الثمانينيات والتسعينيات وبداية المواجهة الأمنية لجماعات الإرهاب فى حرب ضروس ضد جماعات انتهجت سبيلها للحوار مع المجتمع المصرى «بالرصاص والدم والعبوات المتفجرة»، فقضية مواجهه الإرهاب لم تكن قضية محلية فقط بقدر ما كانت قضية عربية، وامتدت مخاطره لتسود معظم دول العالم ، فمصر التى حاربت جماعات العنف والإرهاب منفردة ونيابة عن العالم فى موجتها الأولى فى التسعينيات، فيما لايزال العالم حتى يومنا هذا يعانى من مخاطره على الأمن والاستقرار والسلم فى العالم.

كما نالت قضية الإرهاب والتنظيمات الإرهابية قدرا كبيرا من الاهتمام سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى، ونظرا لأن قصة فيلم «المصير» التى تدور أحداثها فى الأندلس، وتتعلق بكيفية مواجهه الأفكار التكفيرية والمتطرفة التى انتهجت لغة العنف بديلا عن لغة الحوار وإلغاء منطق العقل والتفكير وقبول الآخر، فالحوار فى عرف الجماعات الإرهابية المتطرفة حوار «بالرصاص» واستخدام العنف بكل أشكاله وراح ضيحتة الآلاف من الأبرياء، مع رفضهم استخدام العقل فى التفكير لكشف حجم التضليل والظلامية التى عاش فيها هؤلاء المتطرفون واستغلالهم جهل العديد من الشرائح الاجتماعية البسيطة فى المجتمع العربى للتأثير عليهم، وتجنيدهم وفق منطق أنهم يعيشون فى مجتمعات «كافرة» بهدف تدمير منطق الحوار والتفكير والنقاش، وإلغاء العقل ومنطق الحوار للقضاء على الإبداع البشرى والإنسانى، الذى استفادت منه البشرية على مدى تاريخها الطويل فى مختلف مجالات الحياة وهى مليئة بالأعمال الخالدة العلمية منها والطبية.

ومع متابعة أخبار فيلم «المصير» عبر العديد من المصادر ينتهى الأمر والاستقرار على اختيار مدينة «حماه» السورية مكانا لتصويرفيلم المصير، والذى شارك أدوار البطولة فيه نخبة من الفنانين العمالقة، وعلى رأسهم الراحل نورالشريف ومحمود حميدة ومحمد منير وليلى علوى وصفية العمرى وخالد النبوى، وأن الكاست

«فريق العمل» توجه إلى مدينة حماه، وأن عمليات التصويرستبدأ فى «الحى القديم» بالمدينة، وهوعبارة عن عدد من الحارات والأذقة شديدة الضيق وشهدت أكبرعملية تدمير لجماعة إخوان سوريا، ولعجزالأجهزة الأمنية فى الدخول إلى تلك الحارات والأزقة والأقبية المتلاصقة للقبض على تلك الجماعات المتطرفة من إخوان سوريا، ونتيجة لتبادل إطلاق النيران وسقوط الخسائر فى صفوف الأجهزة الأمنية، فما كان من الأمن السورى سوى تدمير المنطقة بالكامل على رؤسهم، فتلك المنطقة القديمة فى حماه تم إعادة بنائها من جديد بالمواصفات ذاتها لما كانت عليه وتحاكى تاريخيا طبيعة المكان بكافة مكوناته فى الفترة ذاتها بتاريخها القديم فى «الأندلس» وفى الظروف والحياة والملابسات التى نشأ وعاش فيها الفيلسوف والمفكر العربى «ابن رشد».

كان الاتصال بالمخرج «يوسف شاهين» لتحديد موعد معه لإجراء حوار معه حول أحداث الفيلم ومايحمله من رسائل عالمية وإنسانية وتنويرية وبأهمية وضرورة التوعية بالحوار بالكلمات عوضا عن الحوار باستخدام لغة العنف بإطلاق الرصاص على كل من لايتوافق مع آرائهم ومعتقداتهم المتطرفة والتكفيرية، والذى كان سائدا خلال فترة التسعينيات من موجات إرهابية تكفيرية وجهادية عانت وتعانى منه مصر وبعض من دول المنطقة العربية والعالم، والتى كانت تجرى بدعم وتنسيق ولازالت من قبل عصابة الإخوان الإرهابية، وتوابعهم فى السعودية من أصحاب المنهج التكفيرى وأُطلق عليهم «الوهابية» أوالوهابيون نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب، والذى تلاقت أفكارة مع أفكار تلك الجماعات ومرشدهم حسن البنا.

فوجئت بأن من يردعلى اتصالى من يعملون مع المخرج، وبأنه مدير أعماله وتبين من لغتة أنه «لبنانى» رافضا إجراء اللقاء أوالحوار أو حتى السماح لى الاتصال بالمخرج يوسف شاهين وبمزاعم أنه عمل يجرى فى الكتمان، وأنه غيرمسموح ليتم إنهاء المكالمة دون الوصول إلى نتيجة معه، وعلمه أننى أتصل من دمشق، فإذا بى أجرى محاولة للاتصال مرة أخرى بمقرإقامة الوفد المصرى، وبسؤال العاملين بالفندق عن الفنان نور الشريف، وإيصالى به، والذى رحب على الفور معقبا بأنه من الصعب إجراء الحوار، وتحت إلحاح شديد منى أننى سأترك له مهمة إقناع يوسف شاهين على أمل أن نلتقى صباح اليوم التالى فى حماه.

فى الصباح وفى تمام الساعة الثامنة، كنت فى مقر الفندق الذى يقيم فيه الوفد المصرى من فريق العمل، وبالسؤال عن الفنان نور الشريف وجدته فى «اللوبى» يحتسى فنجان القهوة، وإذا به يفاجأ أننى ألقى عليه تحية الصباح، ولم يكن متصورا أننى سأحضرفى الموعد، وليتم التعارف، ويستمرالحوار معه والذى تجاوز الساعة فى الحديث عن الفيلم، وسبب توقيته ومايحمله من رسائل تنويرية فى مواجهه الظلامية من الظلاميين رافعين سناجئهم وسيوفهم ولغة الدم عناوينهم بإطلاق الرصاص والذبح لكل من يرفض فكرهم، وللحق فإن الراحل الفنان نور الشريف كان شخصية تتمتع بقدر عال من الثقافة والوعى والإدراك بما يدور حوله من أحداث وصاحب رؤية واضحة فى منهجه وتفكيره.

اللقاء ينتهى بإجراء نور الشريف اتصال بالمخرج يوسف شاهين يطلعه فيه بوجودى معه، ورغبتى وإصرارى على إجراء الحوار، لنتوجه معا إلى مقر إقامة المخرج يوسف شاهين فى غرفتة، ليبدأ الحوار بعد الترحيب، وليمتد لأكثرمن الساعتين ووعد بحضوربعض مشاهد التصوير، لم ألتق فى ذلك اليوم بالفنانة ليلى علوى بسبب سفرها إلى القاهرة لوفاة والدتها، ولنتوجه بعدها إلى مواقع التصوير فى أحد الأحياء القديمة التاريخية بالمدينة، والتى تتميز بحاراتها الضيقة وأذقتها المتعرجة وأقبيتها المنخفضة، وشاهدت عدة مقاطع تم تصويرها أمامى للفنانة صفية العمرى، وأرى المخرج يوسف شاهين يعتلى كاميرته من أعلى «ترولى» على القضبان ذهابا وإيابا فى تصويرالمشاهد باحترافية وسط مساعديه من المخرجين والمصورين والفنيين .

تدورأحداث الفيلم فى «الأندلس» فى القرن الثانى عشرحول الفيلسوف ابن رشد الذى كان قاضى قضاة قرطبة، ويصور الصراع الذى دار بين التوجه الفكرى المتمثل بابن رشد الذى ينادى بالاجتهاد وقام بأداء دوره نور الشريف، وبين التوجه الفكرى المتمثل بالشيخ رياض الذى يدعو إلى التمثل بالسلف، وقام بأداء الدور الفنان أحمد فؤاد سليم لينتهى الصراع بإحراق كتب ابن رشد، فيما قام بدور الخليفة محمود حميدة وصفية العمرى بدور الغجرية ومحمد منير بدور الشاعر.

المخرج يوسف شاهين أكد أن الأفكار لايمكن ردعها أومحاربتها مثل الجيوش،

لأن للفكر أجنحة، وأنه بالرغم من حرق كتب ابن رشد فى الأندلس إلا أن نسخا منها حفظت فى مصر.

تلك كانت أول زيارة إلى مدينة «حماه» تلك المدينة العتيقة، التى اشتهرت بمدارسها العلمية وأثارها التاريخية، وطفت خلالها بالعديد من الأماكن والمواقع التاريخية، التى تشتهربها المدينة، أبرزها «النواعيرالرأسية» الضخمة، حيث تقع على نهر العاصى، وبصفة خاصة فى منطقة «الطوافرة»، وما يملؤه من جمال وسحرالطبيعة، وعبق التاريخ وأنت تتنسمة سيرا على الأقدام فى أذقة المدينة شديدة التعرج والضيق صعود أو هبوطا، لينتصف النهار استعداد للعودة إلى دمشق.

فى طريق العودة مترجلا من الحى القديم المتعرج، فإذا بى أرى البيوت القديمة متراصة ومتلاصقة، وكأنها حانية على بعضها لتحفظ بين جنباتها حكايات وقصص من عاشوا فيها فى السابق، حكايات بعضها بلون الورد والياسمين وأخرى حملت بجانبها قصصا من الموت والدم، ارتوت جدرانها بدماء الأبرياء الذين راحوا ضحية الإرهاب والعنف من قبل الجماعات المسلحة التابعة لعصابة إخوان سوريا الذين فرضوا على المدينة منهجا متشددا وتكفيريا وجهاديا مسلحا ضد أبناء المدينة التى عانت فى ثمانينيات القرن الماضى عنفا مسلحًا طال الوطن والدولة إلى أن تم القضاء عليهم.

المدينة شهدت عام ١٩٨٢ مجازر كبيرة بعد رفض تلك الجماعات الاستسلام للسلطات والأجهزة الأمنية مما اضطر إلى تدمير الحى القديم، والذى كان يشكل صعوبة بل استحالة فى الدخول والتعامل معهم، وبلغ عدد القتلى وفقا لإحصاءات مختلفة غير رسمية قدرها البعض ما بين عشرة إلى عشرين ألف قتيل، لتنتهى عصابة إخوان سوريا بشكل نهائى لعشرات السنين، وكل من ينتمى لتلك الجماعة مصيره الإعدام، وظلت تلك الأوضاع هادئة تتمتع بالأمن والاستقرار إلى أن ظهروا على السطع مع عورات «الربيع العربى» الذى حمل معه رياحا مسمومة سممت أجواء المنطقة العربية بأكملها.

تتمتع المدينة بالهدوء وباحتضانها كما كبيرا من المفكرين والمثقفين التنويريين ورجال السياسة والمجتمع والذين أثروا الحياه السورية بعطائهم، فهناك البيوت

القديمة المتهالك منها والذى لازال يحتفظ ببقايا تتحدى الزمن والتى ربما تنتظر رصاصة الرحمة التى تطلقها المشاريع السياحية فتحيلها إلى مطاعم ومقاهٍ، وهو ما جرى فى بيت «أكرم الحورانى» الذى أصبح اسمه بيت الشرق، وهو شخصية سياسية بارزة، ومنزل العقيد أديب الشيشكلى والذى كان رئيسا لسوريا خلال الفترة من ١٩٥٣/ ١٩٥٤ كما كان قائدا للانقلاب العسكرى الثالث الذى حدث فى سوريا ١٩ ديسمبر ١٩٤٩.

كما تزخر المدينة بمعالم أثرية متنوعة، حيث تضم أشهر لوحات الفسيفساء السورية، وتعد كنيسة «السيدة العذراء» للروم الأرثوذكس من أهم الأماكن التاريخية والأثرية فيها، كما تضم الجامع الأعلى الكبير بالقرب من القلعة من جهة الغرب، إضافة إلى مدينة «أفاميا» الأثرية وقصر ابن وردان فى ريفها الشرقى، وبها أكثر من ١١ قلعة تاريخية منها قلعة المضيق وقلعة حماة وقلعة شيزر، وعرفت بمدارسها الإسلامية التى كانت مراكز لتخريج العلماء.

* * *

خاتمة

الكتاب.. ذكريات جرى تسجيلها كيوميات امتدت لسنين عشتها وعايشتها عبر أحداث مهمة ومثيرة هزت أرجاء الدولة، والوطن السورى فى العديد من مراحل التحول والتغير التى طرأت عليه برغم تعدد أزماتها كبيرة كانت أم صغيرة، وحملت بداخلها طوفانا من الغضب لم تترك فيه موجودا إلا وأحدثت به خللا فى حجم الفهم والوعى والإدراك وطمست معالم وجهته، وأضفت قدرا كبيرا من الضبابية فى رؤيتة لطبيعة المرحلة الراهنة التى عايشها ورأها، بل وتوقعها الكثير قبل اندلاعها والمقبلة منها، وما تحمله من عتمة قاتمة باتجاه «مجهول» وقودها كراهية طفحت وفق قواعد لأنماط جديدة فى حياة البشر.

يوميات امتصت مرحلتين من أهم مراحل حياتى مهنيا، كانت مليئة وثرية بقدر ما كانت تحمله من ضغوط وفهم لحقيقة ما يدور من حولك، تسمع وترى وتشاهد العديد من الأزمات الخاطفة، والمتعلقة منها بالحياة اليومية وبالأمل فى المستقبل، والساكنة منها أيضا سكون القبور، وتتعلق بمصير ومستقبل أمة ووطن فى استعادة أجزاء من أرضه «الجولان السورى المحتل»، والتى ظلت على مدى عقود طويلة «رهينة» للمزايدات والشعارات وعرض عليها الكثير من الفصول المسرحية لم تقنع روادها أوحتى مريديها عبر مفاوضات عبثية أدركها الجميع أنها مؤجلة لأجيال قادمة لاستعادتها، تلك هى القصة الحقيقية التى دارت حولها يوميات «مراسل صحفى» رصد فيها بعض فرص السلام الضائع.

الفارق الهام أن تلك الذكريات تزامنت مع مرحلة ربما من أخطر العهود التى مرت على أنظمة الحكم فى سوريا بما فيها مرحلة الانتداب «الاستعمارالفرنسى»، والتى هزمت فيها قوات «المملكة السورية العربية» فى معركة «ميسلون» فى ٢٤ مايو عام ١٩٢٠، وحتى جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ١٧ إبريل عام ١٩٤٦ وما بعدها، ولم تشهد فيه سوريا على مدى تاريخها تدميرا شاملا وغير مسبوق، ومنظم وفق مخطط شيطانى تم صناعته وتنفيذه من قبل قوى عظمى وبرعايتها لأذرع جرى تجنيدها تحت مسميات عديدة عنوانها الرئيسى «الإسلام السياسى»، ليفضح مدى الانحطاط الأخلاقى للبشرية من قبل رأسمالية متوحشة بالتعاون مع التكفيريين

للتنظيمات الإرهابية، لتصل الأمور فى سوريا إلى ما وصلت إلية من انهيار كامل فى معظم بنيتها التحتية والعمرانية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

المشهد السورى الراهن لم يكن فى الحسبان، ولم يخطرعلى بال جميع السوريين مهما كانت درجة مسئولياتهم أوثقافتهم، أنهم سيشاهدون ذات يوم وعلى الهواء مباشرة الرحلة الطويلة بكافة تفاصيلها الدامية، وكيفية تعامل القائمين عليها ومعالجة مشاكلها إقليميا ودوليا ووفق شروط فرضها الغرب على الإرادة السورية الساعية لاستعادة حقوقها فى أراضيها المحتلة من أطراف متصارعة على أراضيها للضغط والمساومة والتهديد.

حقيقة أدركها ويدركها جميع السوريين دون استثناء، مهما كانت درجة اختلافهم أوحتى عدائهم للدولة ولنظام حافظ على أسس لكيان دولة مستقرة، خلال حكم الرئيس حافظ الأسد وتناسوا خلالها مرارة الانقلابات المتكررة على الحكم، لتصبح دولة مستقرة تنعم بالأمن الداخلى والهدوء والاستقرار والسلامة على مدى قرابة ٣٠ عاما متصلة، وبرغم ما مرت به من مراحل صعبة تمكن خلالها من السيطرة عليها، وكيف كانت تسيرالحياة فيها بسلاسة فى ظاهرة ملفتة لكل من يزور سوريا تمثلت فى العيش المشترك والتعايش المجتمعى بين فئات الشعب بمختلف طوائفة المتعددة من «سنة وشيعة وعلوية وأشوريون سريان، ودروز، وأرمن، وكرد، وشركس، وإسماعيليون، ويهود، ويزيدين، وموارنة ومسيحية من الروم أرثوزكس وكاثوليك»، وبنسب مئوية وكأنهم نسيج واحد، كل يمارس عقيدته وشعائره بكل حرية دون المساس بأحد منها، وبرغم كل ما قيل وكتب عن الرئيس الراحل حافظ كثيرا فى مختلف أدبيات السياسة والدبلوماسية والإعلام إلا أنه أوجد كيانا للدولة السورية بكامل مؤسساتها، ولأسباب كثيرة سواء اتفق أو اختلف البعض حولها، فقد تمكن من إدارة الدولة عبر علاقاته المعقدة مع جيرانه، والتى لم تصل إلى حد التسليم لأى من القوى الإقليمية «إيران وتركيا وإسرائيل»، وأنه كان يدير الحكم والدولة بميزان من «دهب»، كما استمد قوته الإقليمية نتيجة لضعف بعض الأطراف العربية أو تغيبها عن محيطها الإقليمى، ونتيجة لتاريخ حكمه الطويل، كان يستطيع فعل أى شىء يعجبه على الصعيد المحلى دون أن يتعرض لأية أسئلة من الشعب السورى، اعتمادا على ثقته أن المواطن أيقن أن الرئيس يعرف

ماهو الأفضل لمصلحة الشعب السورى وأن كل القرارات التى اتخذها منذ عام ١٩٧٠ حتى التى لم تلق قبولا شعبيا كانت فى مصلحة سوريا، «وفقا لرؤية أحد الساسة السوريين المقربين لمؤسسة الرئاسة السورية».

تلك الرؤية أكدت ما كان يدور فى دواخل السوريين من أن نظرية «الخوف» بكتم الأفواه، كانت الحاكمة والمصادرة على الحق فى حرية الرأى والتعبير، واستغرق بشأنها جدل ونقاش وقتا طويلا فى أروقة السلطة، وفى مختلف المجالس وكواليس الحياة السياسية والحزبية والثقافية، وهو الأمر الذى انعكس بشكل سلبى على الواقع السياسى الداخلى الذى أصيب بحالة «الجفاف السياسى»، ليتناسى الجميع مرارة «الانقلابات العسكرية»، وهو ما عزز قناعة الرئيس حافظ بالتحكم فى الأوضاع الداخلية الأمنية بوصفها أمر جوهرى فى استمرار استقرار الأمن السياسى الداخلى للدولة السورية، وهو ما كان يشكل لحافظ مبعث قلق من هول ما يمكن أن يحدث دون إرادته أو خارج توقعه من فكرة ورهبة «الانقلاب» عليه، وظل الانقلاب «شبحا» يرواده فى ذاكرتة على مدى فترة حكمه الطويلة، ما استرعى تمسكه واعتماده «قوة النفوذ وفرض السطوة بالقبضة الحديدية، للحفاظ على الأمن والاستقرار على مدى ٣٠ عاما، وأنه «لاصوت يعلو على صوت المعركة» الذى زاد تمسكه بقناعاته بالمتغيرات التى حلت بسوريا والعالم العربى فى أعقاب نكسة يونيو ٦٧ وبقاء جزء من أراضيه تحت الاحتلال.

كما يبدو أن الفرصة الذهبية أمام الرئيس بشار عقب تقلده الحكم، قد ذهبت أدراج الرياح فى عدم وفائه بالوعود التى قطعها على نفسه نحو سوريا المستقبل، وكما كان يأملها السوريون ويتوقعونها مع القادم الجديد الذى حظى بموافقة دولية وعربية فى أكبرعملية انتقال سلس «لتوريث» السلطة عبر الانتخابات فى نظام جمهورى، وبرصيد شعبى كبير استقبل تعهده فى «خطاب القسم» ووعوده بالتغيير بإتاحة مساحة أكبر للأحزاب السياسية لأن تلعب دورا جديدا فى الحياة السياسية للدولة السورية، خاصة وأن كل الظروف السياسية فى المنطقة تعزز من مكانته وموقفة وموقعة كرئيس لسوريا بوصفه «أصغر سنا» من بين نظرائه الرؤساء العرب وقد أصبحوا خارج عتبة التاريخ، والأقرب إلى الشباب فى تلبية أحلامهم ورؤاهم لدولتهم الفتية.

لقد سجلت الحرب السورية «العدمية» بأنها أفظع الحروب التى شهدتها البشرية كأول دولة فى العصر الحديث تتعرض لدمار شامل طال البشر والحجر معا سواء من حجم التدخلات الأجنبية ونواياها الخبيثة فى دوافعها، ليترافق معها صمت عالمى أظهر مدى حجم الرياء والفساد ووحشية القوى المتصارعة على أراضيها، وبرغم الانطباع العام أن الرئيس بشار الأسد حقق انتصارا بفضل «تعويمه» من حلفائه «الدب الروسى وإيران» لتثبيت نفوذهما فى المنطقة، وبين محاولات عربية لاحتضانه مجددا لتخفيف الضغوط على سوريا إزاء العقوبات الأمريكية والدولية وفشلها فى فرض الحصار الاقتصادى عليها وبسقوط المعارضة وفشلها فى أن تكون بديلا وطنيا.

ويبقى من الصعوبة التنبوء بشكل وطبيعة مستقبل سوريا، وهو أمر ليس من السهل على أى متخصص أو متابع للشأن السورى أن يستشرف آفاق المستقبل فى ظل واقع شديد التعقيد يختلط فيه الدولى بالإقليمى بالمحلى، والعسكرى بالسياسى مع الدينى والقومى والطائفى، إلا أن سوريا «الغد» لن تكون سوريا «الأمس»، ولن تشبه بأى حال من الأحوال سوريا قبل الحرب، ولا بعد الحرب، بسبب ما وصلت إليه من الضعف والوهن من انهيار اقتصادى ومالى، ومستقبل ومصير اللاجئين والنازحين وما صاحب تلك المشكلة من تغييرات ديموغرافية خطيرة، لتصبح فى وضع «شبه دولة»، ورهينة تجاذبات كثيرة فى ظل بقاء حدودها مختطفة من بعض القوى الإقليمية والدولية «تركيا وأمريكا» وقوى داخلية متمثلة فى القوات الكردية وبعض التنظيمات الإرهابية المدعومة إقليميا ودوليا.

وبالتالى فمستقبل سوريا مرتبط بعوامل أبرزها وأهمها مستقبل الوجود الأجنبى وخاصة وجود «إيران وتركيا وأمريكا»، وأدوراهم فى إطالة أمد الأزمة فى ظل تدخل إسرائيل، فيما الوجود الروسى ليس بجديد ومعلوم منذ زمن الأب حافظ، كما أن الوجود الإيرانى واضح مقاصده وأهدافه، فى أنه لن يفرط فى تنفيذ مخططه بالتمدد العقائدى والسياسى والعسكرى باتجاه المنطقة، وفى مستقبل سوريا الذى يعد أكثر خطورة وتعقيدا لتجذرة فى النسيج الاجتماعى لسوريا وبارتباطه بعقود من الاستثمار فى سوريا والمنطقة إبان حكم الأب، ولن تتخلى عن مشروعها خاصة مع اتساع نفوذها فى العراق واليمن.

كما أن انسحاب قوات تركيا من شمال سوريا غير مرجح فى ظل عدائها المستمر للأكراد، ليبقى السؤال ماذا عن مستقبل الوجود الأمريكى الذى لا يزال ضبابيا، ليبقى بشار الأسد مستمرا تحت المظلة «الروسية الإيرانية» المشتركة، برغم عدم اعتراف المجتمع الدولى ليبقى الباب مفتوحا أمام كافة الاحتمالات بالسماح بتوجيه المساعدات إلى الشعب السورى ومن خلالها تبقى بوابة مفتوحة للتعاطى ولو بدرجات مختلفة مع الحكومة السورية، فيما يبقى الدور العربى الغائب الحاضر الأكبر فى الأزمة السورية فى رسم مستقبل سوريا بسبب تباين المواقف والأزمات التى أصبحت هما وطنيا لكل دولة أكثرمنه إقليميا.

عشر سنوات من الحرب مرت على سوريا، وكل من حلموا بإحداث تغيير سياسى فى البلاد لتصبح سرابا كما أوغلوا فى طموحاتهم، ليشاهدوا استمرار النظام السورى لولاية رئاسية رابعة تستمر حتى عام ٢٠٢٨ بل وإصراره على استعادة كيان الدولة والنجاة بسوريا من الصراع الأممى المفروض عليها، فكل المؤشرات فى النهاية تؤكد أنه لا مستقبل لسوريا ولا وجود لها خارج سياق الحلول السياسية التفاوضية والتوافقية ولجوء دمشق إلى التفاوض مع القوى الدولية والإقليمية والعربية والسياسية منها والمحلية ووفق مطالب تحقق مصالح الطرفين حفاظا على الدولة والوطن والشعب السورى.

* * *

فهرس

إهداء..... ٣
تقديم..... ٥
مقدمة..... ٧
من الانقلابات العسكرية إلى الاستقرار السياسى ١٣
دمشق صبرا على البلوى..... ٢٣
مشاهد فى الطريق إلى قلب العاصمة..... ٣٧
أوراق «من الضغط» فى مهب الريح..... ٥٥
الورقة الكردية والتلويح بالحرب على دمشق..... ٦٥
إعلان دمشق و«القلق السورى»..... ٧٥
دمشق أنقرة تاريخ من «العداء والكراهية»..... ٨١
انقلاب أردوغان المفاجئ على بشار والشعب السورى..... ٨٩
المعارضة السورية زمن بشار.. تفصح نفسها..... ٩٧
رسائل الود بين «حافظ وصدام»..... ١١٣
سوريا من الصراع «البعثى البعثى» إلى الصراع «السنى الشيعى»..... ١٣١
تمدد طهران وتغولها فى زمن بشار الأسد..... ١٣٩
الصراع والحروب العربية الإسرائيلية..... ١٥١
«إخوان سوريا»..تاريخ من الدم والخيانة..... ١٦٣
حكايات فى مراحل ارتباك الدولة
(١) اغتيال «عماد مغنية» ..توأم نصر الله..... ١٧٣
(٢) اغتيال المستشار الأمنى والعسكرى للرئيس بشار..... ١٨٠
(٣) الهجوم على السفارة المصرية بدمشق..... ١٨٣
(٤) قمة دمشق العشرين..... ١٨٨
(٥) ضبط مصرى يحمل الجنسية الأمريكية..... ١٩٤
(٦) «المصير»..وزمن الحوار بالرصاص..... ٢٠٣
خاتمة..... ٢٠٩

طبع بمطابع دار المعارف